



سلسلة الثقافة العالمية

الديونية

مطبعة العمل العربي

المعهد العربي للثقافة العالمية ومركز البحوث - الجزائر

اهـءاء 2004

ءمءموء أبو زىء

ءامعة عىن شمس



سلسلة الثقافة العالية

الديونية

منظمة العمل العربية

المعهد العربي للثقافة العالية ومركز بحوث العمل - الجزائر

مقدمة .

نظم المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل بالجزائر ندوة عربية خاصة بموضوع :
« المديونية » بمشاركة ممثلي المنظمات النقابية العربية الى جانب مساهمة الخبراء ذوي الاختصاص والخبرة .

والهدف من تنظيم هذه الندوة هو اعطاء الفرصة للثقابين العرب والخبراء والبحث سويا عن ظواهر وأسباب وانعكاسات هذه المديونية على اقطارنا العربية بغية معرفتها وتحليلها والتعمق في دراستها، والعمل على التنسيق والتعاون بين منظماتنا وجميع الاطراف المعنية لتضادي الزيدمن الانعكاسات السلبية لاسيا على عالم الشغل .
درست خلال هذه الندوة وبصفة دقيقة وواضحة .

1 - الأزمة الاقتصادية والتقدي في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية، كما يتطرق نفس الكاتب إلى موضوع آخر حول مواجهة أزمة الديون الخارجية ومعالجتها وإمكانات الاعتماد على الذات
د . محمد الأخضر بن حسين .

2 - طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية د . صالح ياسر حسين .

3 - أعضاء على مسائل الاقتصادية العربية ومهام المنظمات النقابية د . مصطفى دباس .

4 - رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية الاستاذ اديب مبرو .

5 - تطور الأزمة الاقتصادية والتقدي في النظام الاقتصادي العالمي ونشوء ظاهرة المديونية إتحاد عمال مصر

6 - أزمة المديونية الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية الاستاذ فؤاد عبد الله يوسف .

كما تناول الباحثون بالدراسة والتحليل المقترحات والحلول الممكنة للتخفيف من حدة المديونية نتيجة حجمها المتزايد وفوائدها المتراكمة أصبحت تعرقل مسار التطور والتنمية في بلداننا وتخلق صعوبات وتعقيدات مختلفة تؤثر مباشرة على العمل والعمال .

والمعهد كمؤسسة تقوم بالتدريب والتكوين والبحوث الى جانب بقية المؤسسات الاخرى ووسائل الاعلام والتوعية، حاول المساهمة ولو بقدر بسيط في توضيح هذه المفاهيم والنظريات ومقارنتها بأوضاعنا وإقناعا العربي وإيجاد المناهج والطرق الكفيلة بمساعدة بلداننا للتغلب على الصعوبات الاقتصادية كانت ام اجتماعية الناتجة عن هذه المديونية وكذا التوعية بخطورة هذه الظاهرة .

ورغبة منا في تعميم وتوسيع الاستفادة من هذه الابحاث وتوصيلها الى أكبر قدر ممكن من المعنيين والمهتمين بهذه المجالات في مختلف المستويات (فرقاء العمل الاجتماعيين، الاساتذة) وفي اطار مواصلة جهودنا المتواضعة في المساهمة في إثراء المكتبة العالمية العربية، ورتأينا ضرورة طبع الأفكار والابحاث والطروحات التي توصل اليها الخبراء والثقابين العرب في اطار تنظيم هذه الندوة وهذا تماشيا مع المرحلة الحالية الحاسمة التي تمر بها بلداننا العربية .

الازمة الاقتصادية والتقديرية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن، ونشوء ظاهرة المديونية والدائنية

د : محمد الأخضر بن حسين

عندما نتصفح الجرائد والمجلات المتخصصة التي تعالج المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة فاننا نجدها دائما لاتخلو من مقالات ودراسات تعالج الازمة الاقتصادية المعاصرة من هذه الزاوية أو تلك، ومن هنا نفهم أن الازمة الاقتصادية في هذه المرحلة أصبحت ظاهرة عامة شغلت بال المواطنين في مجموع بلدان العالم كما أثارت قلقهم على حاضرهم ومستقبلهم في كل ما يتعلق بأفاق العمل والتشغيل، وهذا من شأنه أن يبرز جانباً من الجوانب التي يتميز بها تأثير الازمة في المجتمع وأبعادها الخطيرة .

من أجل ذلك فإن الدارسين لهذه الظاهرة والملاحظين لتأثيراتها متفقون - بصفة عامة - على أن هناك مجموعة من المشكلات الأساسية ترتبت عن هذه الازمة الاقتصادية كالبطالة، وإنخفاض القدرة الشرائية للعامل العاطلين عن العمل، ويزور ظواهر أخرى سلبية كإنخفاض انتاجية العمل، وتقليص طاقات الانتاج، وأشكال أخرى مختلفة لتبذير العمل الاجتماعي .

يبد أن هناك فرقا كبيرا بين الاتفاق على ظواهر الازمة ذلك لأن هذه مكونة من مجموعة من حوادث ملموسة نشعر بوجودها بصفة مباشرة أوغير مباشرة وبجوهر ومحتوى الازمة .

حول هذه النقطة يوجد اختلاف كبير بين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع، ويظهر هذا الاختلاف في التعاريف العديدة للازمة، هذه التعاريف مقترحة من هؤلاء المختصين من القراء والباحثين في هذا الميدان المعقد سواء في جوانبه الاقتصادية أوالاجتماعية القريبة من الميدان الاقتصادي .

نحن لانريد هنا فتح باب الاختلافات في تعريف مصطلح الازمة ومناقشتها، ولكننا نريد أن نقترح تعريف وجيزا واضحا للازمة يساعد على مواصلة التفكير ومعالجة المشاكل المطروحة هذا التعريف الذي نقترحه هو التالي :

« نمحمد الازمة بانها انقطاع جزئي أوعمام في السير العادي للدورة الاقتصادية التي تميز النظام الرأسمالي ونتيجة هذا الانقطاع تتمثل في انقطاع أوإبطاء عملية تراكم رأس المال مما يؤدي الى إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

تفسير التعريف : عندما نتكلم عن الدورة الاقتصادية فاننا نقصد بذلك أن النشاط الاقتصادي في

النظام الرأسمالي الكلي (يعني مجموعة البلدان الرأسمالية المتطورة ومجموعة البلدان النامية التابعة لها) مكون من مجموعة فروع اقتصادية ومؤسسات تقوم حسب التقسيم الاجتماعي للعمل - بنشاط انتاجي، ونشاط مبادلة، وتوزيع، واستهلاك.

والدورة الاقتصادية مكونة من هذه المراحل الاربعة، وعندما نتكلم عن انقطاع في الدورة الاقتصادية فمن الممكن أن هذا الانقطاع سيقع في احدى هذه المراحل. وبصفة ملموسة قد يحدث هذا الانقطاع مثلاً على مستوى الانتاج يعني هذا أن فروعا أو وحدات اقتصادية، أجزء من قطاع اقتصادي يعيش - لأسباب معينة - حالة انقطاع عملية الانتاج، وهذا من شأنه أن يؤثر بصورة مباشرة على المراحل الاخرى المرتبطة بعملية الانتاج، وتقصد بهذا عملية المبادلة أو عملية بيع وشراء البضائع التي تنتج في دائرة الانتاج.

ان حالة الانقطاع يمكن ان تحدث في كل الدوائر الاخرى وليس في دائرة الانتاج وحدها ذلك لان وضعية الدورة الاقتصادية هي انها تنتج، وتبادل، وتوزع وتستهلك مجموع الخيرات المادية أو الناتج الاجتماعي الكلي إذا أردنا أن نستعمل المصطلح الاقتصادي المتداول. وعندما يحدث انقطاع في الدورة الاقتصادية الذي يعرقل - حسب اسباب تأخذ وجهها عاما ونسقاً متواصلاً خلال مدة زمنية معينة فان ذلك يؤدي الى انخفاض حجم الخيرات المادية المنتجة مما يؤثر بالضرورة على عملية ارتفاع الناتج الاجتماعي الكلي أي يعرقل النمو.

لقد اقترحنا هذا التعريف لانه يشمل الظواهر والمميزات الاساسية والعامية التي نجدها في كل أزمة، ولكن الفرق يرجع إلى مدى انتشار وحدة وعمق هذه الظواهر المذكورة ومن جهة أخرى فانه من الضروري أن ندرك بان النظريات التي تحدثت عن الازمة وتحاول التعبير من مضامينها مازالت تتميز بالنقص، وعدم الدقة، وبالتعميم النظري.

وهذا بغض النظر عن المدارس الاقتصادية المختلفة، ولكننا نلاحظ أنه منذ السبعينات أي منذ اندلاع الازمات المختلفة التي تعاقبت منذ ذلك الوقت وجود تعددية في الدراسات وفي محاولات حصر الظواهر الخاصة بالازمات الثلاثة أو الاربعة (وهذا موضوع خلاف بين الاقتصاديين) التي عاشها النظام الرأسمالي خلال العشريتين الاخيرتين.

وقبل ان نتطرق إلى الدراسة وإبراز سمات الازمات الاخيرة التي عاشها النظام الرأسمالي حسب عمق وحدة وانتشار اثر تلك الازمات في تخريب جوانب عديدة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي حسب مجموعات هذا النظام فمن الضرورة أن نبرز سمات النظام الرأسمالي المعاصر.

النظام الرأسمالي وسماته المعاصرة :

1 - ينتشر هذا النظام حسب البعد وحسب العمق، ويعني هذا أن في جزئه المتخلف نلاحظ عملية تاريخية لانتشار أو استكمال انتشار وتعميم علاقات انتاجية رأسمالية تحاول أن تكون قاعدة لتطور

الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، وهناك تفاوت كبير بين مستويات هذا التطور ولهذا من الاصح ان نقول أن في هذا الجزء من هذا النظام تجري بصفة متوازنة ومتناقضة عمليتان تاريخيتان :

أ - الانتشار حسب البعد (Extension) للرأسمالية
ب - الانتشار حسب العمق (Intensification) للتطور الرأسمالي والوظيفة التي تقوم بها هذه البلدان هي أنها تقضي على العلاقات الانتاجية ما قبل (Précapitaliste) الرأسمالية وطرح مشكل التحرر الاجتماعي من القوى الديمقراطية الموجودة فيه .

وسلوك هذا الجزء من النظام يكون بلاشك سلوكا آخر عندما تندلع الازمة الاقتصادية في النظام ككل لان مكانة هذه البلدان تختلف بالمقارنة مع مكانة البلدان الرأسمالية المتطورة، ونضيف إلى هذا اختلاف طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تسود في هذه البلدان .

2 - في الجزء الاخر من النظام الرأسمالي أي البلدان الرأسمالية المتطورة (بالرغم من أن هناك تفاوتات كبيرة توجد بينها) تلعب الاحتكارات الدولية والمؤسسات الدولية التي تنفذ السياسات الاقتصادية والتنمية للدول ومصالح المجموعات الاقتصادية والسياسية المسيطرة على النظام الرأسمالي والسائدة فيه بصورة كلية .

وعلى هذا الاساس فان وزن الرأسمال المالي له دور حاسم في العملية الاقتصادية التي تجاوزت الحدود الوطنية لكل بلد رأسمالي بل أخذت انتشارا عالميا .

تلعب العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية والعالمية دورا رئيسيا ومحركا لمجموعة من العلاقات الاقتصادية الاخرى وقد حصل هذا بفضل نتائج اكتشافات الثورة العلمية والتقنية التي سجلت منذ الخمسينات من هذا القرن العشرين . وتلعب الدول الرأسمالية المتطورة دورا حاسما في تنسيق وتوجيه هذه العملية الاقتصادية الاجتماعية المعقدة التي بلغت مستوى مرتفعا لمجتمعات (Socialistion) القوى الانتاجية في هذه البلدان التي تؤثر مباشرة على الاجزاء الاخرى للعالم .

3 - إن تنسيق وتوجيه الدول الرأسمالية المتطورة عديدان في الظروف المعاصرة من التكتلات أو المجموعات الاقتصادية التي تبرز الى الوجود أكثر فأكثر، وهذا يعطي سمات جديدة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية :

والنتيجة بالنسبة لهذه العلاقات الجديدة هي أن تطور العالم محدد وموجه من مجموعة من البلدان التي تحتكر ظروف التقدم العلمي والتقني والتكنولوجي لمدة زمنية معينة مادام الفرق التكنولوجي والعلمي كبيران بين هذه المجموعة والمجموعات الاخرى في العالم .

4 - إضافة إلى هذا فان تدويل وتعقيد النشاط الاقتصادي للنظام الرأسمالي ككل أدى إلى بروز ظاهرة جديدة وهي أن دائرة الرأسمال المالي والنقدي قد أخذت استقلالية كبيرة بالنسبة للرأسمال المنتج، ولهذا السبب نلاحظ الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات النقدية والبنوك وكل الدواوين التي لها وظائف تحقيق الخدمات المختلفة المرتبطة بهذا النشاط الاقتصادي الخاص .

5 - وبصفة وجيزة نضيف كتلة البلدان الشرقية التي تبحث عن استعمال الامكانيات المالية والنقدية للنظام الرأسمالي المتطور من أجل البحث عن حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها هذه الكتلة والتي لم تجد حلا لها منذ مدة طويلة .

وهذا هو - بصفة مختصرة - الحقل الاقتصادي الذي يتميز بتعقيد كبير وتناقضات عديدة والذي كان أثناء العشريتين الأخيرتين مسرحا واسعا لنشوب أزمات اقتصادية عديدة .

الازمات الاقتصادية ومميزاتها :

إذا قارنا بين الأزمة الكبيرة التي عاشها النظام الرأسمالي من 1929 إلى 1933 وازمات 70 و 80 فإننا نجد الفرق بين هذين النوعين على النحو التالي :

- أزمة 1929 - 1933 ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية :

- 1 - انطلقت عملية تحرير شعوب إفريقيا وآسيا .
- 2 - أدت الأزمة إلى بداية انتشار الفاشية .
- 3 - بدأت بلدان أمريكا اللاتينية في تحقيق ما يسمى بنموذج التصنيع البديل للاستيراد عوض النموذج الاستعماري الذي كان سائدا وهو تصدير المواد الأولية .
- 4 - فتحت الأزمة امكانية تكوين تشكيلات اجتماعية تهدف الى تحقيق الاشتراكية .
- 5 - برهنت الأزمة عن عجز البلدان الرأسمالية على عدم التدخل الفعال للدولة في العملية الاقتصادية
- 6 - لقد أضعفت الأزمة النظام الانتاجي للبلدان الرأسمالية وقد أضعفت أيضا منطق السوق والايديولوجية الليبرالية .

أزمة السبعينات والثمانينات :

تجربى المقارنة بين أزمة 33 - 1929 * .

- 1 - لا يوجد تفهقر ولا ركود في الانتاج، ولكن يوجد ابطاء في النمو في البلدان الرأسمالية المتطورة .
- 2 - حجم التبادلات الدولية لم ينخفض .
- 3 - النظام المالي قد عاش هزات كبيرة .
- 4 - بداية ونهاية نظام العمل حسب النموذج الفردي (Fordisme) ووجود اكتشافات تكنولوجية .
- 5 - يبقى النظام الرأسمالي مقبولا من الجماهير في البلدان الرأسمالية المتطورة .

J. Freyssinet : les modes de gestion de la crise dans les pays capitalistes développés, et leur impact sur les politiques de l'emploi dans le tiers monde (1988)

- 6 - النقابات العمالية لاتواجه النظام بصفة واسعة ولكنها تكافح من أجل التحسين الجزئي للظروف الاقتصادية.
- 7 - سلطات البلدان الرأسمالية برهنت على أنها مبلحة تجاه الازمة بوسائل التسيير والتنسيق (Regulation) والتسيير على مستوى النظام الرأسمالي المتطور سار وتحقق بالاجماع حول البحث على الحفاظ على التوازنات الكلية.
- 8 - السوق يلعب دورا حاسما .
- 9 - البحث المتواصل على تحقيق الاكتشافات العلمية في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والعلمي .
- 10 - الاشارة إلى تفاقم البطالة .
- 11 - تكاثر الادوات المالية تحت سيطرة ورقابة الراسمال الخاص .
- 12 - الاستقلالية بين حركة الراسمال النقدي والرأسمال المنتج .
- 13 - تفاقم الدين والمديونية إذا قارنا بين الازمتين فاننا نلاحظ أن هناك فرقا كبيرا بينهما، ويبدو أن هناك نوعين مختلفين بالرغم من أن هناك ظواهر لاثمة تتلخص خاصة في وجود البطالة .
- الجدول الاتي يلخص لنا الوضع ويبين تطورات الأنشطة الاقتصادية والمالية إلى 1991 في أوروبا الرأسمالية المتطورة.

نمو مجموعة البلدان الأوروبية (OCDE)

مجموعة بلدان (OCDE) حجم %	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الناتج القومي الخام	4,9	4,7	3,0	2,8	3,3	4,4	3,4	2,8	2,0
الطلب الداخلي	5,1	5,0	3,1	3,8	3,6	3,3	3,4	2,7	1,7
التضخم	5,0	5,0	4,5	3,8	3,4	3,3	4,3	4,3	4,9
البطالة	8,4	8,4	8,4	8,3	7,9	5,5	6,4	6,2	6,7
التجارة العالمية		8,8	3,6	5,0	5,7	9,0	7,0	5,1	5,2

Source : Rapport annuel de la CGT 1990, page 28.

إذا قارنا بين الازمتين أي نتيجة مابعد 1982 وأخذنا بعين الاعتبار مايسمى بازمة 1986 وخاصة انهيار سنة 1987 (Crach) فاننا نلاحظ الميل إلى انخفاض الأنشطة الاقتصادية مع

ارتفاع معدل البطالة إلى 1987 وبصفة عامة نحن أمام مايسمى بـتقهقر اقتصادي (Récession) الذي يتميز بوجود ميل ضعيف إلى مواصلة العملية الشمولية.

ماهي مكانة البلدان النامية في هذه العملية الاقتصادية الكلية ؟ بالرغم من أن الأرقام تعبر فقط عن جزء من النظام الرأسمالي فمن الضروري أن ندقق ولو بصفة عامة ونقول بان هذا الميل هو الميل العام اللازمة ولكن بتفاوتات تختلف من بلد إلى آخر، ومن مجموعة إلى أخرى.

1 - توجد البلدان النامية بصفة عضوية في الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي الذي هو موجه كما قلنا من البلدان الرأسمالية المتطورة، ولكنه محرك من أمريكا واليابان وألمانيا كقوى أساسية ومقررة في النظام.

2 - توجد البلدان النامية في دائرة التداول :

- كمصدرة للموارد الأولية.

- كمستوردين للمواد الانتاجية التنموية والاستهلاكية.

- كمصدرين لمواد صناعية.

- كمصدرين لادفعة.

وعلى وجه العموم فإن الدورة الاقتصادية التي تتميزها البلدان النامية بصفة كلية تأخذ في الاعتبار التفاوتات التي توجد بين مجموعات هذه البلدان وتعبر عن الاشكال والوجوه المختلفة للتبعية.

إذن فإن مشكل المديونية من الضروري أن يعالج كمشكل معقد من المشاكل التي تنجم عن التبعية ولكنه بصفة سطحية يأخذ شكل تبعية مالية.

معالجتان لمشكل المديونية :

المعالجة المحاسبية (Approche Comptable)

تعبر المديونية في هذا الاطار على علاقة كمية يتوسطها الرأسمال النقدي المقدم للاستغلال من البنك أو المؤسسة الرأسمالية إلى البلد النامي، وتسديد الدين يخضع لشروط العقد ومتطلباته، يعني ضرورة كمية رأس المال الاصيل مضافا إليها خدمة الدين وتتواصل هذه الممارسة إلى يومنا هذا سواء في العلاقة بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية أو بين بلدان رأسمالية مختلفة صحيح أنه من الناحية الاحصائية قد تغافم حجم المديونية إذا أخذنا المدة الزمنية من 1980 إلى 1990 ونسوق هذه الأرقام من أجل التوضيح : (مليار دولار)

الدين الخارجي لمجموعة
1990 - 1989 - 1988 - 1980
1341 - 1261 - 1265 - 639
البلدان النامية

ديون جديدة (أ)
113,0 - 175,5 - 193,9 - 110,1
خلمة الدين (ب)
140,5 - 135,7 - 151,8 - 91,0

نقل صاف لرؤوس الاموال (أ - ب) . 27,5 - 39,8 - 42,1 - 19,1

المعالجة النظرية والسياسية :

إنه ليس من الصحيح أن يعزل مشكل المديونية عن مجموع الميكانيزمات الاقتصادية المالية الأخرى التي اشتقت من النظام الرأسمالي المتطور.

إذن فإن تقاسم الدين والمديونية يرجع لأسباب اقتصادية سياسية لا تدخل فقط في الإطار المحاسبي ولكنها كذلك تدخل في إطار الاقتصاد السياسي ويجدر بنا هنا أن نذكر بهذه العوامل التالية :

- 1 - سياسة التضخم .
 - 2 - سياسة التلاعب بمعدلات الفائدة .
 - 3 - سياسة وميكانيزمات مشروطة بالسياسة الأميركية وهي خاضعة للتلاعب بقيمة الدولار من أجل تسديد عجز ميزانية الدولة الأميركية .
 - 4 - التبادل عبر المتكافئ الذي يتمثل في الفرق بين أسعار المواد المصنعة المستوردة من النظام الرأسمالي والمواد الأولية المصدرة إلى البلدان الرأسمالية من البلدان النامية .
 - 5 - سياسة التسليح في البلدان النامية وأسواق مواد التسليح من بعض البلدان منها :
- الرأسمالية والشرقية .
 - 6 - نقل رؤوس الأموال .
 - 7 - الاختلاسات التي يرتكبها مسؤولو السلطات في البلدان النامية .
 - 8 - الأخطاء التي ترتكبها الشركات المتعددة الجنسيات في إطار المشاريع التنموية التي يديرها في البلدان النامية والمكافآت التي تؤخذ عند امضاء المشاريع بشكل تهريبي مقنع لرؤوس الأموال .
- هذه الوسائل كلها تشكل مجموعة ميكانيزمات ليس فقط لامتناع الفاتئض بل كذلك لامتناع الناتج الاجتماعي الخام لهذه الدول وهذا يبرهن بصورة لا تدع مجالاً للشك بأن المديونية والواقع لاحل له ذلك لأن هذه الوضعية التي أشرنا إليها تعني بوضوح ماهي إلا طريقة لاستنزاف القوى والثروات التي في حوزة البلدان النامية .

نظرة أولية لشروط ومرتكزات مواجهة أزمة الديون الخارجية ومعالجتها وإمكانات تحقيق الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستقلة

د : محمد الاخضر بن حسين

لقد توصلنا في القسم الاول من هذا البحث إلى بعض النتائج الخاصة بمشكل الدين والمديونية وارتباطاتها بوضع اقتصادي عالمي متأزم . فما هي هذه النتائج ؟

1 - لقد لعبت أزمات السبعينات والثمانينات دورا سلبيا جدا في تفاقم الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لمجموعة البلدان النامية حيث نلاحظ فشل مواصلة تحقيق السياسات التنموية كما نلاحظ الصعوبات الجمة التي تواجهها هذه البلدان في التيسير العادي لسياساتها الاقتصادية المختلفة .

2 - بالنسبة لهذه المدة الزمنية فاننا متفقون مع الاقتصاديين في قولهم بان العالم الرأسمالي المتطور يعيش حالة « لا أزمة » بمفهوم ميزات أزمة 33 - 1929 بل حالات مختلفة لتراجع اقتصادي (Récession) لا يخلو من هزات نقدية ومالية عنيفة ولكن من الضروري أن نضيف إلى ما قبل قضية لم يدقق الاقتصاديون تحليلها ومعالجتها وهي أن الظواهر الاقتصادية السلبية المعاشة في أغلبية بلدان العالم الثالث لاتكاد تندرج ضمن حالات تراجع اقتصادي بل إنه وضع يجمع بين مميزات الازمة الاقتصادية من جهة وبين مميزات التراجع الاقتصادي من جهة أخرى وفي هذا الاطار تأخذ أزمة المديونية شكل أزمة تعريضة شاملة عن تأزم العلاقات بين البلدان الرأسمالية المتطورة ، وبين بلدان العالم الثالث . فهي أزمة الدورة الاقتصادية التابعة للدورة الاقتصادية الكلية الخاصة بكل النظام الرأسمالي حيث البلدان الرأسمالية تلعب دورا محركا وخاصة منها الولايات المتحدة الامريكية واليابان وألمانيا .

3 - إننا لانتفق مع بعض الاقتصاديين الذين يحدسون أزمة المديونية في مجموعة من ظواهر مالية ونقدية متأزمة بل على أساس نتائج التفكير والتحليل التي توصلنا إليها وهي مسجلة في الصفحات الاخيرة ، لقد توصلنا إلى أن معالجة الازمة كظاهرة نقدية أو مالية تؤدي إلى مازق وهذا هو الوضع الذي يوجد فيه هذا المشكل كنتيجة لنوع المعالجة التي تمت من طرف مؤسسات النظام الرأسمالي سواء منها المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة .

4 - المعالجة المحاسبية (l'approche comptable) لمشكل الدين والمديونية لايفتح أفاق بناء إيجابية أمام العلاقات الدولية لأن هذه المعالجة قد برهنت على فشلها خلال السنين العديدة الاخيرة ، ونذكر هنا مخطط باكر (plan Baker) وبرادي (Brady) وكل التوجيهات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى مجموعة بلدان العالمي الثالث التي واجهت صعوبات كبيرة في تسديد ديونها .

5 - هذه المجموعة من المخططات أو الارشادات تقترح منطقا معينا لسر وتيسير النشاط الاقتصادي الذي يتوجه بكل طاقاته إلى خدمة متطلبات وأهداف الرأسمال الاجنبي العالمي هذه الخدمة تتمثل في تصدير موسم للفائض الاقتصادي المتوج في تلك البلدان ، والثروات المادية والبشرية دون أن ينعكس هذا في عملية تراكم رأس المال الذي يتحقق في تطور القوى الانتاجية الوطنية .

فلنأخذ أمثلة عديدة لذلك نطلق أولا من الظواهر الاقتصادية المعاشة في بلدان العالم الثالث في إطار نشاطها الاقتصادي العام الذي يربطها بالنشاط الاقتصادي الرأسمالي المتطور.

عندما يكتب من الناحية الاحصائية مثلا مايلي :

إن دين بلده مايسوي نصف أو أكثر من نصف الناتج القومي (Produit National) وتعلم ان الناتج القومي يتكون من الانتاجات السلعية والغير سلعية لمواطن بلد ويضاف إلى ذلك إنتاجات المواطنين الذين يوجدون في الخارج وي طرح من هذا إنتاجات الوحدات الاجنبية التي توجد في البلد المقصود .

فلنكتب مايلي : الناتج القومي $PN =$ الدين $D =$ خدمة الدين D فنجد مثلا أن $PN = Ds$ أو إذا كان أكثر من النصف فعلى النحو التالي $PN > D$ ، وأيضا إذا كانت خدمة الدين تساوي 10 % من الناتج القومي فبالامكان كتابة القيمة على النحو التالي : $PN = 10 Ds$ وإذا أردنا أن نستخرج علاقات أخرى انطلاقا من المعطيات الاحصائية حيث نجد مثلا أن خدمة الدين تساوي 30 % من قيمة الصادرات أو أكثر وهذا يظهر في العلاقات الكمية الآتية : $Ds = 30 E$ حيث $E =$ قيمة الصادرات .

كما نعلم أيضا من الناحية الاحصائية أن الفرق بين الصادرات والواردات إذا كانت قيمة الصادرات (E) أكثر من قيمة الواردات (I) فيمكن أن نكتبها على النحو التالي :

$$E - I = Sc$$

حيث أن Sc يعبر عن الفائض التجاري إذن فإذا كانت النتيجة ايجابية يعني ظهور هذا الفائض في عملية نقدية فيمكن أن نكتب ذلك على النحو التالي : $Sc2 - Ds = Cs$

وكما سبق أن قلنا أعلاه بآب Sc هو الفائض التجاري و Ds هو خدمة الدين و QSc هو كمية من العملة التي تبقى عندما تدفع خدمة الدين فامكانية مواصلة النشاط الاقتصادي متعلقة بأهمية الحجم النقدي ل QSc

إذا كان الحجم النقدي المستخرج من العلاقات الاقتصادية الخارجية قليلا أو متواضعا أو يساوي جزئيا مايسدد جزءا من الدين وخدمته فالبلد مضطر إلى أن يستدين أكثر أو إلى الدخول في حالة إعادة الجدولة لديونه .

وبصفة عامة فإن هذا يعني أن أغلبية بلدان العالم الثالث توجد في حلقة شيطانية حيث تضطر من أجل تسديد ديونها إلى مزيد من الاستدانة أكثر فأكثر وتضطر كذلك إلى أن تفتح أبواب نشاطها الاقتصادي والسياسي لشروط الدول الرأسمالية المتطورة ومنها البحث عن مصادر مواد أولية أوسع وذات أهمية استراتيجية تلك التي يوجه استغلالها لخدمة عملية تسديد الديون . عند هذه النقطة تسأل :

ماهي نتائج هذه المعالجة ؟ هل تستطيع أن تبرز جوهر العلاقات الاقتصادية التي تحدد الدين

وخدمة الدين ؟ نلاحظ أنه بواسطة تقارب بعض العلاقات الكمية يؤكد هنا خاصة على العجز الممكن الذي يواجهه اقتصاد بلد ما حيث أن جزءا معتبرا من ناتجه القومي يستنزف من أجل تسديد الدين وخدمة الدين . وهنا يجدر بنا أن نكون صورة محددة ومدققة عن مشكل الدين وأخطاره الجسيمة ليس فقط كذلك بالنسبة للتأثيرات السلبية التي تعرقل مواصلة عملية التنمية التي تشكل مطلبا أساسيا وحيويا بالنسبة لحاضر ومستقبل هذه البلدان .

توجد كيفية أخرى لتحليل معمق لظاهرة الدين والمديونية وأسبابها والتي تستخلص في تحديد مكانة العوامل المختلفة التي تغذي بصفة مباشرة أو غير مباشرة عملية الدين، وأثر أوفعل هذه العوامل للبلدان الدورة الاقتصادية للبلدان النامية وعلاقتها مع الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي .

2 - المعالجة الاقتصادية السياسية :

إذا أخذنا العامل الأول الذي سبق ذكره، والذي يمحصر في سياسة التضخم فإننا سنجد السياسة التضخمية جزء عضوي في السياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة، وبواسطة استيراد بلدان العالم الثالث ينتقل التضخم إلى هذه البلدان وبالنسبة للدورة الاقتصادية فإن ميدان فعل عملية التضخم ونشاطها يحدد خاصة في دائرة التداول ودائرة المبادلة، ذلك لأن التضخم يبرز في الأسعار. والنتيجة هي أن القوة الشرائية للبلدان النامية تنخفض حسب معدلات التضخم المستورد، وهذا من شأنه أن يلعب دورا سلبيا على الدين والمديونية .

وفي الواقع فإن النتيجة النهائية هي أنه بواسطة السياسة التضخمية للبلدان الرأسمالية تجاه بلدان العالم الثالث ترتفع القوة الاستغالية لهذه البلدان من الرأسمال العالمي، وهذا يتحقق في نقل الفائض أكثر من الظروف التي سبقت الحالة التضخمية. والمسؤولية هنا ترجع كاملة إلى البلدان الرأسمالية المتطورة تجاه البلدان النامية في تطبيق سياستها النقدية. أما التلاعب بمعدلات الفائدة فإنه عامل مسير من طرف المؤسسات المالية الرأسمالية وبصفة الإحصاء فإن معدل الفائدة الخاص بالبلدان النامية يميل إلى الارتفاع لأسباب عديدة نذكر منها :

- 1 - معدل الفائدة كرافعة اقتصادية حيث تنقل بواسطة أقسام من الفائض الاقتصادي .
- 2 - معدل الفائدة كدخل يملكه رأس المال العالمي وينافس الربح المنتظر من البلدان النامية عندما تقوم هذه الأخيرة بتحقيق مشروع منتج ما .
- 3 - التلاعب بمعدل الفائدة ويهمل إلى الارتفاع . وهذا يكون عنصرا منافسا لعملية تراكم رأس المال . ويعرقل إذن عملية التنمية التي هي في الواقع خاضعة للشروط التي تخلى من الخارج .

وإذا أخذنا عامل التبادل الغير المتكافئ فإن التفاوت المتواصل على المدى الطويل فإننا سنرى ميل الأسعار إلى الارتفاع بالنسبة للمواد المصنعة والمستوردة من النظام الرأسمالي المتطور وميل الأسعار بالنسبة للمواد الأولية المصدرة إلى الانخفاض، وهكذا فإن هذه الوضعية تبرز فرقا اقتصاديا يفرضه النظام الرأسمالي ويأخذ أيضا شكل نقل ثروة من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية المتطورة .

إن عملية شراء الاسلحة من السوق الرأسمالية تمثل عملية تحويل جزء من الدخل القومي للبلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية، وبالتدقيق فإن جزءاً من الدخل القومي يذهب في استهلاك غير منتج للفائض الاقتصادي.

- كما أن ظاهرة نقل رؤوس الاموال تأخذ أشكالاً مختلفة لأن الامثلة التي قدمناها في النقاط السابقة كلها تعبر عن أشكال نقل رأس المال، لهذا فمن الضروري أن نميز بين النقل المباشر والنقل الغير مباشر لرأس المال.

فالنقل المباشر لرأس المال يمكن أن يتحقق في تصدير عملة صعبة أو ذهب أو فضة كما يمكن ان يتحقق في مواد مختلفة تلعب دور رأس المال في الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي.

إنه عندما ننظر باهتمام إلى مجموعة العوامل التي ذكرناها أعلاه فالتا نلاحظ أن التداخل العضوي والغميق بين الدورة الاقتصادية للنظام الرأسمالي والدورات الاقتصادية الجزئية المحدودة والتابعة للبلدان النامية يدفع دائماً إلى تحقيق عملية امتصاص الفائض وأجزاء كبيرة من الناتج الاجتماعي لهذه البلدان، وينقله حسب قنوات وأشكال عديدة إلى مراكز هذا النظام والدين، والمديونية يشكلان الوسيلة المعاصرة لتحقيق فعل هذا القانون أي الفعل الخاص للقانون الاساسي للرأسمالية في إطار علاقات تبعية وسيطرة.

وعلى أساس هذا التحليل، والميادين التي تربط بين القسمين : القسم الرأسمالي المتطور والقسم التخلف نلاحظ أن هناك مستويات في مسؤولية تحقيق العملية الاستغلالية التي هدفها هنا هو البحث عن سد الديون المترتبة على العالم الثالث. والميكانيزم الاقتصادي يبين لنا أن العملية الاستغلالية والميادين المختلفة لفعالها وتأثيراتها أوسع من عملية تسديد الديون.

هناك منطقان يخفض أحدهما للآخر :

- عملية الدين والمديونية والمطالبة بتسديدها حسب العمليات الاقتصادية العادية تتركز وتستعمل ميكانيزمات استغلالية تكون نتائجها في الواقع أكثر من حجم الديون. ولا تدخل في إحصاء تسديد الديون. ولهذا السبب فإنه لا يوجد خرج من هذه الورطة، ولا تبدل أية أفاق تبشر بحل لهذا المشكل والرجوع إلى علاقات اقتصادية سياسية عادلة بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتطورة لأن وراء هدف تسديد الديون تجري عملية استنزاف القوى البشرية والمادية لشعوب بلدان العالم الثالث.

إننا نلاحظ أن الكيفية الثانية لمعالجة الدين والمديونية أفضل من الكيفية الاولى فلهذه الصيغة الثانية فضائل لانجدها في الصيغة الاولى أو اسمية الاقتراب الاول.

إحدى هذه الفضائل أو الميزات هي أن تدقيق الموامل المختلفة وحصص مواقعها في الدورة الاقتصادية يعطينا إمكانية هامة في تحديد الأوزان النسبية لمسؤولية الطرفين في إنشاء وتعميق وتنغذية المديونية. وتوضيح هذه الجوانب أهمية كبرى عندما نبحث عن طرق تخفيف جلة وتفاقم المديونية.

وكل الامثلة التي قدمناها تعبر عن ضرورة مراعاة الدقة الاحصائية عندما نعالج الحالات الملموسة المعاشة في هذا الميدان في مختلف البلدان النامية. لان استراتيجية الاستغلال للبلدان الرأسمالية ترتكز أساسا على استعمال مجموعة الوسائل التي تقوم بوظيفة امتصاص الفائض والثروات أي امتصاص متواصل للمنسمة أجزاء كبيرة من الناتج الاجتماعي الخام (1) وإذا افترضنا أن الناتج الاجتماعي الخام لمجموعة البلدان النامية من العناصر التالية :

- حيث C يعبر عن مجموع الوسائل الانتاجية المادية الموجودة في هذه البلدان وتساهم في تحقيق النشاط الاقتصادي.

و- V يعبر عن الخبرات المادية التي تنتجها القوى العاملة المنتجة ولها المقابل الذي يسمى « الاجرة » أو مكافأة العمل المنتج المباشر الذي تقوم به هذه الطبقات العاملة.

- و M يعبر عن العمل الزائد الذي سيكون الفائض الاقتصادي - حسب أشكال مختلفة - ذلك الفائض الذي تستخرجه البلدان النامية بفضل نشاطها الاقتصادي.

والمشكل الاقتصادي والسياسي هو أنه كيف يمكن أن تنقل أجزاء مختلفة من الناتج الاجتماعي الخام بفضل ميكانيزمات السوق إلى البلدان الرأسمالية المتطورة وذلك بواسطة العوامل التي ذكرناها آنفا ويصفه موجزة كالسياسة التضخمية والتلاعب بمعدلات الفائدة والتبادل الغير متكافئ.

إذن فعل أساس هذا التحليل الذي لم يحط بكل جوانب الموضوع - لان ذلك يحتاج إلى دراسة حالات ملموسة ترتكز على تجارب البلدان النامية - فانه من الممكن أن نقول بأن المديونية محددة لامن ناحية العلاقة البسيطة بين الدائن والمدين ولكنها محددة ومركزة على عملية استغلالية عامة لانتحصر في اطار علاقات مالية محضة.

لهذا نقول : إن حجم الدين بالنسبة للبلدان النامية تجاه البلدان الرأسمالية المتطورة من الناحية المحاسبية أقل من مجموع المدفوعات التي تتخذ كوسيلة لسد الدين وذلك بواسطة النشاط الاقتصادي لهذه البلدان، والصيغة النهائية الآتية هي التي ينبغي أن تكون قاعدة للتفكير، ولتسطير خطة جديدة تبحث عن طريق للتخلص من هذه العلاقة استغلالية شديدة الحدة : وهذه الصيغة تتمثل فيايلي :

$$Ds = \text{الدين} \text{ و} D = \text{خدعة الدين}$$

$$PD = \text{ومدفوعات الدين وخدماته}$$

والمشكل اذن يطرح هكذا حسب العلاقة الاستغلالية :

$$PD > D + Ds \quad (1)$$

ومطلب البلدان النامية التي لا تهدف إلى تغيير الوضع في النظام الرأسمالي ولكنها تبحث فقط عن استقرار الوضع الاقتصادي والاجتماعي المهتد بعدم التوازن في هذه العلاقات هذا المطلب يتمثل في تحويل هذه الصيغة الغير متكافئة إلى الصيغة الآتية :

$$PD = D + Ds \quad (2)$$

نقصد بالناتج الاجتماعي الخام مجموع الثروات التي تنتجها البلدان النامية خلال مدة زمنية معينة

وهذا يعني انطلاقاً من الصيغة (1) القضاء على فوائض اقتصادية تعبر عن وجود علاقات استيعابية وعلاقات ما قبل الاستيعاب التي تتجسد في عملية التبادل في الأنشطة الاقتصادية بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية :

إن الصيغة رقم (1) يمكن أن تتحول إلى مايلي :

$$PD - \Delta PD = D + Ds$$

إذن فإن البلدان النامية تريد أن تسترجع ΔPD في شكل نفود أوراس مال نقدي يعطيها الامكانيات التي توصل بها تنميتها.

ولمعرفة إمكانية أو عدم إمكانية الجواب عن هذا السؤال نرى من الضروري أن نستخلص المحتوى الاقتصادي والسياسي للعنصر ΔPD

هل هذا العنصر مكون من نتائج السياسة التضخمية ومن نتائج التلاعب بمعدلات الفائدة والفرق بين الاسعار في السلع المبدلة حسب المبادلة الغير متكافئة.

وللجواب عن هذا السؤال نرى من الضروري أن نتوسع في البحث والتفكير على أساس الرجوع إلى الممارسة الاقتصادية وإرتباطاتها بالسوق وميكانيزمات السوق الرأسمالية.

وفى يلى بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في توجيه التفكير والنشاط على أساس الخطوة المنهجية المقترحة :

(1) من الضروري دراسة معمقة لكثيفيات صرف الفائض والثروات التي هي ملك للبلدان النامية . فهناك قنوات تقليدية وهي قنوات السوق، ولكن توجد قنوات أخرى وهي قنوات مؤسسية .

(2) ضرورة الكفاح من أجل خلق جو ديمقراطي داخل البلدان النامية، وجعل الشكل الاقتصادي مشكلاً وطنياً يعالج معالجة عميقة من أجل إبراز الحقل الذي تميزت به السياسات الاقتصادية والتنمية لهذه البلدان .

(3) التفكير والبحث في كفايات حماية الفائض الاقتصادي والنتائج الاجتماعي الخام من هجومات القوى السياسية والمؤسسات الداخلية ومن النظام الرأسمالي .

(4) تقييم انتقادي لسياسات التنمية للبلدان النامية .

(5) ضرورة فتح أبواب جديدة لنشر المعرفة العلمية والتقنية والتكنولوجية في الوعي العمالي والوعي الاجتماعي .

المراجع

ضياء مجيد الموسوي : الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 - 1989

Cl. Alquier et Francis Campuzn : L'inflation E.d Hatier 1979

Cl. Beaud : Chocs et entre chocs de l'économie mondial SEDES 1988

J.Bremond. A.Gélédan. Dictionnaire de théories et mécanismes économiques
hatier - 1984

F. Castro : la crise économique et sociale mondiale rapport au VIème sommet des
pays non alignés 1983

J.Freyssinet : les modes de gestion de la crise dans le pays capitalistes développés
et leur impact sur les politique de l'emploi dans le tiers-monde-texte ronéote 1988

S.Bowles, David M.Gordon lth.E.Weiss l'économie gaspillage la crise
américaine et les politique réagameiennes Ed. la découverte 1986

Denis Clere, Aln Lipietz, la crise. Ed.Syros. 1983

La montée de l'économie et socialee Paris 1990 Contradictions,
Rapport annuel de la CET sur la situation.

طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية - الاجتماعية.

د/ صالح ياسر حسن

مدخل :

في عددها الخاص، الصادر في نوفمبر-تشرين الثاني- 1990، نشرت ، لوموند ييلوماتيك ، ، خبراً مفاده أن مجموعة ديون العالم العربي بلغ نحو 208 مليار دولار، (1)، كما أن العديد (إن لم نقل معظم) الدول العربية تواجه أزمة مديونية حقيقية وصعوبات في تسديد ديونها، أكثر من 200 مليار دولار في منطقة لا حاجة للتذكير بها انسب عليها من عوائد نفطية ذات ارقام فلكية طول الفترة التي تلت مايسمى بأزمة الطاقة في السبعينات ماذا يعني ذلك ببساطة ؟ يعني ان القوى المسيطرة في بلداننا التي حاولت ان توحى عبر خطابها الايديولوجي المنفق (الجميل) الصياغة، وطوال سنوات بأنها تشق طريقاً مختلفاً عن البلدان « الفقيرة » في مناطق أخرى من عالمنا، لانجد مايستمر تزييفها للواقع برغم كل المظاهر.

هامي اذن، قصة الديون تدق الأبواب بعنف، بعد ان كان المواطن العربي يسمع عنها فيخيل له أن الأمر يتعلق بالبرازيل أو ببلدان وراء البحار، بعيدة عن كل البعد عنه .
هكذا، اذن تبدو الأرقام الفلكية عن المديونية وآثارها المدمرة كما لو انها بمثابة أمر طبيعي ، ، وقدر محتم ، ، علينا القبول به والتعايش معه ، ويبدو انه ليس هناك من ضهان بأننا سنستخلص الاستنتاجات الضرورية من دروس الثمانيات، على بساطتها ووضوحها بل حتى ابتذالها، بالرغم من ذلك الطوفان الهائل من المطبوعات والمناقشات العاصفة حول هذه القضية، ان متابعة عاجلة للبحوث والدراسات التي ظهرت في الدول الرأسمالية المتطورة والمنظمات المالية والنقدية الدولية الدائرة حول أزمة المديونية العالمية، انها تستطيع ان تلخص بوضوح تام ان معظمها يصوغ تفسيرات وحلول تدافع عن مصلحة الدول والهيئات الدائنة (2)، دون ان يعثر المتابع على روعية متأسكة وواعية تمثل وجهة نظر البلدان المدينة وتدافع عن مصالحها، وما يثير الغرابة والأسى ان عدد كبير من الاقتصاديين والممارسين في الدول المدينة المهتمين بهذه الأزمة قد وقعوا أسرى الطرح الذي يقدمه الدائنون من تفسير وعلاج لتلك الأزمة، دون التنبيه الى المخاطر الناجمة عن هذا الانحياز النظري .
والممارسي .

تهدف هذه الدراسة الى رصد وتحليل طبيعة المديونية الخارجية للاقطار العربية وما انطوت عليه من نتائج وآثار متنوعة : تختلف في خضوع العديد منها لتطبيق ما يسمى ببرامج التكيف التي ، يقترحها ، صندوق النقد الدولي على البلدان التي تعاني من صعوبات في خدمة ديونها وتطلب اعادة الجدولة ، ولانجاز هذا الهدف لابد أن نطرح العديد من الاسئلة ونسعى الاجابة عليها ، ويمكن لنا التأمل العلمي المنضبط ، بهذه الاشكالية البالغة التعقيد للمديونية الخارجية ، من خلال التساؤلات التالية :-

• ماهي طبيعة فتح الاستدانة المفرطة ومعالمها الاساسية ؟

• ماهي الحصيلة الاجمالية لحصاد المديونية الخارجية للبلدان العربية والآثار المترتبة عن ذلك ؟

• ماهي الحقائق المجهولة عن برامج التكيف التي يقترحها صندوق النقد الدولي والمحاور الاساسية لهذه البرامج ؟

غير أنه من المفيد الاشارة ، وكما ذكرنا في دراسة سابقة ، انه لا يمكن لتأصيل متناكس من الناحية المنهجية لاشكالية المديونية الخارجية للبلدان العربية دون رؤية هذه الاشكالية ضمن اشكالية أعم هي اشكالية تطور وانفجار أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية (3) ، هكذا اذن فان النقطة الأولى ستشغل فيها هي القيام بمحاولة ازالة الغبار عن المديونية الخارجية لبلدان « العالم الثالث » واعادة ترتيب منطقي لتاريخ هذه المديونية تسمح لنا ان نرى هذه الاشكالية على حقيقتها العادية وليس كما تقدمه لنا القوى المسيطرة في العالم الرأسمالي المتطور وكذلك في « العالم المتخلف » .

اعادة تركيب تاريخ تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية وأزماتها :

تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة عن حجم المديونية الخارجية المستحقة على البلدان النامية أنها بلغت 3, 636 مليار دولار في عام 1970 ثم قفزت الى 3, 423 مليار دولار في عام 1980 ، ثم الى 1341 مليار دولار عام 1990 (4) ان نظرة سريعة الى هذه الأرقام تبين ان هذه المديونية قد تزايدت خلال الفترة 1970 - 1990 بحوالي 20 مرة تقريبا . كما تنامت اعباء المديونية خلال نفس الفترة بحوالي 22 مرة (5) . تطرح علينا هذه الأرقام السؤال الملح هو كيف تراكمت « كرة الثلج » هذه (6) ؟

بالرغم من ان المديونية الخارجية للبلدان النامية ترجع الى عهد بعيد فاننا لن نحتاج للتعرف على جذور مصاعبنا الحالية الا في العودة الى زيادة أسعار البترول في عام 1973 غير انه من المهم التذكير أننا لانعني بهذه الاطروحة بأن ارتفاع أسعار البترول هو الذي سبب المشكلة ، إنما الذي سببها الاستجابة السياسية السريعة لارتفاع اسعار البترول في البلدان الرأسمالية المقترحة ومن المهم ان نفهم ذلك على حقيقته ، لكي لاتقع أسوأ الاطروحات التي تريد أن تستخلص استنتاجاتها انطلاقا من مظاهر الأشياء ، وليس انطلاقا من روعية الجوهر في ذاتها ، هكذا اذن نستطيع ان نغامر بالقول بأن السياسات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتطورة هي جذر للمشكلات المتنوعة ، بما فيها مشكلة الدين ، هذه الملاحظة لاتعني اعفاء القوى المسيطرة في البلدان النامية عن المآل التاريخي المأساوي للتجارب التنموية في هذه البلدان مسؤوليتها التاريخية فيما حدث/ بما في ذلك أزمة المديونية .

لقد كانت لصدمة النفط الأولى والزيادة اللاحقة لاسعار النفط عام 1979 ثلاثة آثار رئيسية :
● أولا - تولدت فوائض مالية ضخمة في موازين مدفوعات البلدان الاعضاء في منظمة أوبيك ،
ومثلت هذه الفوائض زيادة صافية في المدخرات العالية في تلك الفترة ، ومالم تنفق أو « يعاد
تدويرها » بأعادة اقراضها ، فقد كانت ستؤدي حتما الى انخفاض دولي في مجموع الطلب ومن ثم
الى كساد عالمي ، وفي الممارسة فقد أعيد تدوير تلك الفوائض وان كانت الطريقة التي تم بها ذلك
قد أثارت سريعا مشكلات كبرى للبلدان المقرضة .

● ثانيا - ظهر عجز كبير في موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للنفط اذ ارتفعت كثيرا فاتورة
وارداتها ، وفي ذلك الوقت تم تمويل هذا العجز بالاقتراض من فوائض اوبيك التي أعاد النظام
المصري في الدولي تدويرها بسهولة فائقة . وهكذا استمر النمو في البلدان النامية طيلة الجانب الأكبر
من السبعينات ، كما امكن تجنب وتقليص آثار كساد عالمي واسع المدى ، غير ان تكلفة ذلك تمثلت
بتصاعد المديونية الخارجية للكثير من دول « العالم الثالث » .

● ثالثا - حدثت زيادة في مستوى الاسعار العام في جميع البلدان الرأسمالية المتطورة ويمثل رد فعل
البلدان لهذه الزيادة قلب المشكلة ، عل حد تعبير بعض الدراسات (7) لقد كان زد فعل حكومات
البلدان الرأسمالية المتطورة يمثل بتخفيض اجمالي الطلب اما بسياسات ضريبية وسياسات مصرفية
مقيدة أو بسياسات نقدية مقيدة ، وكانت النتيجة المنطقية لهذه السياسات المقيدة قد تمثلت بارتفاع
اسعار الفائدة الى مستويات لم يسبق لها مثيل ، وتقلص نمو التجارة العالمية وأسواق تصدير البلدان
النامية ، ثم انخفاض حاد في الائتمان الخارجي بعد الفترة الأولى من اعادة تدوير فوائض الاوبيك .

في أواخر السبعينات كانت ايديولوجيا اليمين الجديد تفتح الروح في الطبقات الحاكمة في « العالم
الثالث » فالدول التي شرعت باقتراض واسع كالبرازيل والأرجنتين وكوريا الجنوبية سائر
على طريق التصنيع والتحول الى بلدان متقدمة ، اما الدول النفطية التي تضع الأموال البنوك فقد
تحولت الى بلدان « عظمى » تمديد العون لهذا وتسحبها من ذلك وتبرم الصفقات المثيرة وتبأرى
رجال الاعمال لكسب ود رجال السلطة والجاه فيها .

وفي مجرى هذه العملية انخفضت فوائض أوبيك بدرجة مثيرة ، فبعد ان تجاوزت 68 مليار دولار
كادت ان تتلاشى بعد خمس سنوات حين وصلت الى 3 مليار فقط عام 1979 ، اما على الجبهة
الآخري اى الدول المقرضة فقد ارتفعت ديون البلدان النامية خلال الفترة ذاتها الى 378 مليار
دولار في العام ذاته (8) .

يمكن للمرء ان يجادل بأن الحصيلة الصافية لهذه العملية كانت ايجابية لصالح نشوء مراكز
صناعية جديدة في « العالم الثالث » لكن هذا المنطق يتطوى على قدر كبير من التضليل ، فقد حدث
التصنيع حقا ، وكانت له نتائج ايجابية بالفعل ، لكن الحصيلة الصافية للعملية لا تظهر هنا ، بل في
تدفق الموارد من هذه البلدان الى المراكز الامبريالية الذي تزايد بشكل هائل باسم التصنيع ، بحيث
لم يعد أحد يتساءل عن المستفيد من هذا التصنيع لتأمل ما حصل خلال السبعينات .

كما تشير المعطيات فإن هذه الدول كانت تحقق زيادات كبيرة في صادراتها بلغت 22 ٪ سنوياً خلال النصف الثاني من السبعينات في الوقت الذي كانت ديونها تزداد بنسبة 25 ٪ سنوياً خلال الفترة ذاتها إذا لم يكن الاقتراض الجديد يتزايد بهذه بل الفوائد المتصاعدة هي التي كانت تضخم رقم الدين وتكفي الإشارة هنا إلى أن متوسط أسعار الفائدة في سوق المال الغربي كان يبلغ 4 ٪ عام 1973 لكنه قفز إلى 20 ٪ في نهاية 1980 مما يعني أن حجم الدين كان يتضاعف مرة كل أربع سنوات ونصف حتى لو لم يفترض البلد من جديد، وابتداء من عام 1978 لم تعد القروض تمثل مصدراً للتمويل في «العالم الثالث» إذ لأول مرة أخذت الدفعات السنوية لخدمات الدين (الاقساط + الفوائد) تتجاوز الديون نفسها ووصلت الفجوة إلى ذروتها عام 1982 حين بلغت الديون الممنوحة للعالم الثالث 50 مليار دولار في حين كان عليه أن يدفع 105 مليار دولار كخدمات دين (9).

هكذا دخلت البلدان النامية عقد الثمانينات وهي مثقلة بأعباء باهضة فاقمتها التغيرات الحاصلة في البلدان الرأسمالية المتطورة. فإلى جانب تدهور شروط التبادل لغير صالح مصدري المواد الأولية (أي البلدان النامية) وتحول هذه الدول من جديد إلى مصدر لتحويلات رأس المال إلى الدول المتقدمة من خلال خدمة الدين التي أشرنا إليه أعلاه، إلى جانب هذا كله كانت الدول الامبريالية قد نجحت في تخفيض حدة مشكلة التضخم، ودخلت في مرحلة جديدة تركت تأثيرات عميقة على البلدان المندمجة بها من خلال التصنيع الجديد كما تركت تأثيرات على «العالم الثالث» كله.

وافق هذه التحولات في الاقتصاد العالمي المتمثلة بالانتعاش المؤقت وما رافقته من مفارقة تمثلت في التزوع نحو الحماية في «المركز» الامبريالية، شحة السيولة المتاحة للبلدان النامية، وارتبط ذلك باستنزاف فوائض البلدان النفطية التي لم تعد تنهمر على المصارف الأجنبية وفوق ذلك كله كان ارتفاع أسعار الفائدة مصدر جذب لرؤوس الأموال إلى أمريكا لكنه كان يعني ارتفاع خدمات الدين الواجب دفعها من جانب الدول المدينة نظراً لأن قروض المصارف لها متحركة.

في خريف عام 1982 تأتي الصدمة الكبرى يفيق العالم من غفوة عميقة لاحلام الاستدانة المفرطة والسهلة، على أنباء توقف البرازيل والمكسيك والارجنتين (وهي أكبر مدفني العالم الثالث) عن دفع أعباء ديونها الخارجية المستحقة للبنوك والبلدان الدائنة.

وفوراً طرح سؤال مهم : ماذا يعني الامتناع عن الدفع ؟ ماهي عواقبه الملموسة ؟ ان عدم الدفع يعني بكل بساطة أفلاس البنوك الدائنة وحدث زعر كبير في أسواق المال لا يمكن لاحد أن يتنبأ بآثاره. وما هو شبح الكساد يجيم بظله مرة أخرى بمجرد هذا الاعلان عدم التمكن من الدفع، وفي ظل شبح الأفلاس السيء الميت وعلى وقع أقdamه انطرح السؤال الشهير : ما العمل ؟ وخوفاً من انتقال عدوى الامتناع عن التسديد إلى دول أخرى فإن هذا الوضع الجديد يتوجب إيجاد حلول سريعة لكنها لم تكن متاحة في الواقع، فالسيولة المصرفية لم تعد متوفرة كما كان الحال خلال السبعينات، في ضوء ذلك تسارع القيادة الاستراتيجية للاقتصاد الرأسمالي العالمي (الولايات المتحدة - البنك الدولي صندوق النقد الدولي، بنك التسويات الدولية) إلى محاصرة الأزمة

فوراً بتقديم حزمة من الموارد لهذه البلدان، انقاذاً للبنوك الدائنة من افلاس محتم، وليس لانقاذ البلدان المدينة، كما جرى الترويج له في البلدان الرأسالية المتطورة وتقبلناه دون اية مساومة، حتى اصبح أحد عناصر وعينا القوت بشأن أزمة المديونية.

ومنذ ذلك الحين ظهر مايسمى بعمليات الاقتراض الاجباري الذي اصبحت البنوك التجارية والمؤسسات المالية والتقديدية الدولية والبلدان الرأسالية المتطورة تضطر لمنحه للبلدان ذات المديونية الثقيلة والتي تمثل خطراً مائلاً على الدوام في حالة ما اذا توقفت تلك البلدان عن الدفع.

ومهما يكن من امر فانه بعيد اندلاع أزمة خريف 1982 لوحظ انخفاض ملحوظ لمعدلات نمو الاقتراض المصرفي وتبدأ البنوك عندها بمراجعة استراتيجيتها الائتمانية مدخلة شروطاً متشددة لتحديد مايسمى بالجدارة الائتمانية للبلدان التي تطلب الاقتراض منها تلجأ إليها لاعادة الجدولة وببساطة فإن الجدارة الائتمانية تعني على وجه الدقة ان البلدان التي لا تستطيع الدفع وتسعى للحصول على قروض جديدة ان تدعن للشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية واساساً صندوق النقد الدولي والتمثلة فيما يسمى ببرامج التكيف كشرط مسبق للحصول على قروض جديدة أو الموافقة على اعادة الجدولة (10).

ومنذ هذه اللحظة سيلعب النقد الدولي دوراً متميزاً، دور الشرطي ضمن مؤسسات الازهاب المالي الدولي ويملي شروطه على «الضعفاء» الدول المدينة التي تعاني من أعباء مالي واضح.

وينبغي التأكيد هنا الا انه سواء تم التوصل الى تسوية بالقضية المديونية الخارجية المتفاقمة المترتبة بلزمة البلدان النامية أم تعذر ذلك، فإن امراً واحداً يبدو مؤكداً السيرىان طوال المستقبل المنظور، هو ان احلام الطبقات الحاكمة في هذه البلدان للحصول على قطعة اكبر «من كعكة» النهب الامبريالي قد حطمتها الوقائع التاريخية الصارمة ويمكن القول اذا، انه لم يعد أمام هذه الطبقات سوى انتظار معجزة ما لجدولة متاعبها مثلاً تعودت على معالجة الديون المتفاقمة بالجدولة وشروطها السيئة الصيب (11).

طبيعة فتح الاستدانة العربية المفرطة ومعاله الاساسية :

تشير المعطيات الاحصائية المتاحة الى أن الرقم الاجمالي للديون الخارجية المستحقة على البلدان العربية قد بلغ 9,6 مليار دولار عند نهاية 1970 ثم ارتفع الى 6,73 مليار دولار عند نهاية 1981 ليقتفز الى 6,136 مليار دولار في عام 1988 وتعني هذه الأرقام ببساطة ان الديون الخارجية للبلدان العربية قد ازدادت بحوالي 19 مرة خلال الفترة 1970 - 1988. ولكن هذا الحجم الاجمالي على ضخامته لا يقدم لنا صورة متكاملة اذا لم تقارنه بتطور الحجم الاجمالي للمديونية الخارجية للبلدان النامية ككل.

خلال هذه الفترة حصل تطور ملحوظ في حصة المديونية الخارجية لبلداننا العربية في اجمالي المديونية الخارجية للبلدان النامية. ففي الوقت الذي بلغت حصة البلدان العربية المدينة 9,9 ٪ في اجمالي مديونية العالم الثالث، في عام 1970 فإنها ارتفعت الى 10,1 ٪ في عام 1981 وإلى 11,4 ٪ في عام 1988 (12).

الا ان الأرقام السابقة التي تشير الى ضخامة حجم المديونية الخارجية العربية وتناميها بسرعة لاتعكس الحجم الفعلي للديون الخارجية المستحقة على البلدان المذكورة، ذلك لأنها لاتتضمن ديون العراق، التي تقدرها بعض الأوساط بحوالي 75 - 80 مليار دولار (13).

هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن تلك الأرقام لاتتضمن عناصر عديدة ورغم ان المنضمات التي ترصد الدين الخارجي تتعاون فيما بينها تعاوناً واسعاً فإن اختلاف تقديراتها المعلنة يعكس اختلافات في عدد البلدان المغطاة وفي المصادر التي تستند إليها، واساليب التحليل المستخدمة للوصول الى هذه التقديرات وكلها تتبع من الاختلافات في الأغراض التي وضعت الأحصاءات الأساسية من أجلها (14).

وإذا شئنا الوصول الى الرقم الفعلي للديون الخارجية المترتبة بعمدة البلدان العربية فربما يجب ان يزيد رقم الديون المنشورة بما لا يقل عن 30 - 50 ٪ من الرقم المعلن (15) ونستطيع ان نغامر بالقول بأن الرقم الفعلي للديون الخارجية للبلدان العربية قد يبلغ حوالي 280 - 320 مليار دولار عند نهاية 1988 (باحسب ديون العراق طبعاً) ويعني ذلك ان حصة البلدان العربية في اجمالي المديونية الخارجية للبلدان النامية قد بلغ 23 - 27 ٪ في عام 1988.

ان هذا النمو المعاصف لحجم المديونية الخارجية قد اقترن بحصول تغيرات جوهرية مهمة من الناحية الاستراتيجية في هيكل ملكية الديون، ويدور هذا التغير على أساس انخفاض حصة الديون المستحقة لمصادر رسمية (ثنائية ومتعددة الاطراف) والذي رافقه تنامي حصة الديون الخارجية المستحقة لمصادر خاصة (تسهيلات موردين واسواق مالية) ان الدلالة العملية لهذا التحول الهيكلي في بنية ملكية الديون الخارجية للبلدان العربية انها تعكس الاختلال الهيكلي في بنية تلك الديون والتي تمثل تنامي حصة الديون القصيرة والمتوسطة الاجل ذات التكلفة المرتفعة على حساب تخفيض حصة الديون طويلة الاجل الميسرة نسبياً ويعني ببساطة تنامي كلفة الدين الخارجي.

ان تنامي حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية قد اقترن بخاصية اخرى هي التركيز الشديد لتلك الديون من الناحية الجغرافية حيث كان 6, 86 ٪ من تلك الديون يتركز في 6 دول عربية هي : الجزائر - مصر - المغرب - تونس - السودان - سوريا - وذلك في عام 1988 (16). ان تركيز المديونية الخارجية في مجموعة محددة من الدول العربية انها يقترن بظاهرة بالغة الخطورة وتؤثر على القرارات المتعلقة بآدارة أزمة الدين الخارجي أو التأثير في شروطه المجحفة، وتتجلى هذه الظاهرة فيما أن هذه البلدان لا تمثل وحدة متجانسة بل انها محكومة فيما بينها بتفاوت متعدد الصعد. انها تتفاوت أولاً من حيث متوسط الدخل للفرد فيها، ثانياً من حيث طبيعة الهيكل الانتاجي للاقتصاد المحلي وثالثاً من حيث درجات التخلف والنمو التي تتواجد فيها هذه الدول ورابعاً من حيث طبيعة المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية الملحة التي يواجهها كل بلد من هذه البلدان في الظروف الراهنة (17).

وينبغي التذكير بأن الديون الخارجية المستحقة على الوطن العربي كانت حتى اوائل الثمانينات تشمل مجموعة من الاقطار العربية متوسطة ومنخفضة الدخل وهي الاقطار التي تعرف تقليدياً،

بأقطار « العجز المالي » وكانت تضم كل الاقطار العربية باستثناء الاقطار المصدرة للنفط وذات الدخل المرتفع بيد انه مع التطور العاصف الذي حدث منذ بداية عقد الثمانينات ، والذي كان من شأنه هبوط اسعار النفط هبوطاً مروعاً انخفاض عوائله بشكل حاد ، في الوقت الذي لم ينخفض فيه الاتفاق القومي في الاقطار النفطية انخفاضاً محسوساً ، امتدت علاقات المديونية لتشمل لأقطار العربية باستثناء قطرين نفطيين هما - الكويت والعربية السعودية غير ان « زلزال » الخليج الاخير وما ارتبط بعملية « عاصفة الصحراء » من اتفاق هائل قد الحق « آخر الاغنياء » بقائمة المدينين حيث لاحظنا لجوء السعودية والكويت الى الاقراض من البنوك التجارية والبلدان الرأسمالية المتطورة . هذا هو منطق التاريخ ، صارم في قوانينه ، لا يرحم احداً .

هكذا اذن مع النمو المتفجر الذي حدث في حجم المديونية الاقطار العربية وبخاصة اقطار العجز المالي ومع تعقد وصعوبة شروط الاقتراض الخارجي ، كان من الطبيعي ان تفرز تلك المديونية بمجموعة من الآثار السلبية التي تعاني منها هذه البلدان معونات كبيرة . وهذا ما ينبغي ان يجيب السؤال الثاني والذي مستأوله نوا .

الحصيلة الاجالية لحصاد المديونية الخارجية للبلدان العربية والآثار المترتبة من ذلك .

يمكن القول أن التزايد الكبير الذي واكب حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية في عقدي السبعينات والثمانينات قد واكبه بالضرورة ، نمو شديد السرعة في حجم الاعباء التي تتحملها هذه البلدان لخدمة هذه المديونية ، ممثلة في مبالغ الاقساط والفوائد السنوية ونظراً للمشاكل والاضغوط التي تخمضت عن نمو هذه الاعباء وأثرت تأثيراً كبيراً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلدان المدينة ، ونظراً للقلق الذي بدأ يساور البلدان والجهات الدائنة حول قدرة هذه البلدان على السداد فقد قام الاقتصاديون والخبراء بوضع وتطوير عدد من المؤشرات التي تقيس - كل حسب دلالاته - بعض جوانب ضغط عبء المديونية الخارجية .

غير انه يجب التأكيد فوراً على الطبيعة الاحصائية البحتة لهذه المؤشرات ، اذ تعتمد على جرد النسب المئوية ، دون ان تحتاج الى تحليل اقتصادي - سياسي عميق ، ولهذا فإن هذه المؤشرات مقصورة في كشف النقاب عن حقيقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أيضاً ، التي نجمت عن تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في البلدان العربية يتعين علينا أن نؤكد اذن ان تلك المؤشرات غالباً ما تحصر عبء المديونية في مشكلة السيولة الدولية لتلك البلدان ، اي في مدى ملائمة وسائل الدفع والاحتياطات الدولية التي يملكها البلد في مواجهة اعباء الالتزامات الخارجية في الأجل القصير في حين ان مشكلة عبء الديون الخارجية وآثارها أكبر من أن تكون مجرد مشكلة سيولة دولية ، ومن جهة ثانية فان تلك المؤشرات إنما تعكس اهتمامات الدائنين في قياس القدرة المباشرة للبلدان المدينة على سداد اعباء مديونيتها الخارجية ودون ان تتعرض الى طبيعة وحجم الاعباء الحقيقة الناجمة عن تفاقم اعباء الديون بالنسبة للبلدان المدينة ، هكذا ، إذن المطلوب هنا تطوير مؤشرات ومعايير تعكس وجهة نظر ومصالح الاقتصاد المدين ، ويتعين على هذه المؤشرات ان لا تقتصر على النتائج المالية والاقتصادية ، مثل موضوعات خدمة الدين ، إنما يتجاوزها الى نتائج اجتماعية وسياسية

وثقافية... الخ، والتي ربما تكون اخطر من نتائجها الاقتصادية المباشرة، ولكنها تؤخذ بالحسبان وبالرغم من هذه الملاحظات فإنه يجب التأكيد على ان قائمة الآثار المترتبة التي نجمت عن تفاقم المديونية... ومؤهلة ان اهم تلك الآثار هي :-

(1) النمو الفلكي الذي تطورت فيه أعباء خدمة المديونية الخارجية :

نظريا بقياس عبء الدين الذي يتعمله اقتصاد بلد ما باستخدام مؤشر محدد هو معدل خدمة الدين، والذي يقيس نسبة ماتستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من اجمالي حصيللة الصادرات من السلع والخدمات، ويعني ان كلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على ثقل عبء الدين الخارجي على الاقتصاد المدين، حيث يصبح الحجم المتبقي من حصيللة الصادرات قليلا، وربما لا يكفي لتمويل الواردات الضرورية، والعكس صحيح، وهذا المؤشر مهم بالنسبة لنا من حيث التوضيح الأثر الذي يتركه تنامي الديون الخارجية وزيادة أعبائها على إنخفاض الواردات من السلع الأساسية، تشير المعطيات الاحصائية المتوفرة الى النمو المتسارع لحجم الاقتساط والفوائد، ذ ارتفعت من 5,7 مليار دولار في عام 1979 الى 12,2 مليار دولار عند نهاية عام 1988 (18). وتعني هذه الارقام أن عبء المديونية قد تزايد خلال الفترة المذكورة بحوالي 120 %.

(2) ومع الارتفاع العصف في عبء المديونية :

فقد لوحظ تطور عاصف في فقرة الحساب الجاري في ميزات المدفوعات، تمثلت في العجز الذي بلغ المتراكم منه خلال الفترة - 1982 - 1988 حوالي 21,2 مليار دولار (19) وهكذا أصبحت الفوائد التي تدفعها البلدان العربية سببا جوهريا من أسباب العجز الهيكلية لحساباتها الجارية، ان خطورة الأمر إنما تكمن في الدائرة المغلقة التي أصبحت تدور في نطاقها هذه البلدان، فالاقراض الخارجي أصبح يزيد من عجز الحساب الجاري وعجز الحساب الجاري أصبح يتطلب مزيدا من الاقراض، وهكذا دواليك (20).

(3) التنامي السريع لمدفوعات الاقتساط السنوية.

اذ قفزت من 5,6 مليار دولار في عام 1981 الى 9,7 مليار دولار في عام 1988، ان النمو السريع يعود الى ارتفاع أحجام الديون من جهة، وإلى تشويه هيكلها من ناحية ثانية، من خلال إرتفاع النصيب النسبي للديون الخاصة والقصيرة الأجل من إجمالي تلك الديون، وهو الأمر الذي انعكس في سرعة تواتر الاقتساط المطلوبة للسداد بين فترة وأخرى.

(4) كما ان عبء خدمة الدين مقاسا كنسبة مدفوعات الفوائد والاقتساط الى الناتج المحلي الاجمالي قد إرتفع بشكل واضح، وكما تشير المعطيات الاحصائية فقد لوحظ اتجاه تصاعدي ومستمر لهذه النسبة عبر الزمن، علما بأنها بلغت 6,5 : في عام 1988 (21) إن الدلالة العملية لهذه النسبة وتضاعفها هي تصاعد نصيب الأجانب الدائنين في الناتج المحلي الاجمالي.

(5) قاد النمو في أعباء خدمة الدين الى حدوث أزمات طاحنة في النقد الاجنبي للبلدان العربية، فمع نمو عبء الدين بأسرع من نمو حصيللة الصادرات، كان طبيعيا ان يرتفع مصدر خدمة

الدين، ويعني إرتفاع هذا المعدل إن تلك البلدان أصبحت تخصص الشطر الاعظم من دخولها بال نقد الأجنبي المتأتي من حصيلة الصادرات لدفع أعباء تلك الديون، وماتبقى بعد ذلك لتمويل وارداتها الضرورية الذي يكون ضئيلا وغير كاف، ويعني ذلك ان القدرة الذاتية لهذه البلدان على الاستيراد قد تدهورت وبشكل سريع .

(6) كان ضعف القدرة الذاتية على الاستيراد قد انعكس في اختفاء الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية وإلى ارتفاع أسعارها محليا، وقد رافق ذلك تعطيل قدر غير قليل من الطاقات الانتاجية المحلية بنتيجة نقص السلم الوسيطة المستوردة، وإقترن ذلك بإيقاف تنفيذ العديد من البرامج الاستشارية أو تخفيضها بالنظر لعدم إمكان استيراد السلع الانتاجية .

(7) وبالنظر للتفاقم الواضح في عبء المديونية ونسبة النقد الأجنبي فقد قاد ذلك إلى الضغط على مستويات الاحتياطيات الدولية وهبوطها إلى مستويات حرجية، بل ومروعة في العديد من البلدان (راجع جدول رقم 1) .

(8) وفي ضوء المطالب المتزايدة لخدمة أعباء الدين اضطرت الاقطار العربية المدينة إلى الإفراط في تصدير ثرواتها القومية، المالية والبشرية، وهكذا تم إرتباك قدر كبير من مقومات النمو في الوقت الراهن، وعلى مدار المستقبل المنظور لعدة سنوات مقبلة لحساب الوفاء ، ، فاتورة الدين، ، وهو الأمر الذي يفسر لنا ذلك التناقض التنافسي بين عبء الدين من ناحية، وإمكانات النمو المستقبلي لهذه الاقطار من ناحية أخرى (22) .

وبالإضافة إلى هذه المؤشرات ذات الطبيعة الإحصائية، على أهميتها، فإن التحليل المتعلق بتحديد الآثار المترتبة على حصاد المديونية الخارجية للبلدان العربية لن يكتمل إلا إذا أخذ بنظر الاعتبار الحقائق المرتبطة بهذه المديونية المتفاقمة والتي انفجرت على شكل أزمة منذ بداية الثمانينات .

* الحقيقة الأولى :

تعاظم درجة الاندماج الرأسي للاقتصادات العربية المدينة (والاقتصادات الأخرى) في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وقسمة العمل الدولية الرأسمالية وسوقها، ويمكن ملاحظة هذه « التطورات » في التحولات التي تمت في قطاع التجارة الخارجية وخضوعها المستمر والمتعاظم لعوامل « خارجية » وليس كأداة للتنمية الداخلية ونظرا لأن المكان لا يتسع لمعالجة تفصيلية لهذه القضية المعقدة فإننا سنكتفي بإبراز أهم معالم هذه التحولات :-

- المعلم الأول :

يتمثل في أن النمو العاصف في حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية قد رافقت نمو مضطرب في التجارة الخارجية (استيرادا وتصديرا) لهذه البلدان مع الاقتصادات الرأسمالية الغربية (23) وتفسير هذا التزايم في نمو الدين الخارجي ونمو التجارة للبلدان العربية مع العالم الرأسمالي المتقدم هو أن معظم الديون التي حصلت عليها تلك الاقطار إنما هي ديون يشترط منحها على الدول المقرضة أن تستخدم تلك الديون إما في تنفيذ مشروعات محددة أو لتمويل واردات بيانات معينة، ولما كانت معظم هذه الديون التي حصلت عليها بلداننا العربية قد جاءت أساسا من تلك البلدان، فقد واکب ذلك بالضرورة زيادة في واردات الاقطار المدينة وزيادة صادراتها إلى البلدان الداتة .

- المعلم الثاني :

يتمثل بالتفاوت بين نمو الصادرات والواردات العربية . ويعني ذلك على وجه الدقة أن وتيرة نمو الواردات (لأسباب معروفة كما بينا أعلاه) كانت أعلى بكثير من وتيرة نمو صادرات الدول العربية المدينة مما انعكس في تنامي حجم ومعدل العجز في الميزان التجاري في هذه البلدان مع البلدان الدائنة لها .

- المعلم الثالث :

يتمثل في اضطراب العديد من حكومات البلدان العربية المدينة، تحت الضغط المتعاظم لأزمة النقد الأجنبي الذي حدثت في عقد السبعينات والاضغوط الداخلية والخارجية الأخرى، إلى إحداث تغييرات جوهرية في الأسس التنظيمية والنقدية والجمركية التي كانت تحكم هذا القطاع . وتجلى ذلك في « تحرير » قطاع التجارة الخارجية من كل « القيود » التي كانت تضبط أدائه وتم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار داخل هذه البلدان ووضع الضمانات والحوافز اللازمة واعطيت الحريات الواسعة للقطاع الخاص و« حررته » من كل القيود السابقة التي كانت مفروضة عليه وتم كذلك إجراء تغييرات في سياسة سعر الصرف الأجنبي .

ويهدف الاعتماد عن التعميم المفرط وضع الجميع في سلة واحدة يجب التأكيد على أن تلك « التحولات » التي حدثت في قطاع التجارة الخارجية للبلدان العربية المدينة قد حدثت بدرجات متفاوتة . ولكن ما ينبغي التأكيد عليه كذلك أن تلك التحولات كانت محصلة لجملة من الصراعات والقوى الداخلية والخارجية ذات طبيعة اقتصادية ، اجتماعية وسياسية متنوعة ، لا تتعلق بوجهة قطاع التجارة الخارجية ولكن حول القضية الأهم : وجهة التطور الاقتصادي - الاجتماعي - والتكاليف الاجتماعية لنمط التطور على الاستدانة الخارجية والخضوع للمدمر لشروط تلك الاستدانة .

* الحقيقة الثانية :

وتتمثل في أن الجزء الأعظم من القروض الخاصة التي حصلت عليها الديون العربية قد استخدمت في تمويل الاستهلاك الجاري متمثلاً في تمويل استيراد الأغذية أو الأسلحة والذخيرة وليس في تمويل الاستثمار الانتاجي . وللتدليل على ذلك يكفي ان نقول ان البلدان العربية دفعت في 1988 حوالي 1، 25 مليار دولار من شراء السلع الزراعية من الخارج (24) ولانسى النفقات الماثلة على التسليح، فقد امتعت العديد من البلدان العربية الاقتراض الخارجي لتحويل هذه الاغراض الاستهلاكية على حساب الاستثمار الانتاجي وكان لذلك وثيق العلاقة باستفحال أزمة مديونيتها الخارجية (25) .

* الحقيقة الثالثة :

والمرتبطة باستفحال مشكلة المديونية الخارجية وانفجار أزمتهما في بداية الثمانينات وعجز العديد من البلدان العربية على تسديد فوائد ديونها، وتنامي الضغوط الخارجية المتمثلة بالشروط المصاحبة لاعادة الجدولة أو الاقراض مجدداً مما دفع إلى إرتهاق القرار الوطني وفقدان حرية القرار الاقتصادي

الوطني المستقل، وذلك لان الشروط المصاحبة للاقراض قد ارتبطت وانتطوت على قيود ليست اقتصادية صرفة انما سياسة تؤدي الى تعميق التبعية والاستقطاب. فمن المعلوم ان اعادة الجدولة تتطلب ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه على برنامج للاستقرار « أو الثبوت » الاقتصادي، فهذا شرط يطلبه الدائنون من البلد المدين قبل الموافقة على اعادة الجدولة. ولكي نحسن وعينا بهذه المشكلة يتعين علينا اساطة اللثام عن الحقائق المجهولة في برامج واستراتيجيات صندوق النقد الدولي لصدد المديونية واعادة الجدولة والاتفاقات التي يوقعها مع البلدان المدينة، ذلك لان القوى المسيطرة للبلدان النامية ومنها بلداننا العربية تقدم لنا عبر أجهزة السيطرة الأيديولوجية البرامج والاتفاقات مع المؤسسات المالية والتقنية الدولية، ومنها على وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كما لو انها إتفاقات « جنتلان » تجري بين طرفين متكافئين أو تعرضنا لنا بصيغة كاريكاتورية وكأنها مبارزة بين « نبل » محمد الأسلحة فيها باتفاق متبادل والحال ان الاتفاقات موقعة بين الدائنين والمدينين هي عقود إدعان ولكي نر هذه الاطروحة المريرة في مضمونها والصارمة في شكلها علينا ان نقوم بقراءة لخطاب صندوق النقد الدولي لكي نكشف عن الحقائق المجهولة في برامج التكيف « التي » نقرحها، وهو ما يمثل إجابة عن السؤال الثالث الذي طرحناه سابقا.

الحقائق « المجهولة » عن برامج التكيف التي « يقترحها » صندوق النقد الدولي ومحاورها الاساسية.

1 - بعض « الحقائق » البسيطة :

حين تفجرت أزمة المديونية الدولية في عام 1982 كان اقتصاد البلدان الغامية مثل سفينة تائهة تقترب من مثلث برمودا، متجهة صوب حتفها الأخير، فقد كان الدين الخارجي لهذه البلدان متفاقما بتلك الدرجة التي أشرنا اليها في بداية الدارسة، وارتبط ذلك بتفاقم العجز في ميزان مدفوعاتها من جهة ومن جهة ثانية كان الوضع على صعيد السوق المالية الدولية يتسم بشحة شديدة في السيولة. وهكذا تفجرت وبدفعة واحدة كل تناقضات التطور الرأسمالي التبعي ورافضته الرئيسية الدين الخارجي فكل المشكلات الضخمة والبالغة التعقيد والتنوع والمتريطة به والناجمة عنه، أمام هذه الظروف وأمام إفساد الأفق لحلول أخرى، غير ممكن أو غير مرغوب بها من قبل القوى المسيطرة والمندعة بالاقتصاد الرأسمالي المتطور، ويضطر المسؤولون في البلدان المدينة الى اللجوء الى الدائنين، بهدف إعادة جدولة الديون والاتفاق معهم على تأجيل السداد وإطالة مدته، وهنا ينبغي الإشارة الى ان الوصول الى اتفاق مع الدائنين بشأن اعادة جدولة الديون الخارجية للبلد المدين ليست بالأمر السهل كما يتصور البعض اذ لا بد ان يسبق ذلك اجراء مفاوضات مضنية مع الدائنين.

وأثناء مفاوضات اعادة الجدولة تتكون مجموعة استشارية (كونسورتيوم) من الدائنين واعضاء المنظمات الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) ويمثلن عن البنوك الاقليمية للتنمية. وتتجلى مهمة هذه المجموعة في التعرف على حقيقة الموقف الاقتصادي للبلد الذي يطلب إعادة الجدولة، وتقوم سياسته الاقتصادية الاجتماعية (طبعاً من وجهة نظر هذه المجموعة) ويخلصون في النهاية الى اعضاء

مجموعة من « النصائح » هي في واقع الأمر مطالب محددة لكي يأخذها البلد المدين بعين الاعتبار، وإذا قبل البلد بهذه المطالب (الشروط)، وهو مضطر للقبول بها، عندها سيتم الاتفاق على إعادة الجدولة ويقضي النظر عن كل شيء فإن الدائتين يفرضون على البلد المدين « الراغب » في إعادة جدولة ديونه، دفع فوائد تأخير على الاقساط المؤجلة الدفع. وبذلك يتحمل المدين عبء آخر يضاف الى اعباء ديونه القديمة، المتجددة دوما ولا تمثل الخطورة في عمليات إعادة الجدولة في مجرد دفع هذه الفوائد الاضافية كضمن عقابي على التأخر في الدفع بل ان هذا الامر يهون شأنه بجانب الشروط الاخرى، التي يجب على البلد المدين الادعاء لها قبل الوصول الى اتفاق عملية إعادة الجدولة مع الدائتين. ونعني بذلك ضرورة اتفاق البلد المدين مع صندوق النقد الدولي للتوصل معه على وضع برنامج الاستقرار الاقتصادي IMF STABILIZATION PROGRAMME، ويسمى الصندوق من خلال تطبيق برنامجه للوصول بالبلد المدين الى ما يسميه بالوضع الافضل. وحسب صندوق النقد الدولي فان المقصود بالوضع الافضل هو ذلك المستوى الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري من خلال نفقات راسالية مستمرة من المقرضين الاجانب، بشرط ان تتوافق مع مقدرة الاقتصاد القومي على خدمة دينه. ولا يمكن الوصول الى هذا الوضع الافضل، بحسب وجهة نظر الصندوق، الا عبر تطبيق ما يسمى بسياسات التكيف الموائمة POLICIES ADJUSTMENT ونظرا للمشكلات المتنوعة التي رافقت تفجر ازمة المديونية وما رافقها من أزمات أخرى تقلص من خيارات البلد المدين وقدرته على المناورة مما تدفعه الى الادعاء في النهاية لمطالب الصندوق. وعندما تصل الأمور الى هذه اللحظة عندها يقوم خبراء الصندوق بمساعدة الدولة المدينة في كتابة ما يسمى بـ « خطاب النوايا » الذي يشتمل على « مقترحات » الصندوق من جهة، ومن جهة ثانية يمثل تعاهدا بما يجب على الدولة المدينة ان تنفذ من سياسات اقتصادية واجتماعية في ضوء برنامج زمني محدد، ويهدف متابعة هذا البرنامج بشكل متواصل يقوم الصندوق بإرسال بعثة من خبراء كل ستة أشهر لزيارة البلد المعني ووضع تقرير عن تكفاءة الانجاز للبرنامج المقترح. ولا يكتفي الصندوق بهذه المتابعة الدورية بل يكون للصندوق (في معظم الاحيان) ممثل مقيم في البلد المدين لكي يتابع عن قرب تنفيذ الشروط التي نصت عليها الاتفاقية الموقعة مع الصندوق وربما يكون له حق ابداء الرأي في السياسات الاقتصادية والمالية والتقيد التي يطبقها البلد المدين زمن الجدير بالذكر الاشارة هنا الى ان الصندوق يشترط على البلد المعني ضرورة الالتزام الدقيق بما جاء في بنود البرنامج والاسقط حقه في استخدام الموارد التي قرر الصندوق منحها للبلد المدين (26). ومن اجل ان لا تفلت هذه التحاليل المفرطة في عمومية صارخة فإنه ينبغي العودة الى الملموس بضرورة تركيز البحث عن اجوبة ملموسة عن الاسئلة المتعلقة باستراتيجية صندوق النقد الدولي تسمح لنا بان تكون على معرفة اكثر لتلك الحقائق المجهولة او المغيبة علينا ببراعة لاتجاري. وعلينا اذن ان نتساءل عن برامج التكيف « الكلاسيكية » التي صاغها صندوق النقد الدولي كوصفة « سحرية » لحل مشكلات البلدان المدينة.

2 - برامج التكيف المعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي الجوانب النظرية والتطبيقية حقائق اخرى

ميلاد السؤال عن جوهر برامج التكيف يمثل ولادة لفعل المعرفة المتولد عن شغف « بسطاء » الناس في بلدان، بأن تعرف حقيقة مايقال لنا عن البرنامج الذي حولت الى ظلام مستعصية على الحل، او اشبه بحكيائي تعود الى زمان وعالم آخر ولهذا فان هدف هذه الفقرة هو استنطاق برامج التكيف المذكورة والكشف عما كان مسكونا عنه أو « منسيا » وهكذا فان الاستنطاق هذا سيكون بمثابة نوع من التأويل سيعي الى « خلخلة » تلك البرامج « ومشاغبتها » حتى تفصح لنا عن تلك المناطق التي تمارس انطلاقا منها كل سياستها التوسعية وسيطرتها علينا وبذلك تكف تلك البرامج عن ان تكون نسيجا متعاليا علينا وكأنه الامر يتعلق بحوار طرشان يتعين علينا في مسعانا لفك « ظلام » تلك البرامج ان نكون حذرين ويقضين، ذلك لان البرامج تلك المصاغة بطريقة بالغة التعقيد نريد ان نقول كل شيء ولا شيء لذلك فان الجهد في هذا المجال لا ينبغي ان يتوقف عند الحدود الظاهرية لنصوص تلك البرامج بل لضرورة طرح اسئلة على المضامين الفعلية، لكي تكشف عن حقيقتها أي فتحها نحو افق المسألة ان السؤال الذي تطرحه تجربتنا الملموسة ليس فقط هو، هل استجابت الخطابات والبرامج التي « اقترحها » صندوق النقد الدولي للواقع الاقتصادي بلداننا ولكن كيف ؟ انطلاقا من أي أدوات وماهي السياسات التي اعتمدت والنتائج الفعلية التي تحققت ؟ .

2. 1 - في مفهوم « التكيفة » :

هناك الكثير من المفاهيم التي اتخذت مواقعها داخل الجهاز المفاهيمي للاقتصاد السياسي وحفرت لها وجودا في ذاكرتنا المتبعة التي ارقتها ازمة المديونية حتى أصبحت مسلمة تقع خارج المساجلة والجدل، بالرغم من أن حركة بسيطة قد تدفع بها من جديد باتجاه دائرة النقاش والمساءلة، ومن بين هذه المفاهيم سأقتصر على مفهوم واحد وهو التكيف، هل تحول الى شيء مترسخ على اساس علمي ومعرفي ؟

لو تبعنا الأدبيات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي لوجدنا العديد من التعاريف لمفهوم التكيف يتعين علينا أن نقدم تلك التعاريف أولا من اجل تبيان عدم وجود موقف موحد داخل مفكري الصندوق حول المفهوم ذاته .

فهناك من يعتقد بأن التكيف هو عبارة عن « تكيف » أنماط الاستهلاك، وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في تراكم عوامل الانتاج اللازمة لاستعادة النمو المتواصل في وجه بيئة خارجية، اذن هذا التعريف يمحصر التكيف في حقلين اثنين . - .

• تكيف أنماط الاستهلاك .

• إعادة تخصيص الموارد .

وهناك من يرى عملية التكيف في المستوى الماكرو- اقتصادي بأوسع مداه فيعرف التكيف بأنه « عملية توفيق الاقتصاد بحيث يعيش في حدود إمكاناته ، ولا يمكن تحقيقه دون تكلفة ، سواء دعمه صندوق النقد الدولي أم لا يدعمه » (28).

ان « الجديد » في هذا التعريف هو ان اقتصادات البلدان النامية تطورت خلال الفترة المنصرمة ليس بالاعتماد على امكانياتها « الذاتية » وانما بامكانيات خارجية ، ناجمة عن الأقراض الدولي الذي شجع لاحقا وبالتالي يجب ان تعيش هذه البلدان « في حدود امكانياتها » باللمفارقة . . . ومن جهة ثانية يجري الاعتراف بأن هذه البرامج صار في متطلباتها وبالتالي لا يتحقق دون تكلفة اجتماعية ، وان كانت لا تجري الاشارة اليها .

غير ان التعريفات السابقة كانت تختفي وراء مسحة علمية وموضوعية ، تتناول هذه العملية من جانبها التقني الصرف ، لكن نائب رئيس البنك الدولي لا يتركنا نعيش في هذه الدوامة فيحسم امره مشيرا الى ان التكيف هو عبارة عن « عملية سياسية واجتماعية بقدر ما هي اقتصادية ، والوصول الى رأس المال الاجنبي وتحقيق الدين أمران حاسمان اذا أردنا استئناف النمو » (29) .

وإذا كنا لانريد قراءة « عامة » مسطحة ، لهذه التعاريف المتنوعة ، وانما نريد مساءلتها حول العناصر الاساسية التي انتجتها ، وعن قيمتها المعرفية ، ومدى قدرتها على ان تعكس الواقع الاقتصادي الذي يضع الصندوق برامج التكيف ، وبالتالي هل كان مفهوم التكيف يمتد في صياغة المختلفة ليقدم أساسا اقتصاديا يعالج الممارسة السياسية « التحولية للمؤسسات المالية الدولية ضمن استراتيجية رأس المال الدولي ولكن القيام بهذه المهمة غير ممكن الآن ، نظرا لظروف هذه الدراسة وانما تشير الى ملاحظات سريعة فقط .

يمكن القول ابتداء أن التعاريف السابقة قابلة لأكثر من تأويل ، تستند الى أرضية للتضكيك متعددة الأبعاد ، وهي تسلك سبيلا للأختفاء والتستر لدرجة تصبح فيها مستويات التواصل المتعارف عليها غير ملائمة لاختراق جدار تلك « النصوص - التعاريف ، اذن نستطيع القول ان لغة التعاريف تخفي في الحقيقة ما تريد توصيله . . ان التعاريف اذن توظف مصطلحات الجذور وتغلغلها بلغة أكاديمية شبيهة بلغة « التصوف » ان المفاهيم المصاغة هنا ، وانطلاقا من اللغة المصاغة بها ، غير ناجمة عن تحليل السيرة التاريخية الملموسة للبلدان المدينة وانما عن تصور « منطقي » لحركة التناقضات وحركة الواقع المادي الملموس ، وبالتالي فإن كامل البناء النظري لمفهوم التكيف والمصاغ في التعاريف السابقة يكون موضع شك حين تتساءل عن قيمته المعرفية ولودعنا النصوص « التعاريف » الى مداها الأبعد ، أي مساءلتها عن القيمة المعرفية والأساس المادي الذي دفع صائغي البرامج المصممة من قبل اساطنة صندوق النقد الدولي الى تسمية تلك البرامج ببرامج تكيف الاقتصادات المدينة ، وماهي القوى الاجتماعية المستفيدة من التكيف المذكور ، ماهي القوى الاجتماعية التي تنصرف بالفائض الاقتصادي في ظروف التكيف ، ماهي وجهة التكيف والسكة التي يسير عليها القطار الحامل لمشعل التكيف ، لما نطقنا تلك النصوص بشيء .

هذه الاسئلة بسيطة، لكنها حارقة على أية حال، ولن نعر على إجابة لها مهما حاولنا استنطاق خطاب صندوق النقد الدولي، لأن هذا الخطأ لا يعني بتحسين وعينا بقدر ما يهدف الى تزييف ذلك الوعي المتعب والمثقل بهجوم بالغة التعقيد والتنوع ان التكيف اذن مفهوم ايديولوجي وليس علمي .

2. 2 - الجوانب النظرية والتطبيقية لبرنامج التكيف :

ينبغي ان نشير أولا ان العناصر الاساسية في برامج التكيف المتعلقة من قبل صندوق النقد الدولي متشابهة ولكن الاجراءات السياسية للمموسة تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة وحجم الدين و ، الظروف الملموسة ، في ذلك البلد .

وانطلاقا من حقيقة ان البلد المدين يذعن لشروط الصندوق عندما يمر بظروف اقتصادية صعبة وغير قادرة على سداد ديونه ويمتاز كذلك في اختلال كبير في ميزان المدفوعات، وخصوصا في فقرة الحساب الجاري منه، فان ضرورة اجراء تحسين في ميزان المدفوعات هو ما يمثل القلب في « استراتيجية » التكيف بهدف المساعدة في اداء الالتزامات الخارجية بشكل مرتب وفي وقتها، ولهذا فان انجاز هذه المهمة حسب وجهة نظر صندوق النقد الدولي، إنما يستدعي ضرورة اجراء « تصحيحات » شاملة وعميقة في مختلف جوانب السياسة الاقتصادية، يتابعها الصندوق بشكل دوري كما اسلفنا، اذن وصفات التكيف المصاغة من قبل الصندوق تنطلق أولا من فهم محدد للأسباب الأساسية التي أدت الى اختلال توازن ميزان المدفوعات في بلد معين، وطبيعة هذه الأسباب تحدد طبيعة الوسائل المختارة لاستعادة التوازن، ينبغي أن نؤكد هنا ان التأمل النظري لخبراء صندوق النقد الدولي بصدد تحديد أسباب اختلال توازن ميزان المدفوعات، وفهم العوامل المحددة لا يبتثق أزمة المديونية الدولية قد شهدت تحولا « ملحوظا » .

في أثناء فترة ما يسمى بالصدمة البترولية الأولى (في أوساط السبعينات) كان صندوق النقد الدولي يرى في أن العوامل الخارجية (النمو العاصف لاسعار البترول) إنما هي السبب في المشكلات التي يعاني منها ميزان مدفوعات البلدان النامية المدينة .

غير ان السنوات التالية قد شهدت تطورا ملحوظا في موقف الصندوق، بل أصبح يعبر اهتماما أكبر للمحددات الداخلية المتجسدة في الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدها البلدان المدينة في السابق، ولهذا يتوصل منظرو صندوق النقد الدولي الى استنتاج يعبر عن « التطور » في تحاليلهم لهذه القضية، ان هذا الاستنتاج قوامه مايلي : - (ماحدث في عام 1982 ليس مجرد ظاهرة مالية، فالأزمة (. .) تشهد بأن التركيب المؤسسي والسياسي والعلاقات التي أدت طيلة ثلاثين عاما الى نمو وتنمية مثيرين لم تعد صالحة . لقد أجلت الكثير من التكاليف المرتبطة بعملية التنمية هذه، وجزئيا عن طريق الاقتراض من الخارج، ولكن التراكم الهائل للدين الخارجي، وحلوث تغير اساسي في الاسواق المالية الدولية بحلول أوائل الثمانينات معناه انه لم يعد من الممكن تأجيل هذه التكاليف (30) (الخطوط بين - ص. ي) .

تنبثق الأسس النظرية لعمليات التكيف التي يطالب بها الدائنون وصندوق النقد الدولي ويصرون على فرضها على البلدان المدينة ذات الأوضاع الحرجة، من نظرية ميزان المدفوعات التي بلغت ذروة نضجها في كتابات جيمس ميد (37)، ومن المعلوم أنه طبقاً للأسس النظرية السائدة عن توازن ميزان المدفوعات أن هناك ثلاث طرق أساسية يمكن من خلالها القضاء على العجز واستعادة التوازن المفقود وهي :-

أ - تنفيذ مجموعة من التغيرات العميقة في النشاط الاقتصادي بهدف تغيير هيكل ومستوى الطلب المسبب لميزان المدفوعات، أي من خلال إتباع سياسة انكماشية، تتوافق مع الموارد المتاحة، وتأتي في مقدمة هذه التغيرات تخفيض القيمة الخارجية لعملة البلد، وخفض العجز في الموازنة العامة، وتقليل معدلات نمو عرض النقود.

ب - التأثير على مكونات ميزان المدفوعات من خلال مجموعة الإجراءات التدخلية المباشرة مثل دعم الصادرات، وتقييد الواردات، والحد من التصدير لرؤوس الأموال، فرض الرقابة على الصرف.

ج - الاقتراض الخارجي وتشجيع الاستثمار الاجنبي .
وإذا حللنا تلك الطرق يتبين لنا أن الطريقة الأولى تستهدف القبول باستعادة التوازن من خلال القبول بآليات السوق، أما الطريقتان الثانية والثالثة، معتمدتان على التدخل الحكومي لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو الوضع المرغوب فيه، ولا يخفى على احد ان صندوق النقد الدولي، المروج منذ فترة اطروحة « التكيف » أننا يتبنى بأصرار شديد الطريقة الاولى (آليات السوق) كعلاج لازمة موازين مدفوعات هذه البلدان.

ورغم ان التضاصيل برامج التكيف المصاغة من قبل صندوق النقد الدولي والمنفذة من البلدان النامية، تظل سرا من الاسرار التي تختفي في الخزانات الفولاذية للدائنين والمدينين، الا ان الكتابات المتنوعة الصادرة من قبل منظري وممارسي الصندوق تسمح لنا بالكشف عن العناصر الاساسية للبرامج - الالغاز - المذكورة اعلاه .

ان برامج التكيف الاقتصادي التي « يقترحها » صندوق النقد الدولي ويلتزم بتطبيقها البلد المدين انها تتضمن ثلاثة محاور اساسية، يشتمل كل منها على نبوء معينة، هي عبارة عن اجراءات محددة (32).

المحور الأول : السياسات من جانب الطلب :

وهي التدابير التي تؤثر على المستوى الاجمالي او نسبة النمو للطلب والامتصاص الداخليين، وتشمل هذه السياسات كافة التدابير الضريبية والمالية وكذلك تدابير الاعتماد الداخلي التي ترتبط بالسياسة الماكرو - اقتصادية التقليدية، وان تخفيض مستوى الامتصاص الداخلي ينبغي ان يكون مرتبطا، حسب وجهة نظر الصندوق، بغير اتجاهات استخدام الموارد المحلية، بما فيها التوجه نحو الفروع التي ينتج توسيع عرض السلع المخصصة نحو التصدير، ويضم هذا المحور عدة اجراءات تفصيلية هي :-

- تقليل المعجز في الميزانية العامة للبلدان عن طريق الضغط على الاتفاق العام التجاري والاستثماري وزيادة الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة الأسعار التي تباع بها منتجات وخدمات القطاع العام والمرافق العامة، وإلغاء الإعانات المقررة للسلع والخدمات المعيشية.
- زيادة سعر الفائدة المدينة والدائنة.
- وضع حدود عليا للالتزام المصرفي المسموح به للحكومة وشركات القطاع العام.
- زيادة أسعار مواد الطاقة.
- تقليل التوظيف الحكومي.

المحور الثاني : السياسات من جانب العرض :

كما هو معلوم فإن بعض الاجراءات المتعلقة بسياسات الطلب لها تأثير ملحوظ على جانب العرض وذلك من خلال اعادة التوجه فيما يخص الموارد المحلية، ويتجلى هدف هذه السياسات بزيادة حجم المواد والخدمات التي يؤمنها الاقتصاد المحلي وذلك مما كان مستوى الطلب الداخلي، ويمكن ان تقسم مثل هذه السياسات المتجهة نحو العرض الى مجموعتين، فهناك اولا سياسات المصممة لزيادة الناتج الجاري بتحسين الفعالية التي تستعمل فيها عوامل الانتاج، مثل رأس المال واليد العاملة، وكيفية توزيعها على الاستعمالات المتضاربة، وتشمل هذه المجموعة التدابير اللازمة لتخفيض التشوهات الناتجة عن الجمود في الأسعار والاحتكارات والضرائب، والمساعدات والقيود التجارية، اما المجموعة الثانية فتتضمن السياسات الرامية الى رفع نسبة نمو الناتج على المدى البعيد، ويدخل ضمن هذا الاطار البحث عن الادخار والاستثمار الداخليين ومن السياسات المهمة ايضا تلك التي ترمي الى زيادة تدفق الادخار الاجنبي، اكان بشكل قروض خاصة او استثمار اجنبي مباشر او زيادة في مساعدة التنمية، ومن الواضح ان هاتين المجموعتين من السياسات المتعلقة بالعرض متداخلتين.

ووفقا للاطروحات السابقة، فإن برامج التكيف يعتبر اهمية اساسية للادوات والميكانيزمات السوقية.

واذا كانت الاجراءات المتعلقة بحقل الطلب ذات طبيعة راهنية وان الائتمانات المقدمة لهذه البرامج (في حقل الطلب) هي ائتمانات قضية الأجل، فإن النشاطات المتعلقة بجهة العرض انما تتطلب برامج طويلة المدى، متعددة السنوات، وفي هذا المجال فإن السياسة الائتمانية للصندوق تكون مدعومة ببرامج التكيف الهيكلية المعتمدة من قبل البنك الدولي.

وقد حدد البنك الدولي (في 29/حزيران/1989) مجموعة من المبادئ (الشروط) لاستخدام موارد البنك في دعم تخفيض الدين وخدمته يجب ان تتفهما البلدان المدينة وهي (33) :

- ان يكون لديها برنامج تكيف متوسط الأجل.
- ان يكون لديها استراتيجية لادارة الدين تشمل :
- أ - برنامج لمواجهة مشكلة الدين التجاري بطريقة تنتج أفاقا معقولة لتخفيض مدفوعات خدمة الدين الى مستوى يمكن تحمله.

بـ - مصادر تشمل تخفيض كبير للمدين من الدائنين الرسميين الثنائيين عن طريق اتفاق مع نادي باريس.

ثالثا : سياسات تحسين المنافسة الدولية :

يحتوى على عناصر من السياستين المتعلقتين بالعرض والطلب، حيث انها مبنية على تركيزات من التدابير (مثل خفض سعر العملة مع تقييد الاجور) الرامية الى التأثير على سعر الصرف الحقيقي للبلد المطبق للبرنامج وتحسين المضاربة وهو السبب في اعطاء الالهمية الكبرى في غالبية الاحيان لدور سياسات سعر الصرف في برامج التثبيت.

ومن الجوانب الاساسية في برامج التكيف، بالاضافة الى المحاور الثلاثة، هناك عناصر تخصى باهتمام خاص من قبل الصندوق، أهمها : -

• اعادة هيكله القطاع المالي، بتحريره من كل قيود، وفي هذا الصدد يميز الصندوق بين التحرير المالي الخارجي والتحرير المالي الداخلي : يتضمن التحرير الخارجي الاجراءات التالية (34) : -

• فتح الاسواق المالية المحلية أمام التدفقات المالية الدولية.

• الغاء ضوابط الصرف.

• ازالة الحواجز امام دخول البنوك الاجنبية، وما الى ذلك.

اما التحرير الداخلي، فيشير، حسب صندوق النقد الدولي، الى الاصلاحات المؤدية الى اداء اكثر حرية للأسواق المحلية، ويشتمل على : -

• الغاء ضوابط الائتمانات المحلية المتعلقة بوضع حصص للأثمان - حدود قصوى لسعر الفائدة، اشتراطات احتياطي متبايزة.

• ابقاء الاساليب التمييزية واشتراطات رأس المال التي تعرقل بشدة دخول المشاركين المحليين الى السوق المحلي وحسب الصندوق، فان الاهداف الرئيسية للتحرير المالي الداخلي والخارجي هي دمج السوق المالي المحلي في السوق الدولي، من أجل تحسين دور الاسواق المالية في تخصيص الموارد.

• اعادة النظر بدور القطاع العام (او قطاع الدولة) في عملية التنمية، باعتباره المحرك الرئيسي لها، ونظرا لأن الصندوق يعيش الهاجس الدائم المتمثل بالعجز العام، فانه ينظر الى دور وظيفة هذا القطاع انطلاقا من فكرة العجز وفي هذا المجال يصوغ الصندوق الاطروحة التالية : بما ان عجز المنشآت العامة اصبح في كثير من البلدان أهم عنصر من عناصر العجز العام الكلي لهذا فإن من الجوانب الرئيسية في التكيف الهيكلي اعادة تقدير ما اذا كان مقدار هذا العجز ما يبرره اليوم (35).

واذا وضعنا هذه الاطروحة موضوع التطبيق العلمي فانه يمكن القول ان الهدف الاستراتيجي للصندوق في هذا الصدد يتمثل في تقليص نمو القطاع المذكور وقصر نشاطه على المشروعات العامة والبنية الاساسية وبيع مشروعاته الناجحة الى القطاع الخاص، ورغم وضوح الهدف الا ان الصندوق، عند صياغته للمتطلبات المتعلقة بالقطاع الحكومي ضمن برنامج التكيف، يلجأ الى تغليف مطالبه باستخدام عبارات من قبيل :

- ترشيد حجم القطاع العام.
- تحسين أداء منشآت القطاع العام.
- ترشيد برنامج الاستثمار العام.

ازالة كل القيود امام القطاع الخاص (المحلي والاجنبي)
ومحوريه من كل العوائق التي تقف امام النمو ضمن برنامج التكيف.

ويتجلى ذلك في الاجراءات التالية :

- فتح مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الخاص، أجنبية كان او محليا.
- ضمان حرية تحويل أرباح ودخول المشروعات الاجنبية للخارج.
- تعديل قوانين الشركات وتنمية أسواق رأس المال المحلية.

هذه هي باختصار شديد المحاور الاساسية للبرنامج أو على وجه الدقة للبرامج التي « يقترحها » صندوق النقد الدولي على البلدان المدينة ويهدف استكمال تأملاتنا بصدد هذه القضية وإنتاج معرفة علمية صادقة عنها، فانه من الضروري البحث عن الأصول النظرية التي تستمد منها برامج التكيف ومشروعاتها، فنظرا لضيق المساحة المخصصة لهذه القضية التي تحتاج الى معالجة خاصة ذات طبيعة نظرية أرفع، فإننا نشير الى ان الأساس النظري لهذا البرنامج يتمثل بالمذهب DOC-TRINE الاقتصادي النيوكلاسيكي ان هذا المذهب لايعطي الاهمية الاساسية للنمو والتنمية، بل الى التوازن الماكرو- اقتصادي (الداخلي والخارجي)، كما ينظر الى تسير العمليات الاقتصادية من خلال ميكانيزم السوق الحرة، ذلك من خلال الأحلال التام لعوامل الانتاج بعضها محل البعض الاخر وكذلك من خلال المنافسة الحرة، ورغم أن الأسس العامة للنظرية النيوكلاسيكية تعرضت لنقد عميق من قبل العديد من الاقتصاديين وذلك فيما يتعلق بكفاءتها بكمالاتها في الاستخدام عندما يتعلق الامر بالبلدان ذات مستوى التطور المنخفض الا ان الصندوق مازال حصرها على شرائها النظري وقدرتها على أن تكون اداة تحليلية لكل الظروف والاحوال.

وما يتمتع بأهمية خاصة في هذا المجال هي الاهداف المستخلصة عن الموديل النيوكلاسيكي والتي يجب ان تكون عناصر ملزمة للسياسة الاقتصادية للبلد المدين، ويمثل التوازن وخاصة التوازن النقدي الهدف الاساسي لهذه السياسة.

3 - حصاد التكيف، خلاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية

لبرامج التكيف التي طبقتها البلدان العربية المدينة

في البدء لابد من الاشارة الى ان العديد من البلدان العربية المدينة (ان لم نقل معظمها) تنفذ برامج للتكيف صممها خبراء صندوق النقد وبالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعلى رأسها البنك الدولي. وتشير الدراسات التي تمت حول النتائج العملية (36) التي تمخضت عنها عمليات تنفيذ تلك البرامج التي عقدتها بعض البلدان العربية المثقلة بديونها مع صندوق النقد الدولي ابان أزمتها الاقتصادية والنقدية الطاحنة، إلا أن ثمار تلك البرامج كانت مرة

لغاية في مجال تدهور مستوى معيشة محدودي الدخل، وفي مجال التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة والاعتماد على الذات، بل وفي مجال النمو، حيث رافقت هذه البرامج موجات انكماشية واضحة تهدف الى توفير الموارد لدفع عبء الدين الخارجي.

وعلى سبيل المثال فإن التدابير المتخذة في جانب العرض لا تظهر آثارها كما معلوم، الا بعد فترة طويلة، كما أشرنا الى ذلك سابقا. ان استخدام بعض التدابير من جانب العرض إنما يؤثر على الاهداف السياسية والاجتماعية التي تسطرها حكومات الدول المنفذة لبرامج التكيف (الاعانات الغذائية، برامج التشغيل، القيود على استيراد بعض المواد والخدمات . . . الخ) ويعني ذلك الى أنه عند التنفيذ العملي لتلك البرامج ينشأ تناقض مستعصي الحال بين الاهداف الاقتصادية الصرفة التي ينص عليها برنامج التكيف وبين الاهداف الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى. ولهذا فقد اكتسب التكيف سمعة سيئة من جراء عدم ادراك الحاجة الأساسية للعديد من البلدان المدينة الى مواجهة النضوب المفاجيء الذي طرأ على التمويل الخارجي عقب حدوث الأزمة المالية الكبرى في خريف 1982 وماتلاها من إجراءات متشددة في منح القروض على الصعيد الدولي.

ولعل أهم الاجراءات التي يدرجها صندوق النقد الدولي في برامجه التكيفية هي قضية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية للبلد المدين ويعتبر صندوق النقد الدولي هذه القضية الشرط الأساسي والجوهري والحاسم لتقديم أي دعم اضافي لموازين مدفوعات الدول المدينة في ضوء تسهيلات المشروطة. ويمكن القول بدون ادنى مبالغة ان التخفيض يمثل القاسم المشترك الذي يجمع بين مختلف برامج التكيف التي اقترحتها الصندوق على البلدان المدينة حتى الآن.

ونظرا للآثار العميقة التي يتركها تخفيض العملة على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فانه يتوجب القيام بمعالجة متبصرة وهادئة لهذه القضية المعقدة - تخفيض العملة. ولكن نظرا لأن هذه القضية ولاهيتها كما اسلفت تحتاج الى معالجة خاصة لايفاتها حقها، فاننا سنقوم هنا بتقديم بعض الافكار الأولية بهدف فتح الافاق لمناقشة ثرية ومتنوعة. ونظرا لان العديد من البلدان العربية المدينة قد أجرى عمليا تخفيضا لعملاته الوطنية اذعاناً لشروط صندوق النقد الدولي، فان هذه الملاحظات تنطبق عليهم بالتأكيد ولا توفر أحدا منهم.

لعل أكثر الآثار وإخطرها والتي نجمت عن عمليات تخفيض عملات البلدان العربية المدينة هي الموجات التضخمية التي رافقت عمليات التخفيض تلك (37). ورغم ان نجاح عملية التخفيض يفترض، نظريا، استقرار الاسعار المحلية والافسدت هذه العملية جدواها وفعاليتها. ونظرا الانفلات الاسعار - بسبب تحريكها - فقد أدى التخفيض الى تفجير مجموعة من الضغوط التضخمية تجملت فيما يلي :-

- (أ) ارتفاع السلع الاستهلاكية المستوردة مما أثر على النفقات الضرورية للمعيشة.
- (ب) ارتفاع اسعار المنتجات الوسيطة المستوردة مما أدى نزوع تكاليف الانتاج المحلية نحو الارتفاع.
- (ج) ونظرا لعدم وجود مرونة في تخصيص الموارد المحلية بسرعة فقد حدث احتلال واضح بين قوى الطلب وقوى العرض للسلع المحلية ما دفع بالثأبائها نحو الارتفاع.

د) ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية المستوردة.

الآثار الثاني للتخفيض يتجلى بطبيعته الاجتماعية الصارخة. فقد أدت موجات التخفيض المتعاقبة الى استقطاب واضح قوامه الرسمة المتعاطفة على المحور الاول والبلرة على المحور الثاني. تعني هذه الاطروحة ببساطة أن التخفيضات في القيمة الخارجية قد أدت الى تغييرات هامة في توزيع الدخل القومي لصالح مالكي وسائل الانتاج، حيث تلامت معدلات الربح والريع السريع والفائدة على حساب اصحاب الدخل الثابتة والمحددة (الاجور والمرتبات) الذين وجدوا انفسهم باستمرار في وضع تدهور اجباري في مستويات معيشتهم جراء الانخفاض المستمر في دخولهم الحقيقية بسبب التضخم.

ومن هذا الجانب فقد أسهمت عمليات التخفيض في تغذية حدة التفاوت في توزيع الدخل التي كانت هي أصلاً حادة في البلدان العربية المدينة.

ومن جهة ثانية ينبغي أن لانسى الآثار السلبية الأخرى للتخفيض والمتمثلة في زيادة عبء المديونية الخارجية، والتأثير السلبي على الادخار والاستثمار المحليين بالإضافة الى تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح البلد المدين.

ولكن هناك خطر آخر يضاهي خطر التخفيض المذكور سابقا. يتجلى هذا الخطر بالموجات الهائلة لتهريب الاموال خارج حدود البلدان المدينة بنتيجة تطبيق وصفة صندوق النقد الدولي وما رافقها من لبرالية مفرطة غيّبت دور الدولة الى حد بعيد في توحيد النشاط الاقتصادي. ويهدف أن لانتلق مشكلاتنا بالكامل على شاعة وصفة الصندوق، ينبغي أن نشير الى ان ظاهرة التهريب كانت معروفة من قبل توقيع اتفاقيات التكييف مع الصندوق لاسباب عديدة، لكن هذه الظاهرة استفحلت في ضوء تطبيق برامج التكييف تلك.

ونظرا لأهمية هذه الظاهرة والآثار المترتبة عليها فقد قام صندوق النقد الدولي باجراء دراسات عيانية لبلدان (أو مجموعات بلدان) مختلفة (38)، وتوصل الى تعميم يقول بأن متوسط هروب رأس المال يمثل 15 ٪ - 30 ٪ من مستوى الدين الخارجي للبلدان المدينة. وإذا طبقنا هذا التعميم على البلدان العربية المدينة أمكننا القول بأن حجم رأس المال المهرب الى الخارج قد بلغ خلال الفترة 1983 - 1988 حوالي 95 - 190 مليار دولار فقط (انظر جدول رقم 2). ويمكن القول ان هذا الرقم متواضع، ذلك لأن ارقام الدين الخارجي ليست حقيقية، كما أشرنا الى ذلك سابقا، وإذا عدنا الى التقديرات التي احريتها لحجم المديونية الخارجية للبلدان العربية في مكان آخر من الدراسة، والتي بلغت 280 - 320 مليار دولار عند نهاية 1988، لأمكننا القول، طبقا للنسبة اعلا ان حجم رأس المال المهرب من البلدان العربية المدينة قد بلغ ما بين 42 - 84 مليار و 48 - 96 مليار دولار في عام واحد، هو 1988، ويشير د. رمزي زكي في تقديراته الى أن الأموال المودعة بأسماء افراد مصريين في الخارج تتراوح بين 40 - 120 مليار دولار. وهي بهذا الشكل لاقتل عن حجم ديون مصر الخارجية في السنوات الاخيرة (39) وقد قدر أحد الباحثين السودانيين (40) حجم الاموال التي هربت من السودان خلال الفترة 1978 - 1985 وهي الفترة التي عقدت فيها الحكومة

السودانية عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي بحوالى 29 مليار جنيه سودانى، اي مايعادل 19 مليار دولار امريكى، وهو مايمثل 32٪ من الناتج المحل الاجمالى للسودان فى عام 79/78 و 60٪ عام 1986/1985 : ولا حاجة بنا الى ارقام اخرى لتوضيح حجم الكارثة فى مناطق اخرى من وطننا العربى .

والاهم من كل ذلك فقد ظل موضع الشك امر تحقيق الهدف الرئيسى لبرامج التكيف والمتمثل باصلاح او على وجه الدقة ازالة المعجز فى فترة الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات . ذلك لأن الاجراءات التى اتخذت لم تؤد الى زيادة الصادرات وتقليل الواردات ، لأن تحقيق ذلك مرهون بشروط عديدة، لايتسع المجال لذكرها هنا، لم تتوفر . ناهيك عن ذلك ان تطبيق السياسات التى فرضها صندوق النقد الدولى لبرامجه التكيفيه انما تم فى بيئة دولية غير مواتية اطلاقا (ظروف الكساد التضخمى وتقلب اسعار الصرف) . وتشير الدلائل الى أن البلدان التى طبقت هذه السياسة فى ضوء الضغوطات التى مارسها عليها صندوق النقد الدولى لم تحقق نتائج طيبة فى هذا المجال . ومن جهة اخرى يجب التذكير بأن الزيادة التى حدثت فى صادرات بعض البلدان لم تكن لها علاقة بتخفيض القيمة الخارجية لعملات تلك البلدان، بل بعوامل اخرى .

كما لم يتحقق الهدف فى تخفيض واردات الاقطار العربية، التى تشهد نموا ملحوظا (41)، وذلك لأن هناك اجزاء مهمة من تلك الواردات لانتج أو لايمكن انتاجها عمليا فى الأمد القصير والمتوسط، بسبب البنية الاقتصادية والاستراتيجية التنموية التى طبقت فى هذه البلدان، التى لاتسمح بالقيام بمنافرة انتاجية مناسبة فى الوقت المناسب ومن المؤكد ان الكثير من هذه الواردات هى من السلع الاساسية التى لايمكن الاستغناء عنها، مثل السلع الغذائية، الادوية، مواد الطاقة، قطع الغيار . . الخ . ويعنى ذلك انه ليس من المتوقع ان ينخفض الطلب المحلى عليها حتى بعد ان ترتفع اسعارها عقب تخفيض سعر العملة، الا اذا قبل المسؤولون الخيار الصعب والمتفردوما، وهو المتمثل بحدوث مشاكل واضطرابات اجتماعية . وهو خيار لايمكن لأحد ان يتنبأ بالنتائج المترتبة عليه، بما فى ذلك قضية الهيمنة، وهى قضية ليست اقتصادية على ما اعتقد .

4 - فى البحث عن بدائل لبرامج التكيف

محاولة نقد موقف صندوق النقد الدولى

منعا لأي إلتهاس فى تأويل الهدف الذى يرد له الباحث الوصول اليه من خلال هذه الفقرة، فانه يجب التذكير بأن الأفكار المطروحة هنا مادة خلم، غير ممكنة فى صياغاتها النهائية، فهى اذن ليست اجتهادات قاطعة، انما مجرد محاولة أولى ليس الا .

لاشك ان الانطلاق السليم لنقد موقف صندوق النقد الدولى من قضية تصفية دين البلدان النامية انما يتطلب المساس بقضيتين التين :-

- المذهب النظرى، الذى يحدد هذا الموقف والذي يستمد منه الاخير (الموقف) مشروعيته .
- امكانية تسديد (او على وجه الدقة فك المديونية) للمديونية المترتبة بدملة البلدان النامية فى ظروف الاقتصاد السياسى المعاصر .

لتنطلق اذن من القضية الاولى يعتبر العديد من النقاد (42) ان المدخل السوقى (الذي يعتمد صندوق النقد الدولى) بصدد التكييفات الميكانيكية انما يتقاطع أو على وجه الدقة يعتمد، مع الواقع والخصائص العامة للبلدان النامية اذ ليس هنا كما معلوم سوقا متطورة لعوامل الانتاج (أو توجد بأشكال بسيطة)، وعلى وجه الخصوص سوق لرأس المال : كما لم تشكل بعد بصيغة ناضجة طبقة (أو فئة) من المستثمرين تأخذ على عاتقها عبء المبادرة وتحقيق سياسة تنمية. وبالرغم مما تحقق في مجال تشكل الطبقات البرجوازية في البلدان النامية (43) فان التدخل الحكومى في ظروف التخلف، مازال ضروريا، رغم انه يظل قيد المناقشة مضمون ونوعية سياسة الدولة وتدخلها في الاقتصاد. ومن جهة أخرى مازالت امكانية الاحلال التام لعوامل الانتاج ضئيلة وبالاخص نوعية قوة العمل المختلفة. وما تزال بشكل مقنع الفرضية الاساسية والمتمثلة بأن نمو الادخار يعتمد بشكل مقنع رئيسى على معدل الفائدة الحقيقية، كما ان الاستثمارات تمثل دالة بسيطة لمعدل الادخار. الاستثمارات تعتبر من جهة، جهازا انتاجيا محددا، تمثل التكنولوجيا المستوردة، في ظروف التخلف، شرطا ضروريا له، ومن جهة ثانية. فان الادخارات المتراكمة في ظروف الاقتصاد الرأسمالى ضعيف التطور يمكن ان لا تكون قادرة على تغير الاستثمارات حيث تعتمد هذه الأخيرة على القدرة على الاستثمار، وهذه بدورها تعتمد على تقييم ضغوط التطور الاقتصادي والحصول على دخل يغله الاستثمار.

ان تقنيات من هذا النوع والمجراة من قبل المستثمرين المحتملين، يمكن ان تكون وبكل بساطة سلبية وذلك في ظروف ركود عام في الاقتصاد لبلد مدين محدد. ومن هنا تتبع ضرورة الدور النشط للدولة في تنظيم سيرورة التنمية بما في ذلك عملية الاستثمار، حيث لا تستطيع قوى السوق انجاز هذه المهمة غالبا، وعندما سيكون عجز الميزانية من الطرق المهمة لتحريك الاستثمار، ومن الفيد التذكير بوجود حدود موضوعية لحلول كهذه.

ومن جهة أخرى فان واحدة من القضايا المثيرة للجدل في برامج التكييف المصممة من قبل صندوق النقد الدولى هي اعتماد تلك البرامج على النظرية النقدية لتوازن المدفوعات، واعتبار ذلك مبدأ قاطع لا يجب النقاش حول صحته المطلقة. والحال، ان هذه النظرية، كما معلوم، جرت صياغتها على اساس ظروف تاريخية مختلفة كان يمر بها الاقتصاد العالمى، وبالاخص ضمن حقائق ومسنن أخرى نازلة للنظام النقدى قد تعرضت لتحديدات اساسية في سنوات السبعينات بما في ذلك متطلبات لنظرية النقدية لميزان المدفوعات. وحسبنا ان نشر هنا، بسرعة ودون الدخول في التفاصيل الى القواعد الجديدة النازمة لحركة واصدار الدولار الأمريكى وبالاخص قرار الرئيس الأمريكى نيكسون في عام 1971 المتعلق بتعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكى الى ذهب.

وبالإضافة الى ذلك فهناك العديد من القضايا النظرية الناجمة عن الفروقات الملموسة في التطور الاقتصادى للبلدان النامية، وسواء الناحية الكمية او من ناحية عمق التحولات التى تحققت خلال هذه الفترة. تعنى هذه الملاحظة على وجه الدقة وجود ثغرات في مستويات التطور وطبيعة المشكلات الملموسة التى تواجهها مختلف الاقتصادات المدينة لاتخاذها برامج التكييف المعتمدة من قبل

صندوق النقد الدولي، لأن هذه الأخيرة تفصيل الواقع على مقاسات تراها صالحة لكل زمان ولكل بلد مدین، حتى وان تفاوتت تلك البرامج في بعض الجوانب الشكلية إن معظم البلدان النامية تستند على اقتصادات أحادية الجانب وتعتمد على قطاع التجارة الخارجية، الذي يهيمن على كامل التطور الاقتصادي ويحدد اتجاهاته الأساسية، كما أن البنية الاقتصادية المتخلفة والضعيفة التمايز يمكن أن تسبب وهذا ما يؤكد خبراء الصندوق ذاته (44)، في منع تشكل الشروط الضرورية لضمان فاعلية بعض الاجراءات المثبتة في برامج التكيف على سبيل المثال تخفيض سعر صرف العملة.

وبجانب السياق الاقتصادي للمنطقات النظرية فان نقد موقف صندوق النقد الدولي يمكن ان يمس، كما معلوم الشروط المرتبطة بالسياسة الاقتصادية حالة الاقتصاد العالمي. ينبغي إثارة الانتباه هنا الى النظرة الاحادية الجانب المعتمدة من قبل الصندوق لمسببات ازمة المديونية، عملة البلدان المدينة مسؤولية الازمة المذكورة.

ولا تريد اعفاء القوى المسيطرة في البلدان المدينة عن مسؤولية ازمة المديونية وأشرنا إلى ذلك في دراسة سابقة (45) انما نريد التأكيد على ان هذا التحليل الأحادي الجانب لا يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة الظروف للموسة التي مرت بها هذه البلدان خلال الفترة المنصرمة، وكذلك فان هذا التحليل لا يأخذ بنظر الاعتبار اتجاهات التطور الفعلية التي مر بها الاقتصاد العالمي والتي لم يكن للمدينين أي امكانية للتأثير عليها. لقد أشرنا في مكان سابق من الدراسة الى الظروف التي سبقت ورافقت انفجار ازمة المديونية والتي تمثلت بهبوط قوي للدخول الناجمة عن التصدير والتي قابلها نمو تكاليف الاستيراد، مما أدى الى ترويض شروط التبادل التجاري الغير صالح هذه البلدان، وخصوصا لمصدري المواد الأولية والمنتجات، وقد اقترن ذلك بنمو مفاجيء لمعدلات الفائدة في السوق المالية الدولية. ولا ينبغي نسيان المناورات التي لعبتها البلدان الرأسمالية المتطورة في الاسواق المالية الدولية والحروب التي حدثت فيها بينها وأثار ذلك على البلدان المدينة.

ويبدو من خلال متابعة التطور التاريخي لمشكلة المديونية الدولية ان الدائنين لم يفهموا حقيقة بسيطة قوامها ان الشرط الضروري للبقاء على قدرة المدينين على خدمة الديون المترتبة عليهم انما يتمثل بالوضع الخارجي الملائم، المتمثل بالابقاء على القدرة الاستيرادية وعدم تعريضها للتجسيم، وكذلك قبول الدائنين بوجود فائض تصديري مع البلدان الدائنة، والذي يشكل المصدر الاخير لوضع الالتزامات الناجمة عن الدين وفوائده.

وفي الحقيقة فان تقييم هذا الشرط الضروري لفعالية خدمة الدين - أي رغبة الدائنين القبول بفائض تصديري - انما ينتمى - حسب المدينين - الى الجدور الأساسية لعدم نجاح برامج التكيف التي صممها صندوق النقد الدولي وطبقها البلدان المدينة.

ان هذا الواقع هو الذي يدفع بالمدينين للبحث عن خيارات بديلة، فهل هم بقادرين على ذلك، وما هي حدود تحقيق تلك الخيارات البديلة الآن، وفي المستقبل المنظور، خاصة اذا ما اخذنا بنظر

الاعتبار حقيقة اتجاه الاقتصاد العالمي (والمجتمع الدولي كذلك) نحو احادية قضية مفرطة ؟ انها اسئلة مفتوحة تظل تسبح في فضاء الواقع الجديد، حيث ستواصل البلدان المدينة اعادة انتاج علاقتها ما الدائنين ضمن شروط اكثر قساوة وصارخة في أن . ان التطور التبعي المأزوم للبلدان المدينة، القائم على الامتدانة الخارجية، الصارخة في حجمها، انها يقود ضمن منطقة كداخل الى هذه الحقائق المريرة والمررة .

والسؤال المطروح الآن : بعد كل ما حدث، هل تنجح البلدان هذه في اعادة جدولة ديونها، وبأي شروط، ام مستعطر الى اعادة جدولة اعباء مشكلاتها الرافقة للتطور المذكور، مؤجلة بذلك تفجير التناقضات الفاقعة الحدة فقط ولكن ليس حلها بشكل نهائي لان ذلك خارج حدود امكانياتها حقا ؟

جداول رقم (1)

عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطات الدولية لبعض البلدان العربية المدينة
خلال الفترة 1970 - 1988

1988	1987	1986	1985	1980	1975	1970	الأقطار العربية
0,5	2,1	2,4	2,2	5,1	6,7	15,4	الأردن
3,1	2,2	1,4	1,0	2,0	3,1	2,2	تونس
1,6	3,0	2,5	3,6	4,4	2,9	3,3	الجزائر
0,1	0,2	1,1	0,2	0,4	0,4	0,8	السودان
-	1,2	0,7	0,5	1,0	4,3	1,6	سوريا
1,6	2,2	1,5	1,1	2,0	0,9	2,2	مصر
1,5	1,7	0,7	0,4	1,2	1,7	2,4	المغرب
1,5	2,6	1,4	3,1	6,1	3,2	0,6	موريتانيا
1,6	2,5	3,7	1,9	4,3	1,8	4,0	اليمن الديمقراطية
2,6	5,4	6,5	2,6	8,5	11,5	-	اليمن العربية
0,7	0,2	0,4	-	-	-	-	الصومال
-	2,9	3,4	-	-	-	-	لبنان

المصدر : - د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار، مصدر سابق، ص 176.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، مصدر سابق، ص 318.

جدول رقم (2)

تقديرات حول حجم رأس المال المهرب الى الخارج من البلدان العربية المدينة
خلال الفترة 1983 - 1988 بملايين الدولارات

السنوات	حجم المديونية الخارجية للبلدان العربية	حجم رأس المال المهرب الى الخارج	
		البديل الأول 15% من اجمالي الدين	البديل الثاني 30% من اجمالي الدين
1983	81167	12175	24350
1984	85097	12764	25528
1985	97353	14603	29206
1986	111641	16746	33492
1987	123185	18477	36954
1988	136280	20442	40884
المجموع		95207	190414

المصدر : محتسبة من قبل الباحث على أساس البيانات الواردة في
* التقرير الاقتصادي العالمي الموحد لعام 1989 .
* التقرير الاقتصادي العالمي الموحد لعام 1990 .

هوامش الدراسة :

- (1) قارن : ، ، لموند ديولوماتيك ، عدد خاص / نوفمبر تشرين / 1990 ص 8 .
- (2) قارن على سبيل المثال البحوث والدراسات الصادرة من النقد الدولي والتي ينشر معظمها في مجلة الصندوق الدورية « التمويل والتنمية »
- (3) راجع : د/ صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية الخارجية وآثارها على تناقص المواد الغذائية في الوطن العربي ، للمعهد العربي للثقافة المالية الجزائر 1991 ، ص 33 ولاحقا .
- (4) راجع د/ صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية . . . المصدر السابق ، جدول رقم 1 - ملحق الدراسة ، ص 61 كذلك :
- IP.WORLD ECONOMIC OUTLOOK, OCTOBER 1989; P. 134
- وأرقام 1990 نقلا عن جريدة الشعب، العدد 8432 بتاريخ 19/12/1990 ،
- (5) نفس المصدر السابق
- (6) لمزيد من التفاصيل قارن : رمزي زكي : لزمة الرأسمالية المالية الراهنة وعلاقتها بأزمة المديونية الخارجية للدول المتخلفة « دراسات عربية » العدد 16 نيسان - ابريل / 1985 ، كذلك د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1989 ، خصوصا الفصلين الثاني والثالث كذلك : عصام الحفاجي : رمال الديون المتحركة : كيف بدأت عجلة الديون بالدوران ؟ ، المجلد 978 بتاريخ 28/10/1989 ، ص 34 - 35 .
- (7) قارن على سبيل المثال : كيث جريفيين : نحو تسوية تعاونية لمشكلة الديون « التمويل والتنمية » عدد يونيو/ 1989 ، ص 12 - 13 .
- (8) قارن : د/ صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية / مصدر سبق ذكره ص 16 .
- (9) قارن : عصام الحفاجي : رمال الديون المتركة ديون الفقراء وديون الاغنياء « المجلد 980 ، بتاريخ 22/10/1989 ، ص 34 .
- (10) يمكن تحقيق التطور التاريخي لازمة المديونية الدولية منذ اندلاعها في 1982 ونستطيع هنا ان نميز ثلاث مراحل : المرحلة الاولى ، هي الممتدة من 1982 الى 1985 الململ الاساسي لهذه المرحلة يتمثل بالطبيعة المجموية للدائنين وذلك من خلال املاء شروطهم لحل الازمة ، وفي هذه المرحلة يلعب صندوق النقد الدولي وخبرائه دورا رئيسيا في المبادرة وصياغة وتحضير ، تغيرات جذرية ، في السياسة الداخلية للبلدان النامية ، وذلك ضمن الاطر العامة لما يسمى ببرامج التكيف ، اما المرحلة الثانية فتتمتد من 1985 - 1988 ، ففي هذه المرحلة لوحظ ظهور بعض التحول في « لهجة » الدائنين وترتيب هذه المرحلة بما يسمى بخطة بيكر ، الذي كان وزيرا للمالية في الولايات المتحدة الامريكية عندها ، وقد تضمنت خطة بيكر من ثلاثة عناصر هي : -
- اتباع سياسات تكيف في البلدان النامية الحديثة .
 - اقراض جديد منسج من جانب البنوك التجارية .
 - قروض عامة ويوجه خاص من المؤسسات الدولية .
- اما المرحلة الثالثة ، التي تبدأ من عام 1989 فتربط بما يسمى بمخطط برادي (في مارس 1989) ، الخاصة الرئيسية للمعترف الجديد للدائنين والتي تبين في مخطط برادي انه يتطلع من وحي فشل (او على الأقل عدم فاعلية) الاجراءات السابقة المتطلقة من الفلسفة « التقليدية » التي يستند اليها صندوق النقد الدولي في صياغة برامج التكيف وحسب مخطط برادي فانه يتوجب على البلدان الحديثة ان تقوم ببرامج تكيف تنهج الى نمو وتتخذ تدابير لتشجيع عودة رؤوس الاموال المملرة ، وفي الوقت نفسه يتعين على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان يقدموا التمويل للبلدان النامية من اجل تخفيف الدين وتحتمة ، اما بالنسبة لحكومات البلدان الدائنة فيتوجب عليها ان تستمر في اعادة الجدولة واعادة هيكله قروضها من خلال نادي باريس ، والابقاء على غطاء اثباتات تصدير للبلدان ذات برامج الاصلاح السليمة ، كما يسميها برادي ، كما على هذه البلدان ان تلغي العوائق الضريبية والمحابسية واللاحقة أمام تخفيض الدين .

- لمزيد من التفاصيل عن خطة برايدي والمبادرات الأخرى الجبلية راجع : اميراث حسن الحيرة الحديثة لاستراتيجية الدين « التمويل والتنمية » / عدد سبتمبر/ 1989 ، ص 12 - 13 وراجع كذلك المخطط المرفق .
- (11) قارن عصام الحفاجي : رسال الديون المتحركة ، انفجار أزمة الديون ، ، الهدف ، ، العدد 981 بتاريخ 1989/10/29 - ص. 33 .
- (12) قارن د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار . . . مصدر سابق ص 118 ، 121 ، كذلك : د/ ياسر حسن من : ملاحظات حول المديونية . . مصدر سابق ص 61 - 62
- (13) قارن ، ، لوموند ديبلوماتيك ، ، مصدر سابق ، ص 22 .
- (14) قارن د/ ريفينغ : قياس الدين الخارجي للبلدان لنامية ، ، التمويل والتنمية ، ، مجلد 24/ رقم 1 - مارس/ 1987 ص 16 .
- (15) قارن : د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي . . . مصدر سابق ، ص. 219 .
- (16) قارن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ، تحرير : صندوق النقد العربي (وآخرون) - ص. 321 .
- (17) قارن د/ رمزي زكي : الديون والتنمية : القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية ، دار المستقبل العربي الطبعة الأولى ، القاهرة 1985 ، ص 57 .
- (18) قارن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1989 ص 382 ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ص 319 .
- (19) قارن : التقرير الاقتصادي . . لعام 1989 ، ص 387 ، ولعام 1990 ، ص 311-314 .
- (20) قارن : د/ رمزي زكي : الديون الخارجية وتعميق التبعية (ملاحظات حول خيبة مصر بين الدائنة والمديونية) قضايا فكرية ، الكتاب الثاني /يناير 1986 ص. 135 .
- (21) قارن : التقرير الاقتصادي . . لعام 1990 ، ص 220 - 320 .
- (22) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع : د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار/ مصدر سابق ، ص 233 .
- (23) قارن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ، مصدر سابق ص. 310 .
- (24) المصدر السابق ، ص 240
- (25) قارن : د/ صالح ياسر حسن : العام والخاص في نوعات العسكرية في العالم العربي ، نحتناول منهجي للجوانب الاقتصادية للتسلح ، ، النيج ، ، العدد 16/ 1987 ص. 228 - 275 .
- (26) لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى الادبيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي وعمل وجه الخصوص مجلة « التمويل والتنمية » وكذلك راجع د/ رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار . . ، مصدر سابق ، وبالأخص الفصلين الثالث والرابع .
- (27) راجع : مارسيلو سيلوفسكي : التكيف في الثمانينات ، استعراض القضايا ، ، التمويل والتنمية ، ، عدد يونيو/ 1987 ، ص 11 .
- (28) بيرتميلر : الفقراء وبرامج التكيف التي يدعمها الصندوق ، ، التمويل والتنمية ، ، عدد سبتمبر 1988 ، ص 2 .
- (29) راجع المقابلة مع نائب رئيس البنك الدولي لشؤون اقليم أمريكا اللاتينية ، ، التمويل والتنمية ، ، عدد حزيران 1989 ، ص 2 .
- (30) راجع : ش. شليد حسين : اتجاه النمو في أمريكا اللاتينية « التمويل والتنمية » عدد حزيران 1989 ص 2 .

**JEMES MEEDE : THE BALANCE OF PAYMENTS ; UNIVERSITY (31)
PRESS : 1951 (LONDON : OXFRD)**

- وقد ورد عند د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي . . . ص 234 .
- (32) محسن س . خان ومالك د . نايت : برامج التكيف التي يدعمها الصندوق، هل تعود النمو؟ ، التمويل والتنمية ، عدد مارس/ 1986 ، ص 31 .
- كذلك : مانويل جويتان : دور صندوق النقد الدولي في التكيف ، التمويل والتنمية ، عدد يونيو/ 1987 ص 3 ولاحقا .
- (33) ورد في د ، التمويل والتنمية ، عدد سبتمبر/ ايلول 1989 ص 15 .
- (34) قارن [ماريو بليجر وسلفيا ساجاري : تسلسل تحرير الاسواق المالية ، التمويل والتنمية ، عدد مارس/ اذار/ 1989 ، ص 18 ولاحقا .
- (35) قارن : مارسيلو سيلونيسي : التكيف في الثمانينات . . . مصدر سابق ، ص 12 .
- (36) قارن : د/رمزي زكي : تقييم الاداء لبرامج التثبيت الاقتصادي الذي عقدته مصر مع صندوق النقد الدولي (1977 - 1981) : حصاء التجربة واحتلالات المستقبل ، الفكر الاستراتيجي العربي ، السنة 1 ، العدد 4 / نيسان - ابريل/ 1982 .
- (37) لزيد من التفاصيل انظر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ، مصدر سابق ، ص 48 ، ولاحقا ، وكذلك الملحق الاحصائي .
- (38) قارن : محسن . س خان ونديم الحق : هروب رأس المال من البلدان النامية ، التمويل والتنمية ، عدد مارس/ اذار ص 3 .
- (39) قارن : د/رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار . . . مصدر سابق ، ص 206 .
- (40) انظر : علي عبد القادر : حول سياسات التصحيح وهروب رأس المال، ورقة مقدمة الى : المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ندوة ، السياسات التصحيحية والتنمية في الوطن العربي ، الكويت - 20 - 22 شباط/فبراير 1988
- (41) قارن : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990 ، مصدر سابق ، ص 309 ولاحقا .
- (42) انظر على سبيل المثال
IMF. ADJUSTEMENT PROGRAMES
K. LUTKOWSKI : SOME CRUCIAL ASPECTS OF THE بحث مقدم الى الكونغرس العلمي الدولي المنظم من قبل : مركز الابحاث حول المديونية والتنمية التابع لجامعة ياكوبلينسكي ، كراكوف (بولندا) 13 - 15 مارس اذار/ 1989 .
- (43) انظر على سبيل المثال : البورجوازية العربية المعاصرة ، جلد ، - كتاب العلوم الاجتماعية : تب 1991 .
- (44) انظر : الدراسات المنشورة في اعداد مختلفة من دورية صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، .
- (45) انظر : د/صالح ياسر حسن : ملاحظات حول المديونية . . . مصدر سابق ، ص 47 ولاحقا .

أزمة المديونية الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية فؤاد عبد الله يوسف

ان المواضيع المطروحة على ندوتنا هذه من اهم المواضيع واخطرها ويحتاج بحثها لتعمق كبير وخبرة ومعرفة واسعة ومع ذلك سمحت لنفسي بالمشاركة في هذه المواضيع من خلال شعوري بالمسؤولية في هذه المداخلات البسيطة محاولا التعرف على الاسباب التي اوصلت الوطن العربي الكبير لهذا المازق الاقتصادي وحجم المديونية المذهلة التي يعيشها والعالم الثالث بمجمله .

وأمل ان تساهم مداخلتي في تعميق وعينا لجذر المسألة التي نعيشها في وطننا العربي خاصة واننا لازلنا نتخبط اكثر واكثر في نظرتنا لفهم حجم مشكلات امتنا في الجانب الاقتصادي والاجتماعي واستطيع القول ان العدد القليل من مجتمعنا يتقدم بينما باقي المجتمع لا يزال يتخبط في الفقر وفي الحرمان التام .

تعتبر ظاهرة المديونية الخارجية واحدة من ابرز الظواهر التي انتشرت في العالم في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد اخذت هذه الصورة ابعادا غالبة في الدقة والتعقيد بعد ان تحولت في عقدي الستينات والسبعينات الى ظاهرة عالمية، سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الازمة الدولية خاصة وأنها تحولت - من وجهة نظر الممولين - من وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية محدودة الى اسلوب جديد نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكيفه ليتماشى مع نمط تقسيم العمل الدولي السائد الذي يستهدف السيطرة والاستغلال الرأسمالي لموارد الدول في العالم الثالث .

ومما زاد في خطورتها تزايد عدد الدول المدينة في العالم الثالث الى ان وصل في حدود (130) دولة من ضمنها معظم الدول العربية الغير بتولية .

وقد اخذت هذه الظاهرة ابعادا ومسارات خطيرة جدا تمثلت في تزايد نسب الفوائد وخدمات الدين ومن ثم تطورت هذه الصورة لتعكس بظلالها القاتمة عجز العديد من دول العالم النامي عن عدم مقدرتها على دفع اقساط الدين وفوائدها بصورة منتظمة . فضلا عن تزايدها لتتجاوز أحيانا نسبة الدين المسحوب بالنسبة لخمس عشرة قطرا عربيا على سبيل المثال الى الناتج القومي لهذه الاقطار . مما ادى بالعديد من هذه الدول المدينة عدم القدرة على تسديد اقساط الديون الخارجية (الاقساط + الفوائد) الى المصادر الدائنة . مما اوقع هذه البلدان في مشاكل اقتصادية دائمة واصبحت هذه المشكلة ماثارا لاهتمام السياسة والحكام والمفكرين في مختلف دول العالم .

ان الدين الخارجي للدول العربية المتقرضة في حدود (180) مليار دولار حتى عام 1990 ومن الضروري ان نشير هنا الى عدم دقة الاحصاءات المتاحة عن الديون الخارجية وان المصادر المختلفة تعطي بيانات متباينة ورغم التحسن الذي طرأ في السنوات الاخيرة على عملية الاحصاء فانه يجب الانتباه الى ان الارقام الواردة في مختلف الاحصاءات تبقى اجنى من الارقام الفعلية وتشمل

الاحصاءات المعروفة عادة الديون الرسمية والديون بضمانة الحكومة المستحقة على الهيئات والافراد، ولا تشمل في الغالب الديون العسكرية والديون التي تدفع بالعملة المحلية وكثراً ما تمهل الديون قصيرة الاجل والتي لاتزيد فترة استحقاقها عن عام ولذلك يجب التأكيد انه بجانب عدم دقة الارقام، فان استخدامها من معرض التحليل هو لتوضيح الاتجاهات العامة في قضية المديونية العربية.

وقد ظهرت مشاكل تسديد الديون على مستوى عالمي في بدايات الثمانينات وقد نظر لها في البداية على انها مسألة فنية تخص المصارف وبعض وزارات المالية واعتبرتها دول العالم الثالث انها مسألة مالية محضة، وتعتقدت البحوث حول اعادة جدولة الديون، ولم يكن هناك ادراك بان هذه القضية الناشئة عن عدم دفع القروض سوف تكون لها مضاعفات سياسية واجتماعية وان المعاني الكاملة والمتضمنة في اعادة المناقشات سوف تكون في خارج نطاق المجال الاقتصادي.

وعلى صعيد خدمات الدين يعتبر مؤشر خلية الدين الخارجي وتطوره من اهم المؤشرات المرتبطة بالمديونية الخارجية لقد تطورت مدفوعات خدمة الدين في البلدان العربية نسبة الى الناتج القومي الاجمالي بالنسبة لجميع الاقطار المدينة وخاصة الدول الجزائر - تونس - مصر - المغرب - السودان وهي اكثر دول عربية مدينة.

يعاني الوطن العربي من اثار التجزئة ومن ثم اصبح مقسماً حسب مستويات التطور الاقتصادي الى ثلاث مجموعات.

- مجموعة ذات نمو عال .
- مجموعة متوسطة
- مجموعة بطيئة النمو

هذه المشكاه ازدادت خطورة وتفاقت فيما بعد اثر ما سمي (بالثورة النفطية) في النصف الثاني من عقد السبعينات، لاسميا الاقطار الخليجية حيث تراكمت فوائض مالية كبيرة بالشكل الذي ادى الى استقطاب عناصر انتاج عربية واجنبية مكنتها من تحقيق معدلات انتاج عالية في مقابل تراجعها (اي معدلات الانتاج) في الاقطار لاخرى. في نفس الوقت تزايدت نسب الاستثمار العربي خارج الوطن العربي. بحيث بلغت الاستثمارات العربية للدول البترولية في خارج الوطن العربي مما ادى الى وجود اكثر من (500) مليار دولار هي الاستثمارات العربية في الخارج. وكان بالامكان تخفيف عبء المديونية من الاقطار العربية عن طريق جزء من هذه الاستثمارات في هذه الاقطار، فضلا عن امكانية التوسع في العمليات التمويلية المتنوعة لها من صناديق الاقراض الدولية.

ورغم ادراك البعض من صناع القرار داخل الوطن العربي لخطورة هذا التباين ولكن لم يجرأ أحد منهم الى العمل الجاد الذي من شأنه وضع الحلول لهذه الازمة رغم ما هو متاح لدى المجموعة العربية من امكانيات يوسعها تجاوز هذه المعضلة لو احسن استخدامها باطار قومي.

ان العوامل الداخلية والخارجية التي تسود البلدان العربية تسهم في مضاعفة، اختطار الديون الخارجية على الامن القومي العربي وبالتالي الامن الاقتصادي العربي. ومدى ارتباط ذلك بعوامل سياسية بصورة مباشرة.

ان الهدر في توظيف رؤوس الأموال العربية في مشروعات غير منتجة والإجراءات تحول دون انتقال رأس المال بين الاقطار العربية، وتقلبات اسعار الصرف للعملة، الى جانب اشتداد النزعة الاستهلاكية فضلا عن حالة التخلف الاقتصادي وانعكاساته السلبية في هذا الميدان.

يمكن اجمال اثار الديون الخارجية على الامن الاقتصادي العربي لكونها تستهدف تحقيق الاتي :

فرض وصفات جاهزة لحلول اقتصادية لهذه المعضلة والتي عادة ما تقدمها مصارف الاقراض الغربية، والتي لاتأخذ بنظر الاعتبار الا مصالحها المباشرة، وتضمن توريد واسترجاع اموالها المستثمرة في ميدان الاقراض، لفض النظر عما سيتحقق من اثار سلبية على اقطار المدينة، وهنا تعني ضمنا سلب الارادة العربية في ميدان القرار الاقتصادي .

- استمرار هذه الازمة، وربما زيادة ابعادها في المدى المنظور من شأنه زيادة التبعة الاقتصادية العربية مع الدول الرأسمالية الدائمة تحت ضغط مشكلة المديونية التي تواجهها لاسيما وان مخاطرها ستزداد تعقيدا في المدى الاستراتيجي كونها ستشكل منافسا شديدا لما يخصص من الموارد لاغراض التنمية الاقتصادية في هذه البلدان .

- وعلى اهمية المقترحات المطروحة لمعالجة ازمة المديونية العربية والحلول التي يجري تنفيذها ولكن تبقى في جوهرها حلول ظرفية لاتستهدف اكثر من تأجيل المشكلة الى اوقات زمنية محدودة، وهي في حد ذاتها اعظم بكثير من ان توضع لها حلول ظرفية .

وفي اعتقادنا ان الحل الامثل للازمة، سواء كان في المدى المنظور أو الاطار الاستراتيجي هو في الاستعداد لتصدي مواجهة أسبابها وليس في معالجة نتائجها .

أضواء على بعض مسائل الاقتصاديات العربية ومهام المنظمات النقابية

د. محمد دباش

تمهيد :

إن الطبقة العاملة العربية، وتنظيمها النقابي القومي الموحد، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، يضعان المسألة الاقتصادية، القطرية والقومية، في محور اهتمامها، وقد ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية (1) المنبثقة عن المؤتمر العام الثامن للاتحاد الذي انعقد في الجزائر في شهر أيار / مايو من عام 1989، أن « العمال العرب، قبل غيرهم، على تماس مباشر بالوضع الاقتصادي في أقطارهم، وبالاقتصاد العربي عامة، نظرا لارتباط شروط عملهم، وظروف معيشتهم بالتطورات الاقتصادية، وباتجاهات هذه التطورات وتأثيراتها عليهم، لانهم معنيون بصورة مباشرة بأن تكون هذه التطورات معتمدة على الذات ومفتحة على الوطن العربي بهدف تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل الاقتصادي العربي وصولا الى الوحدة العربية الشاملة. فالسبر على هذه الطريق هو الاتجاه الاسلم لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والعسكري، وإحباط المؤامرات والمخططات الامبريالية والرجعية ضد الوطن العربي... »، ويضيف التقرير : « ان الاتجاهات الرئيسية العامة للتطور الاقتصادي على مستوى الوطن العربي ليست مرضية، وإن كانت التفاصيل تختلف من قطر الى قطر آخر، وهذا مايدعو الى التأكيد على ضرورة العمل الاقتصادي العربي المشترك وصولا الى التكامل الاقتصادي العربي. ان التكامل الاقتصادي العربي هدف موضوعي يجب ان يتركز نضال العمال العرب ومنظماتهم النقابية على السعي لتحقيقه ولايتقصر من هذا المعنى اختلاف الانظمة الاجتماعية- السياسية، واختلاف توجهاتها في اقطار الوطن العربي... ».

ويضيف التقرير (الذي أقره المؤتمر وغدا جزءا من وثائقه) مايلي : « ان رصد تطور الاقتصاد العربي في عقود السنين الاخيرة يبين أن الاتجاهات التكاملية بين الاقطار العربية واهنة جدا، وأن خطط التنمية في هذه الاقطار هي خطط قطرية المحتوى والاتجاه في اساسها، وأن التعاون العربي في مجال المشروعات المشتركة ضعيف ويصادف صعوبات جمة، وأن التكامل والاندماج يتناهى -رضاء أوكرها- مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي وسوقه الدولية، ولكن ليس على اساس المساواة والمنافع المتبادلة... »

ذلك بعض ماجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية للمؤتمر العام الثامن للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وهو يبين بجلاء موقف العمال العرب، القومي التقدمي من قضايا الاقتصاد والتطور الاقتصادي العربي، ويشير بوضوح، ولو بعنوانين كبيرة، الى بعض مظاهر الخلل الاساسية في المسيرة الاقتصادية العربية.

لو اردنا بعض التفصيل فاننا نستقيه من جملة مصادر، ولا سيما من الوثيقة الاقتصادية :
« في الوضع الاقتصادي العربي ومهيات الطبقة العاملة العربية » التي قلمتها الامانة العامة للاتحاد
الى المؤتمر، وتم اقرارها واعتمادها من قبله، وقام المعهد العربي للثقافة العالية وبحوث العمل في
الجزائر، مشكورا، بطباعتها واصدارها في كتاب .

سوف نسلط الضوء، أولا، على بعض مسائل الواقع الاقتصادي العربي وتطوراته والمستجدات
فيه، لنتنقل، ثانيا، الى الحديث عن بعض مهيات الحركة النقابية العالية العربية على المستويين
القطري والعربي العام، وعلى المستوى الدولي، واننا في الحالتين سوف نعالج الموضوعات من وجهة
نظر نقابية عمالية عربية .

القسم الاول :

بعض مسائل الاقتصاديات العربية

أولا : في التجارب التنمية العربية :

يمكن، بدءا، رصد التطور الاقتصادي والاجتماعي للاقطار العربية من خلال رصد السمات المشتركة للمخطط التنموية العربية. ذلك أن كل الاقطار العربية تملك، منذ عقدين من الزمن أو أكثر، خططا للتنمية خاصة بها، وهي في معظمها خطط متوسطة الاجل، أى خمس سنوات، ومن خلال دراستها يبرز عدد من السمات المشتركة فيما بين هذه الخطط أهمها :

أ - ان خطط التنمية هي خطط استثمارية في اساسها، هي برامج استثمارية وليست خططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة كما يجب ان تكون، وأن هذه الخطط تركز أساسا على القطاع العام، الذى تملكه الدولة، وتقتصر بالنسبة الى القطاع الخاص على مؤشرات تأشيرية عامة تفتقر الدولة من خلالها القدرة على التوجيه والالزام لهذا القطاع وقد بينت التجارب نزوع هذا القطاع نحو المجالات الأكثر ربحا والأقل مجازفة.

ب - وان الخطط لم تنجح في تعديل الهيكل الانتاجي وفي تطوير أساليب وفنون الانتاج. فما يزال التركيب الأحادي الجانب مسيطرا على معظم الاقتصادات العربية ولم يتحقق التنوع المطلوب للقاعدة الانتاجية.

ج - وأن الاعتماد على الواردات وعلى العالم الخارجي عموما قد ازداد بشكل كبير من حيث استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة التي لانتج محليا، ومن حيث ارتباط بعض الصناعات الحديثة المعتمدة على المواد الأولية المحلية على السوق العالمية، ومن حيث ارتباط كثير من صناعات بدائل الواردات باستيراد المواد الأولية، اضافة الى استيراد الآلات والتجهيزات والخبرات، ومن حيث ان عدم التوازن في تطوير فروع الاقتصاد قد أدى الى تأخر الزراعة وإلى استيراد المواد الغذائية من الخارج بشكل متعاظم، ومن حيث اجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية بصور مختلفة مع اقتران ذلك بشروط محفزة لها ومحفزة بحق فروع الانتاج المحلى العربية، مما أدى، بمجموعه الى زيادة ارتباط الاقتصادات العربية بالخارج.

د - ويرز بالتالى تناقص القدرة الذاتية على توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، ورغم انه اعقب الطفرة النفطية في السبعينات ازدياد الادخار على المستوى القومي الا ان هذا الازدياد صحبه تراجع في الادخار المحلى بسبب طموح الخطط القطرية ونشوء انماط استهلاكية بذخية، مما أدى الى زيادة الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية وازدياد المديونية العربية اجمالا.

هـ - وان الخطط تشرت فيما يتعلق بالتنمية المتوازنة بين مناطق القطر الواحد، فالتركيز تم، في أغلب الأحيان، على اقامة المشروعات في المدن مما أدى الى هجرة داخلية من الريف نحوها، وإلى تقهقر الزراعة بالمقارنة مع المطلوب منها سواء من حيث، تأمين الغذاء للناس أم من حيث تقديم مواد أولية للصناعة، وزاد في هذا الانحياز تكرار موجات الجفاف وندرت المياه.

و- وإن التناقص أو التقلب في الدخل لم يقتصر على الزراعة بل شمل الموارد الاستراتيجية أيضاً، وفي مقدمتها النفط الذي هبطت أسعاره وإنتاجه هبوطاً حاداً في الثمانينات مما أثر ليس فقط على الاقطار المنتجة للنفط، بل على الاقطار العربية الأخرى أيضاً، ومع ذلك ظل النفط هو المهيمن الرئيسي على الاقتصاد العربي، وكانت له تأثيراته المختلفة على الاقتصادات العربية، وقد برزت التأثيرات السلبية بوضوح خاصة بعد تدهور أسعاره وتناقص عائداته.

ز- وإن القوى العاملة لم ترتق بالشكل المطلوب من حيث المهارات والكفاءات والاختصاص بما يتناسب مع التطورات التقنية والتكنولوجية الكبيرة، وساهم في هذا الاتجاه الاعتماد على الخبرات الأجنبية وتنفيذ الكثير من المشروعات بأسلوب « تسليم المفتاح ».

ح- وأنه على الصعيد الاجتماعي لم يقرن ازدياد الدخل بتحسين توزيعه لصالح العمال والمنتجين عامة في معظم الاقطار العربية.

ط- وكان من الأسباب الرئيسية للسلبيات السابقة عدم وضوح أو استقرار استراتيجيات التنمية، أضف إلى ذلك بروز نواحي قصور عديدة في الجوانب الفنية للعمل التخطيطي، وبقاء التخطيط وظيفة فورية دون مساهمة جديفة وفعلية من قبل الجماهير الشعبية والمنتجين الحقيقيين بصورة خاصة.

ي- ومن سلبيات التجارب التخطيطية (ومن أسبابها في الوقت ذاته) غلبة الاتجاهات والمصالح القطرية الضيقة على خطط التنمية في الاقطار العربية، وغياب البعد العربي فيها غياب شبه تام رغم التوجه الرسمي العربي الدائم نحو تحقيق التعاون والتنسيق والعمل المشترك على الصعيد العربي وصولاً إلى التكامل الاقتصادي العربي.

إن العرض المختصر السابق للتجارب التنموية العربية يعطي فكرة عامة عن قطاعات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية مختلفة، ولا بد من تناول بعض هذه القطاعات والوحدات الهامة بشيء من التفصيل حتى تكتمل، نسياً، الصورة العامة للوضع الاقتصادي العربي.

ثانياً : في الصناعة العربية :

رغم أن الوطن العربي فيه مقومات التكامل الاقتصادي الحقيقي لو تم التوجه الفعلي نحو تحقيق هذا التكامل، إلا أنه، أي الوطن العربي، يمثل في واقعه المجرأ الراهن مجموعة من الاقطار غير متجانسة اقتصادياً، سواء من حيث تجارها التنموية أو مواردها الطبيعية أو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أدى إلى حدوث تفاوت في درجة التصنيع واتجاهاته في كل قطر عربي، وإلى غلبة الأطر القطرية والنظرة القطرية الضيقة في معالجة مسائل الصناعة والتصنيع.

● مثال ذلك البند الخامس من « ميثاق العمل الاقتصادي القومي » الذي أقره مؤتمر القمة العربي، الذي انعقد في عمان / الأردن / عام 1980 فقد تضمن البند المذكور « اعتماد مبدأ التخطيط القومي للمشاريع العربية كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك » من خلال « الالتزام... بمقود التنمية العربية المشتركة والحطط القومية المنبثقة عنها، والالتزام بأن تتضمن كل خطة قطرية، بالإضافة إلى عناصرها القطرية، توجهها قومياً يتمثل في تخصيص نسبة معينة من الموارد لتمويل مشروعات الخطة القومية ».

وللتصنيع أهمية حاسمة بالنسبة الى مجال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي يجب أن تركز أساساً على فروع الانتاج المادي، وعلى ضرورة توفر الدور القيادي للقطاع العام في عملية لتصنيع، وضرورة اقامة مؤسسات الانتاج المعتمدة على سوق وامكانيات الوطن العربي والاعتماد على الذات، وليس على الغير، في تحقيق التصنيع، بحيث تنشأ وتتولد قاعدة صناعية عربية متنوعة وعصرية ومتحررة من التبعية.

والصناعة تحتل مكانة متميزة في الاقتصاد العربي، والسبب الرئيسي يعود الى تعاظم الصناعة الاستخراجية النفطية في فترة الازدهار النفطي.

ولكن هذه المكانة المميزة بدأت في التراجع في الثمانينات بسبب تناقص انتاج النفط وتدهور اسعاره (انظر الجدول رقم 1/). فحصة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي العربي تناقصت من 211,5 مليار دولار في عام 1980 لتصبح 148,9 في عام 1985 و 121,9 مليار في عام 1989، وبعطت حصتها في مجموع الناتج من 57٪ في عام 1985 الى 37,6٪ و 31,5٪ في عامي 1985 و 1989 على التوالي.

وطبيعي ان الصورة السابقة للصناعة العربية ليست واحدة اذا ميزنا بين فرعي الصناعة الرئيسين : الاستخراجي والتحويلي فالصناعة الاستخراجية هي التي تراجعت، في حين نهانتج الصناعة التحويلية، بالمقارنة مع عام 1980، بنسبة 29,3 في عام 1985 و 52,2٪ في عام 1989، وارتفعت حصتها داخل الصناعة ككل من 13,6 في عام 1980 الى 25,0٪ في عام 1985 وإلى 38,7٪ في عام 1989، ونمت حصتها في مجمل الناتج الاجمالي من 7,8٪ الى 9,4٪ وإلى 11,3٪ في الاعوام الثلاثة المذكورة على التوالي.

المجلد رقم (1)
 ميكل الناتج المحلي الاجمالي للاقطار العربية في النصف الاول من الثمانينات
 « بملايين الدولارات وبالنسب المئوية » وفي عام 1989

القطاعات	الزراعة	الصناعة						البناء والتشييد		الخدمات		المجموع الكلي
		الاستخراجية	التحويلية		المجموع	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %			
			القيمة %	القيمة						القيمة %	القيمة	
السنات	القيمة %											% القيمة
1980	6,6 24489	182769	49,2	28749	7,8	57,0	211518	8,3	30863	28,1	104289	100,0 371159
1981	6,7 24369	170812	46,9	29334	8,0	54,9	200146	9,2	33538	29,2	106462	100,0 324515
1982	6,8 25744	148029	38,9	39316	10,3	49,2	187345	10,0	38286	34,0	129340	100,0 380715
1983	7,5 28995	17456	32,8	36985	9,5	46,3	164441	11,0	42592	39,2	152557	100,0 388589
1984	6,8 32981	114746	30,1	35190	9,2	39,3	149936	10,3	39375	41,8	159151	100,0 381943
1985	8,6 34924	111776	28,2	37167	9,4	37,6	148943	11,0	43745	42,6	169091	100,0 396703
1989	11,7 45212	78219	20,2	43744	11,3	31,5	121963	7,9	30540	48,9	189176	100,0 386891

المصدر : حسب الارقام والنسب على اساس : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعوام 1981 - 1986 - وعام 1990

ونلاحظ اننا اذا استبعدنا الصناعة الاستخراجية، التي تدل على قدرة الطبيعة اكثر مما تدل على الارادة التصنيعية العربية، والتي تركز على استثمار مورد ناضب بطبيعته ولها ارتباط شبه كلي بالاسواق الخارجية والاقتصاد العالمي، وركزنا على الصناعة التحويلية يبتدى لنا أن حصاد السنوات السابقة لم يرتق بها لان تكون فرعا اساسيا في الاقتصاد العربي القومي المنتب والمحتوى والاتجاه، ذلك أن كثيرا من مشروعات الصناعة التحويلية مرتبط بالخارج ماليا وتقنيا وتكنولوجيا وتسويقا ومواد، بما في ذلك العديد من المواد الأولية، أضف الى ذلك ان الصناعات الاساسية مازال ضعيفة جدا أو غائبة تماما عما يقوى الرابطة بالسوق الخارجية لتأمين الآلات والتجهيزات.

وإذا نظرنا الى التجارة الخارجية للسلع الصناعية نجد ان هذه السلع لا تشكل سوى نحو 5٪ من اجمالي الصادرات (2) (عام 1984) في حين تشكل أكثر من 70٪ من اجمالي الواردات العربية.

وهذا يدل في جملة ما يدل على تدني نسبة الاكتفاء الذاتي من كثير من السلع الصناعية. فالانتاج الصناعي العربي لا يلبي الاستهلاك العربي بأكثر من 57٪ من الكساء و 13٪ من الغذاء، و 56٪ من الاسمنت و 18٪ من الحديد والصلب، و 10٪ من الآلات والتجهيزات (في حين نمة وفرة في انتاج البتروكيماويات (240 ٪) وفي الاسمدة الكيماوية (179 ٪) (4)، وهذا مابين بجلاء درجة الاعتماد الكبيرة على العالم الخارجي لتلبية احتياجات السوق العربية.

وان دراسة هيكل الصناعة التحويلية العربية تبين غلبة حصة الصناعات الاستهلاكية فيه، كما أكدت وثائق المؤتمر السادس للتنمية الصناعية للدول العربية، الذي نظمتها الجامعة العربية في دمشق عام 1984. ففي عام 1980 بلغت حصة الصناعات الاستهلاكية نحو 48,4 ٪، وحصة الصناعات الوسيطة نحو 38,7 ٪، في حين لم تزد حصة الصناعات الرأسمالية عن 11 ٪.

ان السياسات الصناعية العربية تركز اساسا على نمط صناعات بدائل الواردات، ونمط الصناعات التصديرية، وأخيرا نمط الصناعات الاساسية، ويختلف اعتماد هذه الانماط حسب الاقطار المختلفة. ان ضعف الاجراءات المصاحبة لتبني نمط من الانماط قد أدى الى مشكلات كبيرة في واقع التطور الصناعي، من ضمنها مشكلات نقل وتوطين التكنولوجيا، فقد بقي الوطن العربي تكنولوجيا تابعا للدول الرأسمالية المتقدمة وانتشر اسلوب « تسليم المفتاح ».

ان سياسات التعاون والتنسيق الصناعي العربي الثنائية أو الجماعية ضعيفة، وتعمق النظرة القطرية والانطواء القطري في هذا المجال، ويبقى هدف التكامل الاقتصادي العربي هدفا بعيد المنال. وتتخلص معوقات الصناعة العربية في ضعف القاعدة التكنولوجية، وضعف قاعدة الصناعات الاساسية، والتركيز على صناعات استهلاكية بذخية، وارتفاع تكاليف انشاء المصانع، ووجود طاقات انتاجية عاطلة بسبب ضيق السوق المحلية أو القومية، وتدني الانتاجية، والاعتماد على استيراد العديد من السلع الضرورية والاستراتيجية.

ان مايجب فعله هو ضرورة صياغة استراتيجية عربية متكاملة للصناعة، والتركيز على الصناعات المعتمدة على مستلزمات وعناصر الانتاج المحلية، والتركيز على دور الدولة والقطاع العام، وتوفير الادارة الديمقراطية في ادارة الانتاج، وتطوير اساليب المشاركة العالية والنقابية في هذه الادارة... الخ.

وقبل الانتهاء من فترة الصناعة نجد ضروريا الإشارة الى اشتراكها مع فروع الانتاج المادى الاخر (الزراعة والبناء والتشييد) في المائة من السياسات والتوجهات الاقتصادية العربية، وإلاشارة الى معاناة المشتغلين في هذه القطاعات بالمقارنة مع المشتغلين في القطاعات الاخرى وذلك من خلال مؤشرين اثنين، الاول خاص بالاستثمارات العربية، والثاني خاص بدخول المشتغلين في القطاعات المختلفة.

فبالنسبة الى الاستثمارات العربية، يبين الجدول رقم (2) ان مجموع الاستثمارات خلال 16 عاما (1970 - 1985) بلغ 1023 مليار دولار، بلغت حصة قطاعات الانتاج المادى منها 449 مليارا ما يوازي 44% من المجموع، في حين بلغت حصة القطاعات الاخرى 574 مليارا شكلت نسبة 56%. وهذه الارقام تبين ارجحية تطور قطاعات الخدمات على قطاعات الانتاج الامر الذى يشكل احدى سليات التطور الاقتصادي العربي الموحد لعام 1990، من ان حجم الاستثمار العام قد تناقص في النصف الثاني من الثمانينات، ففي حين بلغ هذا الاستثمار 116 مليار دولار في عام 1980 لم يزد في عام 1988 عن 79 مليارا، بلغت حصة الاقطار النفطية منها 60 مليارا في حين لم تزد حصة الاقطار الاخرى الاثني عشر عن 19 مليارا (التقرير ص 45).

أما بالنسبة الى مؤشر دخول المشتغلين، فانا نقول، منذ البدء، أنه ليس من المهم ان تزداد ارقام الناتج المحلي، وأن تزداد حصة الفرد الوسطية فيه، فهذا المؤشر قد يكون خادعا مهما تعاطت ارقامه. فالهم أكثر هو معرفة حصص المشتغلين في قطاعات الاقتصاد، حصصهم الحقيقية في

الجدول رقم / 2

توزيع الاستثمارات العربية بين القطاعات الاقتصادية « بمليارات الدولارات وبالاسعار الجارية »

القطاعات	1970 - 1975	1976 - 1980	1981 - 1985	1970 - 1985
	القيمة %	القيمة %	القيمة %	القيمة %
في الزراعة	7,8	25,7	63,8	97,3
في الصناعة	11,9	64,0	140,4	216,3
في التشييد	8,1	37,0	90,0	135,1
في القطاعات الاخرى	28,2	156,9	389,3	574,4
الاجمالي	56,0	283,6	683,5	1023,1

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لاعوام مختلفة.

الدخل المتكون في المجتمع . وليس لدينا ارقام تبين توزيع الدخل فيما بين الابرار وعوائل التملك من جهة وبين الاجور من جهة أخرى، ولكن كل المعطيات والدراسات تشير الى تزايد التفاوت الطبقي داخل المجتمعات العربية، والتفاوت بين مجموعة الاقطار النفطية ومجموعة الاقطار غير النفطية، وخاصة الفقيرة منها . ونكتفي هنا بإيراد مؤشر يدل على الوضع المتدني (والمتدني في كثير من الاقطار) للمشتغلين في قطاعات الانتاج المادي الرئيسية، الزراعية والصناعية التحويلية والبناء، دوناً تمييز بين رب عمل وعامل وبين قطر وآخر.

ان الجدول رقم / 3 / الخاص بالعمالة في الوطن العربي يبين أن مجموع المشتغلين في القطاعات المذكورة بلغ 31173 ألف مشتغل وشكل نسبة 66,4٪ من مجموع العمالة الكلية (47 مليون انسان) في عام 1980، وارتفع العدد في عام 1985 ليلبلغ 38446 ألف مشتغل وليشكل 71,2٪ من مجموع العمالة الكلية (54 مليوناً). وقد بين الجدول رقم / (1) ان حصة ناتج هذه القطاعات في الناتج الاجمالي العربي لم تزد عن 22,7٪ و 29,2٪ في العامين المذكورين على التوالي. وبصورة رقمية نقول : بلغت حصة المشتغل الوسطية في ناتج هذه القطاعات الثلاثة مقدار 2698 دولاراً في عام 1980 و 3013 دولاراً في عام 1980، في حين بلغت الحصة الوسطية للمشتغل في القطاعات الاخرى (الخدمات + الصناعة الاستخراجية) 18137 دولاراً في عام 1980 و 18057 دولاراً في عام 1985 (رغم انحسار الانتاج النفطي وهبوط عوائده).

ان في الارقام السابقة دلالتين رئيسيتين، اولاهما سوء توزيع الدخل في المجتمعات العربية (بغض النظر عن وضع المشتغلين بالنسبة الى وسائل الانتاج)، ف 71,2٪ من مجموع المشتغلين يقدمون (يخوضون) 29,2٪ من الدخل القومي، في حين يقدم (يخوض) 28,8٪ من المجموع 70,8٪ من الدخل القومي .

أما الدلالة الثانية فتؤكد الوضع غير المستقر للزراعة والصناعة التحويلية، وتدفع تيارات قوة العمل باتجاه الحضرة والخدمات، ذلك ان الدخل الفردي الوسطي للمشتغل في القطاعات الاولى لم يزداد في عام 1985 عن 16,9٪ من الدخل الفردي الوسطي للمشتغل في الصناعة الاستخراجية والخدمات، أي ان دخل الثاني الوسطي يفوق دخل الاول بنحو ستة اضعاف.

ان تركيزنا على قطاعات الانتاج المادي ضروري للغاية، فعندما نصف دولاً بأنها دول متقدمة فذلك لانها تملك قاعدتها الانتاجية المتطورة والضخمة التي تستند اليها قوتها الاقتصادية والحياة الاجتماعية لشعبها، اما ان تغطي فروع الخدمات، وبخاصة التجارة والمال والخدمات المختلفة، على الأنشطة الاقتصادية المادية، فان ذلك يعني تطوراً مشوهاً ذا قاعدة هشة، مرتبطاً، معتمداً على توفر ظروف هي مؤقتة مهما طال أمدها، مترافقاً بمصاعب ومشكلات اقتصادية واجتماعية وبالتضخم الخ

ثالثاً : في الزراعة العربية

ماتزال للقطاع الزراعي أهمية قصوى كأحد القطاعات الرئيسية في البنيان الاقتصادي لمعظم

المجموع رقم / 3

المهالة في الوطن العربي « بالآلاف »

1985		1984		1983		1982		1981		1980		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
43,8	23673									39,7	18640	في الزراعة
27,4	14773	27,5	14293	27,7	13834	27,3	13395	27,0	12955	26,7	12533	في الصناعة التحويلية والنسيج
28,8	15554									33,6	15827	في القطاعات الأخرى
100,0	54000	100,0	52000	100,0	50000	100,0	49000	100,0	48000	100,0	47000	الإجمالي

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986 (ص 264) بالنسبة إلى المهالة الكلية والمهالة في الصناعة التحويلية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية و الكتاب السنوي للإحصاءات « (المجلد السابع) بالنسبة إلى المهالة في الزراعة، ونجد الإشارة إلى أن هذه المنظمة قدرت عدد المهالة الكلية في عام 1980 ب 42000 ألف عامل، وب 58000 ألف عامل في عام 1985، وبالتالي فقد اختلفت نسبة العاملين في الزراعة حسب هذا المصدر وشكلت 3,44٪ و 9,40٪ على التوالي.

الاقطار العربية، ومازال مؤهلا لاداء دوره كقطاع رائد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. ففي الزراعة العربية يعمل ماينوف على 40٪ من مجموع المشتغلين العرب، ويعيش على عطائها أكثر من نصف سكان الوطن العربي، ومع ذلك فان حصة الناتج الزراعي من مجمل الناتج المحلي الاجمالي العربي لم تزد في النصف الاول من الثمانينات عن 8 - 9٪ وبلغت 11٪ في عام 1989 (الجدول رقم / 1) أما حصتها في الصادرات العربية فلا تزيد عن 3٪ فقط، وكل هذا رغم اتساع قاعدة الموارد في الريف العربي، ولكن التي لا تستغل بالكامل...

فالزراعة العربية اجمالا ما تزال زراعة احادية الجانب بحيث يغلب منتج أو عدة منتجات في زراعة كل قطر، ويتميز الزراعة العربية بتدني الانتاجية بالمقارنة مع الدول الاخرى ومع النسب العالمية، وبضالة الاستثمارات الموجهة إليها والتي لم تزد نسبتها الى مجموع الاستثمارات العربية في القطاعات الاقتصادية المختلفة عن 5, 9٪ خلال الاعوام 1980 - 1985 (الجدول رقم / 2)...

* وطبيعي أن يختلف الوضع من قطر الى آخر. فبينما بلغت هذه الحصة في النصف الاول من الثمانينات 49٪ في الصومال، و 30٪ في موريتانيا، و 25٪ في السودان، ونحو 20٪ في كل من مصر وسورية، فانها لم تزد عن 6, 0٪ في الكويت، و 2, 1٪ في البحرين وقطر والامارات، ونحو 3٪ في كل من السعودية وسلطنة عمان (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986، ص 237).

وكان من نتيجة واقع التطور الزراعي العربي أن معدل نمو الصادرات الزراعية العربية كان ساليا في النصف الاول من الثمانينات (9 - 3٪) في حين زادت الواردات الزراعية العربية بنسبة 8, 1٪، وقد زاد معدل نمو الصادرات الزراعية بنسبة 2, 7٪ خلال عامي 87 - 88 ولكن معدل زيادة الواردات الزراعية كان أكبر 5, 16٪. ونجم عن كل ذلك ان قيمة الصادرات الزراعية لم تقط سوى 13٪ من اجمالي قيمة الواردات الزراعية في عام 1985 و 16٪ في عام 1988 (5). وكان من النتائج الهامة الانكشاف الغذائي وتفاقم الفجوة الغذائية التي زادت من 2, 1 مليار دولار في المتوسط في الفترة 70 - 74 الى حوالي 8, 17 مليارا في عام 1980 وإلى 20 مليارا في عام 1985 وإلى 21 مليارا في عام 1988 (6). ونجم عن ذلك انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي في معظم الاقطار العربية، مما زاد في الاعتماد على المستوردات الغذائية بحيث تعمقت التبعية للخارج بأن أصبحت تبعية غذائية ايضا. وجدير بالذكر ان قيمة الواردات الزراعية شكلت في عام 1988 نسبة 31, 2٪ من اجمالي قيمة الواردات العربية (1, 25 مليار دولار من اصل 80, 5 مليارات).

صحيح انه توجد معوقات، في مقدمتها المعوقات الطبيعية، والتكنولوجية، والبشرية، والاقتصادية، وانساق الاستثمار الزراعي... ولكن الاهمال الواضح للقطاع الزراعي في خطط التنمية العربية يفاقم هذه المعوقات، ويقاومها أيضا عدم العناية بحقوق العاملين في الزراعة وبشروط عملهم وحياتهم، وعدم تحقيق اصلاحات زراعية جذرية تنتقل بالقطاع الزراعي من قطاع مختلف مفتت الى قطاع عصري متكامل، قائم على اساس المشروعات الكبيرة يحفظ للفلاحين المنتجين والعمال الزراعيين حقوقهم وحوافزهم ويضاف الى المعوقات السابقة معوقات العمل العربي المشترك الذي هو متعثر اجمالا.

ان وضع المشتغلين في الزراعة عموما، ويغض النظر عن وضعهم الطبقي، هو وضع مترد، وإرقام الجدولين / 1 و 3 / تين ذلك. ففي عام 1985 بلغ الدخل الفردي الوسطي للمشتغل في الزراعة / 1475 / دولارا وللمشتغل في الصناعة التحويلية والبناء 5325، وللمشتغل في الخدمات والصناعة الاستخراجية 18057 دولارا. معنى ذلك ان دخل المشتغل في الزراعة لايزيد عن 27,7% من دخل المشتغل في الصناعة التحويلية وعن 8,2% فقط من دخل المشتغل في الخدمات والصناعة الاستخراجية. ويمكن القول بشكل آخر: ان 53% من مجموع السكان العرب الذين يعيشون على الزراعة لايزيد حصتهم في الدخل القومي العربي عن 9% في حين يستمتع 47% من السكان ب 91% منه.

وبالمقابل ان اصحاب القرار على المستوى القومي لم يولوا، ولاسيما بعد الطفرة النفطية، قطاع الزراعة الاهتمام الكامل من حيث التوظيفات الاستثمارية. فخلال 15 عاما، وكما بين الجدول رقم 3، لم تزد حصة الزراعة عن 9,5% من مجموع الاستثمارات العربية. واللافت للنظر هنا، بعد التذكير بالفقرة السابقة، ان مجموع مخصص من استثمارات لقطاعات الانتاج المادى (الزراعة والصناعة والبناء) يقل عما حظيت به الخدمات لوحدها (44% مقابل 56%).

ولاشك ان الخروج من تخلف الزراعة ومن المأزق الغذائي يتطلب ابقاء القطاع الزراعي وقطاع الغذاء بالذات الاولوية القصوى في الخطط الانائية ولاسيما من حيث الاستثمارات، وأن تنطلق هذه الاولوية من تصور قومي شمولي، وأن يجري تشجيع الصناعات الزراعية واختيار المشروعات على اساس اقتصادي سليم، وتوفير مستلزمات البحث العلمي والارشاد الزراعي، والتنسيق بين الاقطار العربية في مجال التجارة والتعاون مع الخارج الخ. . . .

رابعاً : في التجارة الخارجية العربية

تعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في الاقطار العربية، ذلك أن نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت في أكثر من نصف هذه الاقطار 50%، وبلغت في ستة اقطار أكثر من 65%، وتشير هذه النسبة العالية الى ارتباط الاقتصادات العربية الكبير بالاقتصاد الدولي والسوق العالمية. وهذا الامر ناجم عن طبيعة الهياكل الاقتصادية ودرجة نموها. فالاقتصادات العربية تعتمد على الاستيراد من أجل توفير أغلب احتياجاتها.

إذا، فالتجارة الخارجية تلعب دوراً أساسياً في رسم مسار التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، وأدى التطور الاقتصادي في معظم الاقطار العربية الى مزيد من الانفتاح على الخارج، وبصورة حاسمة على اقتصادات الدول الرأسمالية التي تمثل أسواقها المنفذ الرئيس لتصريف الصادرات العربية والمصدر الأساسي للمستوردات العربية. وقد أدت سياسات التصنيع، وخاصة الصناعة التصديرية وبيئات الواردات، الى مزيد من الاعتماد على الأسواق الخارجية. ومعنى هذا أن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تتوجه إلى الخارج أكثر مما تتوجه الى الداخل، وتعدو بذلك رهينة التطورات الاقتصادية الدولية.

ان تركيب الصادرات السلعية العربية احدى الجانب، فالمواد الخام المصدرة شكلت في النصف الاول من الثمانينات نحو 93٪ من إجمالي الصادرات وبلغت حصة النفط المصدر وحده 92٪ (وقد ترجعت هذه النسبة فيما بعد لتشكّل 65,2٪ بسبب تدهور اسعار النفط الذي انعكس، بالتالي، على هبوط قيمة الصادرات العربية عموماً من 100,3 مليار دولار في عام 1985 الى 80,5 ملياراً في عام 1988) (9)، وهذا ما يعكس ضعف نتائج التنمية الاقتصادية العربية، وعجز الجهود القطرية المبذولة لتطوير الصناعة العربية التحويلية.

أما تركيب المستوردات العربية فيدل على عدم متانة القاعدة الانتاجية الصناعية العربية، فالوطن العربي يستورد تقريباً كل السلع الصناعية الاستهلاكية والانتاجية. فالالات والمعدات حصتها 37٪، والسلع الصناعية الاخرى 69٪. أضف الى ذلك ان المستوردات الغذائية شكلت نحو 17٪ من إجمالي الواردات العربية في أعوام 80 - 85، وبلغت 15٪ في عام 1988.

وتجدر الإشارة الى ان هبوط اسعار النفط، وهبوط حصته في الصادرات العربية، قد ادى الى تناقص قيمة الصادرات العربية خلال اعوام 86 - 1988، في حين بقيت قيمة الواردات على حالها تقريباً. فالصادرات تناقصت من 100,3 مليار دولار في عام 1985 الى 70,3 و 79 و 80,5 في اعوام 86 - 1988 على التوالي.

في حين بلغت قيمة الواردات 96 و 85,7 و 81,8 و 93,4 مليار دولار في اعوام 1985 - 1988 على التوالي (10). ونجم عن ذلك بروز عجز في الميزان التجاري العربي عموماً. فباستثناء ستة اقطار عربية (الامارات والجزائر والسعودية وعمان وقطر والكويت) تعاني الموازين التجارية لباقي الاقطار العربية من العجز. أما موازين الخدمات فهي عاجزة بالنسبة الى جميع الاقطار العربية، الامر الذي يشكل عبثاً ضخماً على الاقتصادات العربية، وهذا ما سترى بعضاً منه في فقرة المديونية والدائنية العربية.

ان التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية يتركز اساساً في الدول الرأسمالية المتقدمة. فالولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوروبية المشتركة واليابان استأثرت ب 68٪ من صادرات الوطن العربي وب 65٪ من وارداته في عام 1988. والحقيقة ان حصة هذه الدول (أو استضافتها) أكبر بكثير اذا اخذنا بالاعتبار ان العلاقات التجارية العربية مع الدول الاخرى تتم غالباً بواسطة أليتها ومؤسساتها المختلفة. وتجدر الإشارة الى ضعف العلاقات التجارية مع دول أوروبا الشرقية (2,4٪ من الصادرات و 3,0٪ من الواردات)، ومع البلدان النامية عموماً (1,18٪ و 13,6٪ على التوالي). ولكن اللافت للنظر أكثر ان التجارة الخارجية بين اقطار الوطن العربي تكاد تكون هامشية (6,5٪ فقط) (11) مما يؤثر سلباً على مستقبل التطور الاقتصادي والتكامل الاقتصادي العربي. ان ارتباط تجارة العرب الخارجية بالاسواق الرأسمالية والدول الرأسمالية يزيد في تبعية هذه التجارة لهذه الاسواق والدول، ويزيد التعرض لتأثيراتها الضارة على الوضع الاقتصادي العربي والتنمية الاقتصادية العربية، من خلال تحكم الغرب بتجارة المواد الأولية

(وأسعارها) واستفادته من مقصات الاسعار لصالحه، ومن تصدير أزماته الى الوطن العربي وتشديد قبضته على التطور الاقتصادي والاجتماعي العربي.

وان عرض الواقع بين الضرورة القصوى لرسم سياسة استراتيجية عربية للتجارة الخارجية تعدل في تركيبها السلمي وتوزيعها الجغرافي، وتجعلها في خدمة التنمية العربية المعتمدة على الذات، سيما وأن الوحدة الاقتصادية الاوربية على الابواب، وترسم في الافق ملامح « البيت الاوربي »، ويتوضع نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على هيمنة قطب واحد (تمثله الولايات المتحدة الامريكية) بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وركض معظم دوله باتجاه اقتصاد السوق، أى بالاتجاه الرأسمالي.

خامسا : في المديونية والدائنية العربية

ان مسألة المديونية والدائنية العربية لاتطرح على أساس رقمي مهما كبرت الارقام في الاتجاهين بقدر ما تطرح في اطار السياق التاريخي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تتم فيه علاقات المديونية والدائنية، فاذا كان هذا السياق تسيطر عليه قوى التبعية للخارج، فان علاقات المديونية والدائنية تنطوي دائما على خسارة واستغلال للطرف التابع مهما كان دائنا أو مدينا، وهذا ماينطبق أساسا على الدائنية والمديونية العربية. فالسنوات الاخيرة شهدت تطورات تدعو الى القلق، فمجموعة الاقطار العربية ذات العجز المالي تتعرض الآن لعملية حصار شامل من جانب الدائنين والمنظمات الدولية، أما مجموعة الاقطار الدائنة فتتعرض لمخاطر تآكل ارصدها الخارجية من حيث القيمة والربح، واحتمالات التجميد الخ.....

أ - بالنسبة الى المديونية، نجد أنها أصبحت، بعد هبوط أسعار النفط الحاد، تشمل جميع الاقطار العربية، بما فيها النفطية، باستثناء قطرين اثنين فقط. وقدرت هذه المديونية في شهر تشرين الاول من عام 1986 ب 147 مليار دولار في حين أنها لم تزد عام 1970 عن قرابة 7 مليارات، ولم تكن تشمل آنذاك الاقطار النفطية (12) (الجدول رقم / 4).

ونلاحظ انه داخل الديون تزداد حصة الديون المستحقة لمصادر خاصة التي تتسم بارتفاع سعر فوائدها وقصر أجالها وانخفاض نسبة المنح فيها، وأن نمو المديونية قد تواءم مع العجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، حتى بالنسبة الى الاقطار العربية النفطية بدءا من عام 1983 (باستثناء عام 1985) (13).

ان ابرز نتائج المديونية الخارجية تتمثل في الارتفاع الكبير لنسبة الدين العام الخارجي الى اجمالي الناتج المحلي للاقطار المقترضة حيث بلغ 87% في عام 1988 (وتجاوز في بعض الاقطار حجم الناتج المحلي، اذ بلغت نسبته في مصر 212%، وفي موريتانيا واليمن الجنوبي 200%، وفي السودان 136%، وقارب حجم الناتج في الاردن والصومال والمغرب 91% (14).

ومن ناتج المديونية الخارجية، التطور المائل لاعباء خدمة الديون، حيث بلغت نحو 10 مليارات دولار وسطيا في سنوات 85 - 87 وارتفعت الى 12,2 مليارا في عام 1988 (15). والملاحظ أن

جدول رقم (4)

تقديران لتطور الدين الخارجي المستحق على الاقطار العربية خلال الفترة 1984 - 1988 و مليارات الدولار ،

1988	1987	1986	1985	1984	المجموعات والاقطار	التقديران
		49,577	47,190	43,990	أولاً- الاقطار المصدرة للنفط (الجزائر، العراق، ليبيا، قطر، البحرين، الامارات، عمان)	التقدير
		80,468	72,741	62,694	ثانياً- الاقطار متوسطة الدخل (مصر، المغرب، تونس، لبنان، سورية، الاردن)	الاول
		16,794	14690	12,871	ثالثاً- الاقطار الأقل نمواً (اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي، السودان، موريتانيا، الصومال، جيبوتي)	التقدير
		●146,839	134,621	119,555	المجموع (19 قطراً)	
136,280	134,672	118,283	103,930	91,228	الاقطار المدنية : (الاردن، تونس، الجزائر، السودان، سورية، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي) (13 قطراً)	التقدير الثاني

● حتى تشرين أول 1986

مصدر التقدير الاول : د. رمزي زكي و العلم العربي بن بوع الاستدانة المفرطة والدائبة الضخمة ، ص 5

مصدر التقدير الثاني : و التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 ص 321

ان اختلاف التقديرين يأتي من حلول الاقطار المدنية، فهي 19 قطراً لدى د. زكي و 13 قطراً لدى التقرير الاقتصادي، الذي يستمد من المبنوية حدداً من الاقطار النقطية والامات المنظران كلا التقديرين مستندان

على معلومات البنك الدولي.

هذه الاعباء تزيد بمعدلات تفوق معدلات الدخول الوطنية للاقطار المدينة ومعدلات صادراتها ذاتها، ويضاف الى ذلك حدوث ازمات خانقة في النقد الاجنبي للاقطار المدينة، وخاصة غير النفطية منها، واضطرار بعض الاقطار للاقتراض بالاجل القصير لسداد اعباء ديونها المترتبة. وقد تراقق ذلك بشح المعونات العربية بعد هبوط اسعار النفط وعوائده. ومن النتائج تناقص الندرة على الاستيراد مما ادى الى اختفاء اوندرة كثيرة من سلع الاستهلاك الضروري وارتفاع اسعارها محليا، وتعطيل جزء من الطاقات الانتاجية المحلية، وايقاف برامج الاستثمار وتخفيضها.

ولعل اخطر النتائج يتمثل في شل حركة الاقطار المدينة، وتعميق تبعيتها للدائنتين والمنظمات الدولية (وخاصة صندوق النقد الدولي)، وتعرضها لنوع من الرقابة الخارجية بحجة التأكد من القدرة على وفاء الديون، واضطرار العديد منها الى تنفيذ مايسمى بـ « عمليات التكيف » أو « وصفة » صندوق النقد الدولي، التي تتركز على محاور ثلاثة رئيسية، أولا تعزيز مواقع القطاع الخاص ومنحه مختلف الحوافز والاعفاءات والتسهيلات، وثانيا يتعلق بمعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة حيث تركز الوصفة على ضرورة كبح الانفاق العام، والتخلص من الدعم الحكومي لوحدة القطاع العام، واجراء تخفيض كبير في النفقات ذات الطابع الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بدعم اسعار السلع التموينية والاساسية، الذي يفضل الصندوق الغاءه، وتغيير سياسة الدولة تجاه تشغيل الخريجين الجدد بالكف عن الالتزام بتشغيلهم، وتوقف الدولة عن ولوج المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص ولوجها، ورفع تعريفات بعض الضرائب المباشرة... الخ.

اما المحور الثالث فيركز على التجارة الخارجية، وسبل زيادة قدرة الدولة على الحصول على النقد الاجنبي، ويراهم الصندوق في تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وتحرير التجارة الخارجية من القيود وخاصة ما يتعلق بالرسم الجمركية، والغاء الرقابة على الصرف، والسماح بدخول وخروج النقد الاجنبي، والغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، واعطاء الحوافز للاستثمارات الاجنبية الخاصة... الخ.

ان تجارب البلدان التي قبلت كل أو بعض « وصفة الصندوق » قد أدت الى حدوث مضاعفات اقتصادية واجتماعية خطيرة، لانتسجم مع ضرورة الاستمرار في عملية التنمية وتحقيق الرفاه الاجتماعي واحراز التحرر الاقتصادي. وكان من النتائج تنامي مواقع الاجانب في اقتصادات البلدان التي رضخت لرغبات صندوق النقد الدولي.

وتجدر الاشارة أخيرا، الى ظهور اتجاه في صفوف الدائنتين يدعو الى مبادلة الدين الخارجي ببعض الاصول الانتاجية في البلدان المدينة أي مقايضة الديون بحقوق ملكية في مشروعات محلية، وبذلك يتحول الدين الخارجي من ظاهرة مؤقتة الى دين مؤبد.

ب - أما بالنسبة الى الدائنية، التي تعاضمت إبان الطفرة النفطية، فان حجم الاموال العربية في الخارج قدر بـ 300 - 500 مليار دولار في عام 1987 (16)، وهو حجم ضخم، وقد تشكل نتيجة لسياسة الدول الرأسالية الاستراتيجية التي رمت الى اجتذاب أموال النفط اليها للتخفيف من

ازماتها، وتمويل عجوزات موازين مدفوعاتها، ولإعادة إقراض جزء منها إلى بلدان أخرى، من بينها أقطار عربية. وتشير الدراسات إلى أن أغلب الأموال العربية في الخارج هو بشكل موجودات عالية السيولة (ودائع مصرفية وإرصدة لدى صندوق النقد الدولي، وأوراق مالية حكومية...).

إن المخاطر التي تتعرض لها الأموال العربية في الخارج عديدة، وأولها تأكل القيمة الحقيقية للمصادر النفطية *، وتدهور سعر الدولار تجاه العملات الأخرى، خاصة وأن معظم الفوائض مستمرة بالدولار، وتدهور العوائد على الاستثمارات الخارجية، وخطر تجميد الإرصدة العربية في حال حدوث خلاف سياسي حاد، والخطر المستمر المتمثل في اندلاع المال العربي النفطي بالاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، بدلا من أن يكون أحد أبرز عوامل التقدم الاقتصادي والاجتماعي العربي وتحرير الإرادة العربية.

وبالنسبة إلى الدائنية والمديونية معا نلاحظ أن الوطن العربي دائن بنحو ثلاثة أضعاف ماهو مدين به. ولكن هذه الدائنية لم تستطع أن تعالج أزمة المديونية العربية مثال ذلك أن السعر الاسمي لبرميل النفط في عام 1989 بلغ 16,7 دولارا، ولكن السعر الحقيقي (بدولار 1974) لم يزد عن 6,4 دولارا. وهذا السعر الحقيقي هو أقل من سعر البرميل عام 1974 عندما بلغ 11,2 دولار (الأرقام مأخوذة من « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1900 » ص 272). بنحو ثلاثة أضعاف ماهو مدين به، ولكن هذه الدائنية لم تستطع أن تعالج أزمة المديونية العربية.

لا شك أن الضرورة تقتضي تغيير العلاقات المالية، علاقات الدائنية والمديونية الخارجية، وتوظيفها في صالح الوطن العربي وحماية أمنه القومي. ويتحقق ذلك عبر عدة قنوات، أهمها العمل على تغيير الموقع التابع للاقتصاد العربي ضمن التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل، والتنسيق في هذا الاتجاه مع البلدان النامية الأخرى، وتصعيد العمل العربي المشترك لاستثمار المال العربي على الأرض العربية، وانتهاج سياسات تعطي الدولة مزيدا من الفاعلية في إدارة أزمة الديون إدارة الاقتصاد الوطني عموما، وعدم الخضوع لرغبات الدائنين المتمثلة في وصفة صندوق النقد الدولي. إن إدارة أزمة المديونية، على نحو يتجسد قضايا التحرر والاستقلال الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات وتحقيق العدالة الاجتماعية، تتطلب حدا أدنى من الانحياز السياسي لهذه القضايا.

سادسا : في حركة قوة العمل العربية

إن هجرة أو تنقل قوة العمل، بصورة مؤقتة أو نهائية، قد تكون داخلية من الريف إلى المدن، ومن قطاعات اقتصادية إلى قطاعات أخرى، وقد تكون خارجية من دولة أو عدة دول أخرى.

والهجرة ليست دائما باتجاه الدول الأغنى والأكثر تأمينا لفرص العمل والتي تتوفر فيها أجور أعلى، وإن كان هذا الاتجاه هو الغالب، بل قد تكون أيضا باتجاه دول لا يزيد مستوى نموها الاقتصادي والاجتماعي على مستوى دول الإرسال، وقد يكون أدنى.

والهجرة قد تكون دائمة أو مؤقتة، ودوافعها مختلفة، فقد تكون مادية أو فنية أو نفسية أو حتى سياسية، أو كل أوجع هذه الدوافع. ولا شك ان الدافع للمادى هو الأهم. وفي الوطن العربي فان هذه الدوافع كلها منبثقة من استمرارية واقع التخلف الاقتصادى والاجتماعى، وتعمق التباين الاجتماعى داخل الاقطار العربية، وفيما بينها، وتزايد اندماج الاقتصادات العربية التابع بالاقتصاد الرأسمالى والعالمى وسوقه الدولية. ولا شك أن بلدانا تصدر موادها الأولية ورؤوس أموالها مقابل الحصول على المواد الغذائية والمصنعة، هي بلدان تحرم عملها من وسيلة العمل الفعلية، وتجعل منهم طبقة «دونية» تتجمع صفوفها كجيش احتياطي لهجرة مقبلة جاهزة للتحرك. (17)

والهجرة قد تكون منظمة ضمن اتفاقيات بين دول الارسال والاستقبال، اوضمن سياسة معينة يتتبعها بلد الارسال أو بلد الاستقبال، أو تكون عفوية، فردية اطارها العام هو سوق العمل في بلد الارسال وبلد الاستقبال على حد سواء.

ومع ذلك يمكن التأكيد ان الانتقال الحالي للقوى العاملة فيما بين الاقطار العربية يتم اساسا خارج اى تنظيم قومي، اوحى ثنائي، رغم وجود مؤسسة عربية رسمية تهتم بهذا الامر وهي منظمة العمل العربية. فاتفاقيات وتوصيات هذه المنظمة لاتطبق عمليا، وخاصة اتفاقيتنا تنقل الايدى العاملة العربية اللتان لم توقعهما سوى بضعة اقطار، معظمها اقطار مصدرة للعمالة.

ان انتقال قوة العمل العربية يتم في اتجاهين رئيسين اثنين، اولها داخل الوطن العربي باتجاه الاقطار المنتجة للنفط، وثانيها الى خارج الوطن العربي باتجاه اوروبا الغربية وامريكا بالدرجة الاولى.

أ - بالنسبة الى انتقال الايدى العاملة الى الاقطار النفطية الغنية.

يلاحظ من حيث المبدأ، أن وزن قوة العمل الوافدة اجمالا إلى الاقطار النفطية في تزايد مستمر، اذ ارتفعت نسبتها الى مجموع المشتغلين في الاقطار الخليجية من 33 ٪ في عام 1977 الى 60 ٪ في عام 1980، وإلى نحو 69 ٪ في عام 1980 (18). والسوافدون مختلفون فيهم العرب، والآسيويون، والغربيون، وآخرون. ويمكن القول ان العمال العرب يؤلفون النسبة الأكبر في بعض الاقطار (السعودية والكويت والجمهورية)، ويشكل الآسيويون الشطر الأعظم في اقطار أخرى (الامارات والبحرين وقطر)، في حين تقل كثيرا نسبة الوافدين من الدول الرأسمالية المتقدمة. (19) ولكننا ننوه سلفا أن ضالة العدد، والنسبة بالتالي، لاتعني مطلقا التقليل من شأن وتأثير الوافدين الغربيين الى هذه الاقطار.

ولم تتوفر احصائية حديثة عن عدد العمال العرب في الاقطار النفطية، ولكن احصائية قديمة تعود الى عام 1979 قدرتهم بمليني عامل عربي (20)، ونعتقد انهم يبلغون حاليا نحو 4 - 5 ملايين عامل عربي (وقد وصلنا الى هذا الرقم بالاعتداد على نسبة تزايد العمالة الوافدة اجمالا الى اقطار الخليج بين عامي 1980 و 1988، رغم عدم دقة هذا المؤشر).

وتشير الدراسات الى ان العمال الآسيويين يزدلون بصورة أسرع من زيادة العمال العرب. ويساعد في هذا الاتجاه عدة عوامل، منها، وباختصار :

- عدم تخطيط القوى العاملة في معظم الاقطار النفطية رغم اهمية ذلك بالنسبة الى عملية التنمية.
- ترك المبادرة في جلب العمالة بيد القطاع الخاص

- «سهولة» التعامل مع العمال الآسيويين بالمقارنة مع العمال العرب على اساس ان الآسيويين اقل اعالة واقل تكلفة، واكثر دورانا ويمكن التخلص منهم بسهولة (وان كان هذا صعبا في بعض الاحيان).

- التفاوت الكبير بين متوسط اجور العمال الآسيويين والعمال العرب، حتى في حال التساوي في الخبرة والمهارات، فأجور العمال الآسيويين هي أخفض عادة من أجور العمال العرب.
- التضييق على العمال العرب، وابعاد كثيرين منهم خارج الاقطار المستقبلية لاسباب مختلفة. وذات طابع سياسي في كثير من الاحيان.

لقد غدا «فائض العمالة» الآسيوية ناقوس خطر حقيقي يطرق ابواب اقطار الخليج، حتى ان باحثين انكليزيين اطلقا عليه اسم «الغزو الآسيوي» وان منظمة العمل الدولية نبهت اليه (21).

وننوه خاصة بالعمالة الوافدة من الدول الأوروبية والأميركية (رغم ضآلة عددها نسبيا) لانها تمثل اداة من ادوات تعميق التبعية والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، والحيلولة دون التطور الاقتصادي والاجتماعي المعتمد على الذات ولمصلحة الجواهر الكادحة، وحتى أن رسميين خليجيين نبهوا الى خطورة هذه العمالة الغربية *.

واضافة الى تناقص وزن العمال العرب بالمقارنة مع العمال الآسيويين، ليس هناك ضمانات وحقوق كافية للعمال العرب الوافدين، فهم واقعون، عمليا، تحت رحمة ارباب العمل (سواء في الحكومة او في القطاع الخاص). ولا يتمتعون بمثل ما يتمتع به المواطنون في الحقوق والامتيازات، ولا توجد دوائر أو مؤسسات معنية تنظم تنقلهم وترعى شؤونهم، كما وأنه لا توجد أية صلة تقريبا تربط العمال العرب بالمنظمات النقابية سواء في اقطارهم الأم أم في الاقطار التي يعملون فيها.

ان الحد الأدنى الذي يمكن عمله في هذا المجال، مجال رعاية العمال العرب، انها يتمثل في تطبيق ماقرره ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي أقره مؤتمر القمة الى الحادي عشر، والاعلان الذي صدر عن الدورة السادسة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي انعقد عام 1984.

* منهم د. فوزي القصيبي وزير الصناعة السابق في السعودية، الذي قال مثلا «رغم علاقتنا الجيدة مع امريكا وبقية الدول الغربية، إلا أننا نواجه صعوبات هائلة عندما نريد ان ننشئ مصنعا، بل ان اقامة مشاريع تصنيعية في المنطقة بدت وكأنها شبه خيالية... بدون المشاركة الغربية» (جريدة الاتحاد الاماراتية 12/7/1983).

ب- أما بالنسبة الى انتقال الابدنى العاملة العربية الى خارج الوطن العربي :

فان اتجاهه الرئيسي، كما اثبتت الاشارة هو الى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا بالدرجة الاولى. كما أن حجم العمالة العربية خارج الوطن العربي كبير، وهو لا يقل بحال عن حجم

العمالة العربية الوافدة الى الاقطار العربية النفطية. ففي اوروبا الغربية وحدها، وكما تقدر بعض المصادر، يبلغ عدد العمال العرب نحو 4 - 5 ملايين عامل عربي (22)، ولسوف يكون الرقم اكبر بكثير اذا أضفنا العمال العرب المشتغلين في الدول الاخرى.

وتبين حتى بشهادات غربية، ان العمال العرب في خارج الوطن العربي يعملون في ظروف تتسم بالمشقة والتمييز وعدم الامان، وبضالة الاجور عموما بالمقارنة مع قوة العمل الوطنية في الدول المستقبلية. فالسيدة ايفرارد (من بلجيكا) تشير الى ان العمال المهاجرين يعملون في بلجيكا كمواطنين من الدرجة الثانية، ويعد المهاجرون العرب والأتراك في ادنى السلم الاجتماعي (23) ينهوا الابد ميشيل ليلونغ (تمثل الفاتيكان) بأن الجالية العربية لا تتساوى في الحقوق والواجبات مع باقي الفرنسيين، وهي تعاني صعوبات كبيرة في ممارسة هويتها الثقافية والدينية (24). اما البروفسور الفرنسي برنارد فيقول: ان العنصرية الشديدة القائمة على الغاء الآخر الثقافي وعدم الاعتراف بالثقافات الاخرى، هي جزء من النظام الاقتصادي العالمي، وان الحكومة الفرنسية لا تفق في وجه الحملة العنصرية ضد العرب والمسلمين التي ينظمها الاميريكيون والصهاينة، لانها، عمليا، واقعة، هي الاخرى تحت هيمنتهم (25). ويقول البروفسور البلجيكي تافيرن ان فرنسا والمانيا الاتحادية وبلجيكا بعيدة كل البعد عن تطبيق الميثاق الدولي للعمل الذي وقعته بشأن العمال المهاجرين (26).

ان هذه الظروف لا تختلف من حيث الجوهر عن الظروف المحيطة بعمل العمال العرب في الاقطار العربية النفطية، وبالتالي فالأطوار العام للحلول المنصفة والراعية لعمل هؤلاء لا يختلف، من حيث الجوهر، عن الأطوار العام للحلول المقترحة بالنسبة الى أولئك.

واخيرا فان استعادة جزء من العمال المهاجرين لا يمكن ان يتحقق الا في اطار خطط علمية مدروسة للتنمية الاقتصادية ولغفوع الاقتصاد الوطني بحيث يتم توفير فرص العمل والمعيشة لهم بدون هزات أو أزمة فيض في العمالة المحلية، وهذا ما ينطبق على المستويين القطري والقومي. لذلك فان التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي هما الوعي الرئيسى لاستيعاب الايدى العاملة العربية واستعادة اجزاء هامة من العمالة المهاجرة.

وان الضرورة تقتضي، في المرحلة الراهنة، ديمومة التواصل بين العمال المهاجرين وبين أقطارهم الاصلية، ويقع على عاتق الحكومات والمؤسسات العربية دور كبير في ذلك، كما تقتضي الضرورة توحيد صفوف العمال العرب المهاجرين في اطار المنظمات النقابية في اقطارهم (كفروع لها في الخارج) وتوثيق صلاتهم مع القوى والمنظمات الديمقراطية والنقابية في اقطار ودول الاستقبال حتى يتم التصدي بشكل مشترك مشترك إستغلال ارباب العمل، ولتوفير الحقوق والضمانات الكافية لهؤلاء العمال ولاسرههم.

سابقا : في الاقتصاد الصهيوني ومنمكساته على شعب وعمال فلسطين
أ - بعض ملامح اقتصاد الكيان الصهيوني

يواجه الاقتصاد الصهيوني اختلالا جوهريا في بنيته وتوازناته الاساسية وقد ازداد هذا الاختلال زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد تدفق سيل الوافدين اليهود من الاتحاد السوفيتي

بصورة رئيسية ومن اوربا الشرقية واثيوبيا . والاختلال اساسا يرجع الى كون الكيان الصهيوني كيانا مصطنعا دخيلا زرع في قلب الوطن العربي، وما كان له أن يستطيع الاستمرار لولا الدعم الامبريالي المباشر والصريح، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية .

فعل صعيد النمو الاقتصادي يلاحظ الركود في مختلف فروع الاقتصاد، ودليل ذلك الانخفاض الشديد في نمو الصادرات وانكماش الطلب في السوق المحلية، الذي انخفض بنسبة 37,7 ٪ خلال عام 1980 (28) وتزايدت حالات الافلاس (فخلال الربع الاول من عام 1980 اشهرت افلاسها نحو 1080 شركة) . . . وحدثت موجات تضخمية متتالية نتجت في انخفاض سعر صرف العملة الاسرائيلية مقابل الدولار الامريكي وارتفاع أسعار السلع باستمرار وكانت النتيجة أن فقد العمال نسبة 20 ٪ من اجورهم الحقيقية خلال النصف الاول من عام 1980 وحده (28) . . . وجرت تسريحات جماعية للعمال، وتزايدت البطالة لتصل الى 10 ٪ من مجموع القوى العاملة في عام 1986 (29) .

وتتركز علاقات الكيان الصهيوني الاقتصادية أساسا مع الدول الرأسمالية الرئيسية، التي اقامت هذا الكيان وتعزز وجوده، وقدمه بالمساعدات والدعم باستمرار، وخاصة الولايات المتحدة، فالكيان الصهيوني حصل من هذه الدولة على معونات مباشرة (نقد وعينا) منذ انشائه وحتى نهاية عام 1988، بلغ مجموعها 41 مليار دولار. (منها 6, 15 مليار دعما اقتصاديا و4, 25 مليارا دعما عسكريا (30) . . . وجدير بالذكر ان الكيان الصهيوني يحصل على 17 ٪ من قيمة المعونات الامريكية للخارج (31) . ومع ذلك فان هذا الكيان مدين للخارج بمبالغ ضخمة بلغت 24 مليار دولار في نهاية عام 1985 بحيث يتجاوز متوسط نصيب الفرد منها 6200 دولار وهو أعلى متوسط في العالم (32) .

ولكننا نسارع الى القول ان هذه المديونية الخارجية والظواهر السلبية التي جرى التنويه بها لاتشكل، رغم ضخامتها، أى عبء على الكيان الصهيوني، لان هذا العبء يقع في النهاية على كاهل الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الاوربية .

ب - الفلسطينيون العرب في ظل الاحتلال الصهيوني .

ان الكيان الصهيوني الذي استولى، بالتحالف مع القوى الاستعمارية عام 1948، على 77 ٪ من اراضي فلسطين، واحتل في عام 1967 باقي اراضي فلسطين (واراضي عربية اخرى)، والذي مارس اساليب القمع والتهجير والابادة ضد الشعب الفلسطيني، لم يستطع، رغم كل ذلك، اقتلاع الوجود الفلسطيني من ارض فلسطين العربية، فالاحصاءات الفلسطينية تبين ان 40 ٪ من مجموع الشعب الفلسطيني يعيش داخل فلسطين . ففي عام 1988 بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة 1023 ألف وفي قطاع غزة 589 ألف وفي فلسطين المحتلة قبل عام 1967 819 ألف والمجموع هو 2431 ألفا من اصل عدد الفلسطينيين البالغ 6226 ألف فلسطيني (33) . ثم ان الفلسطينيين يؤلفون نسبة هامة من سكان الكيان الصهيوني تبلغ 36 ٪ من مجموعهم في حين يشكل اليهود 64 ٪ (34) .

ولسوف نعرض الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف رسم صورة أكثر تحديد للتطورات الجارية .

ج - اوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة.

نشوء، بدءا ان اقتصاد المستوطنات الصهيونية في المناطق المحتلة عام 1967 لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية الخاصة باقتصاديات هذه المناطق، باعتباره يتدمج مباشرة في الاقتصاد الصهيوني، أضف الى ذلك أن هذه المستوطنات قد اقيمت على اراض انتزعت ملكيتها من اصحابها الفلسطينيين. ان هذا الواقع يضاعف من الاخطار المحيطة باقتصاد الضفة والقطاع، فالخطر لا يأتي فقط من التدابير والاجراءات المنطلقة من داخل حدود الاحتلال عام 1948، بل أيضا من داخل المناطق ذاتها.

ان الناتج المحلي للضفة والقطاع لم يزد في عام 1985 عن مليار دولار او ما يعادل 6,7 ٪ فقط من الناتج المحلي الصهيوني، وحصة الفرد منه لا تزيد في المناطق عن 750 دولار مقابل 5700 دولار للفرد الاسرائيلي (35). أضف الى ذلك ان مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هذا الناتج لم تزد خلال السبعينات والنصف الاول من الثمانينات عن 30 ٪ للزراعة و 8 ٪ للصناعة. وبالتالي فان الاستهلاك في هذه المناطق لا يتغذى بنمو عوامل « التوليد الذاتي » بقدر ما يستمد مقوماته من عوامل اقتصادية خارجية اهمها تدفق الاموال العربية وغيرها الى الضفة والقطاع (36).

وتجدر الاشارة الى ان الحكومة الصهيونية لا تخصص للضفة والقطاع سوى جزء ضئيل مما تسميه « اموال التطوير » قياسا بالمبالغ التي يتم تحصيلها من الفلسطينيين عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها، وباعتراف مسؤول اسرائيلي، فان ماجته الحكومة من ضرائب في الضفة الغربية عام 1984 بلغ 1,6 مليار شيكل (عدا الرسوم الاخرى كالجركية والمتقطعات من العمال)، بينما بلغ مجموع ماصرفه الحاكم العسكري في ذلك العام (على بناء مدارس وشق وطرقا . . . (272 مليون شيكل فقط (37) أي أن ما خصصته سلطات الاحتلال لـ « التطوير » لم يتجاوز 17 ٪ من اجمالي الضرائب، وطبيعي ان الحال مشابهة في قطاع غزة.

ان السياسات الاقتصادية لسلطات الاحتلال الصهيوني تتركز على محاولة التحكم بعناصر الانتاج الفلسطيني بهدف اجراء تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية الفلسطينية وتدمير الاسس التقليدية للاقتصاد المحلي لتقويض استقلاله وتفكيكه والتحكم بعوامل تشكيله، ومن ثم ربطه والحاقه ودمجه باقتصاد الكيان الصهيوني.

فصل صعيد الموارد الطبيعية، تمكنت السلطات الصهيونية، خلال عقدي الاحتلال، من الاستيلاء على اكثر من نصف مساحة الضفة والقطاع والتي تمثل اكثر الاراضي خصوبة (38)، ونشرت مستعمراتها الاستيطانية في اهم المراكز الاستراتيجية وبين التجمعات السكانية الفلسطينية، وبلغ المستوطنات حتى عام 1987 نحو 225 مستعمرة (منها 199 في الضفة و 27 في القطاع) (39) يقطنها حوالي 154 ألف مستوطن، ثلثهم تقريبا في منطقة القدس (40) ويلاحظ حاليا الاندفاع الصهيوني المحموم والطلب من الولايات المتحدة عشرة مليارات دولار لبناء المزيد من المستعمرات بسبب تدفق مئات الالوف من اليهود السوفيت وغيرهم، وذلك رغم المساعي العربية والدولية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط). كما استولت سلطات الاحتلال على اكثر من 80 ٪ من

حجم المياه المستخرجة في الضفة والقطاع (41). وقد أدت هذه الممارسات الصهيونية وغيرها الى مشكلات خطيرة في زراعة الاراضي المحتلة، منها تناقص المساحة المزروعة في الضفة من 70 ٪ في بداية الاحتلال الى 40 ٪ وتناقصها في غزة من 50 ٪ الى 32 ٪، وتناقص بالتالي عدد المشتغلين في الزراعة من اجمالي عدد المشتغلين. ففي الفترة بين عامي 1967 و 1981 تناقصت نسبتهم من 50 ٪ الى 24 ٪ في الضفة، ومن 33 ٪ الى 17,3 ٪ في قطاع غزة (42).

وعلى صعيد الموارد البشرية تسببت سلطات الاحتلال في تهجير نحو 732,5 ألف فلسطيني من الضفة والقطاع، منهم 378 ألفا نزحوا أثناء عدوان عام 1967. وإلى جانب ذلك فإن هذه السلطات تستنزف أكثر من نصف قوة العمل الفلسطينية التي بلغ تعدادها عام 1987 نحو 178 ألفاً، حيث يضطر حوالي 40 ٪ منهم إلى الانحاق بمؤسسات الكيان الصهيوني، بسبب ضيق قاعدة الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع ومحدودية قدرتها الاستيعابية، كما يضطر نحو 15 ٪ منهم للانحاق بمؤسسات تعمل لصالح هذا الكيان على اساس التعاقد الباطني (43).

وعلى صعيد الموارد المالية، عملت سلطات الاحتلال على احكام سيطرتها على القطاع المصرفي. فقد اغلقت كافة المؤسسات المالية والمصرفية التي كانت قائمة قبل الاحتلال، وقيدت عمليات الاستثمار، وقصرت منح التراخيص على المشروعات التي تتناسب وسياساتها الاقتصادية، كما قامت بتحديد الاموال المسموح بادخالها الى الضفة والقطاع، وارهقت الاقتصاد الفلسطيني بالاعباء الضريبية (كما سبقت الإشارة).

وعلى صعيد الادارة والتنظيم، قامت سلطات الاحتلال بوضع شبكة من القوانين والقيود للتحكم بادارة وتنظيم ما تبقى من موارد في حوزة الفلسطينيين. وفرضت قيوداً مشددة على القطاعين الزراعي والصناعي، واتخذت جملة اجراءات للتحكم بمنافذ تسويق المنتجات الفلسطينية، ومن ناحية أخرى، فقد احتكرت التجارة الخارجية للضفة والقطاع، حيث فرضت عليها اتمام معظم مبادلاتها التجارية مع الكيان الصهيوني، وقد شكلت قيمة هذا التبادل عام 1987 نحو 85 ٪ من اجمالي قيمة التبادل الخارجي للضفة والقطاع (44).

كما ارتفعت الاسعار وتفاقم البطالة وتدهورت مستويات المعيشة بشكل كبير.

وكان يمكن لاوزاع الضفة الغربية والقطاع أن تتدهور أكثر، وللتنجبة الاقتصادية للكيان الصهيوني أن تتعمق وتتجذر، لولا اندلاع الانتفاضة الشعبية الكبرى في الشهر الاخير من عام 1987، التي وفرت الفرصة لخلخلة النظام الذي كرسه سلطات الاحتلال طوال العقدين السابقين، ولأحداث تغييرات بنوية في البيئة الاقتصادية الفلسطينية.

ان الانتفاضة هي التجسيد النوعي الأرقى للتصدي البطولي للاطماع الصهيونية والاحتلال الصهيوني والنزعات الصهيونية التوسعية، ان التصدي للاطماع الصهيونية، وفي سبيل الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ليس مسؤولية الشعب الفلسطيني، وقواه الكادحة والوطنية وحدها، بقدر ماهو في الوقت ذاته، مسؤولية الأمة العربية وعيالتها وقواها وانظمتها جميعا، ذلك ان الصراع مع الصهيونية هو صراع وجود وليس صراع حدود.

ولئن كانت الانتفاضة الباسلة قد ضربت أروع الأمثلة في البطولة والصلافة والتضحية، فإن ذلك لا يعني بحال إعفاء العرب الآخرين من مسؤوليتهم الكبيرة، لأن الانتفاضة ليست البديل عن المواقف والجهود العربية المتواترة والشاملة، وخصوصا في ظروف تعنت وصلف العدو الصهيوني، وإصراره على بناء المستوطنات الجديدة، وضغوط اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة للحصول على ما يسمى ضمانات القروض من أجل تمويل السياسة الاستيطانية، والعرقلة المستمرة للجهود العربية والدولية الرامية الى حل مشكلة الشرق الاوسط وتحقيق السلام في المنطقة.

لقد احدثت الانتفاضة تأثيرا شاملا في اقتصاد وكيان العدو وزعزعت اركان نظامه الاقتصادي الاستنزافي لموارد الارض المحتلة. وبالمقابل يتحمل الشعب الفلسطيني تضحيات وأعباء كبيرة، أهمها البذل والعطاء في ميدان الاستشهاد، وتحول قطاع واسع من جماهير الانتفاضة الى جرحى ومعتقلين وإسرى ومبعدين، إضافة الى انقطاع موارد الرزق، الامر الذي يتطلب، وبالخاص، بناء نظام عربي لتعويض الشعب الفلسطيني في معاناته البطولية.

القسم الثاني :

- في مهمات المنظمات الثاقبة

أ- لن نحاول هنا ان نلخص مآرضناه في القسم الاول، ولا ان ندرج اقتراحات محددة بالنسبة الى كل فقرة فيه. فالذي يعيننا أكثر أن نذكر ان ماسبق بحثه، ولوبايجاز، قد بين، بجلاء، أن المسار العام للتطور الاقتصادي والاجتماعي، مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، مسار غير ايجابي اجمالا رغم وجود بعض التطورات والانجازات الهامة في هذا القطر العربي أو ذاك، في هذا القطاع الاقتصادي أو ذاك. وجدنا ان التعثر أو الفشل كان مصير معظم خطط التنمية العربية خلال عقود السنين الاخيرة. وإن ثمة عوامل داخلية وخارجية ساهمت بفعالية في هذا الاتجاه.

فبدلا من انجاز التحرر الاقتصادي، الذي هو ضمانة توطيد وتعميق الاستقلال السياسي، رأينا ان روابط التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة تتقوى وتتعمق.

وبدلا من السعي نحو مزيد من التنسيق والتعاون والعمل العربي المشترك باتجاه ارساء اسس التكامل الاقتصادي العربي، وجدنا « تكاملا » اندماجيا تابعا للاقتصادات العربية بالاقتصاد الرأسمالي العالمي وسوقه الدولية.

وبدلا من توظيف الثروات العربية لخدمة الانسان العربي والاقطار العربية والوطن العربي كله، رأينا « توظيفا » لها من نوع مغاير، وخاصة بالنسبة الى النفط والى عوائده « توظيفا » توظيفا يخدم مصالح الغرب بحيث يحكم قبضته على الاقتصاد العربي وعلى القرار الاقتصادي العربي، وحتى على القرار السياسي في عديد من الحالات.

وبدلا من الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية المستقلة والمتكاملة في اقطار الوطن العربي، وجدنا اعتيادا على الغير، وكان من النتائج أن غرق معظم الاقطار العربية في الديون، وبات أسير الدول الرأسمالية والاحتكاكات الدولية والمنظمات الدولية السائرة في ركابها وخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وبدلاً من التركيز على تطوير وتنويع قطاعات الانتاج المادى، الزراعة والصناعة التحويلية والاساسية، رأينا استمرار سيطرة بضعة من منتجات خامية وأولية أو تحويلية ولكن ذات ارتباط خارجي امامي أو خلفي، وزاد كل ذلك في الارتباط الضار بالسوق الرأسمالية الدولية تصديراً للمواد الأولية والخامية، واستيراداً للسلع المصنعة بكافة فئاتها والكثير من المواد الأولية والغذاء، وتضاملاً الاكتفاء الذاتي بالنسبة الى كثير من السلع والمواد، وتعاطف الانكشاف على الخارج.

وبدلاً من اعتماد وترسيخ اسس العمل القومي المشترك بين الاقطار العربية، لاحظنا تعاطف النزعة القطرية الانطوائية، وحلول التنافر محل التكامل.

وبدلاً من السير على طريق ارساء قواعد العدالة الاجتماعية وخاصة بالنسبة الى الكادحين، نشاهد، ونتيجة لتعمق التبعية وتدخل الاحتكارات الاجنبية ونشاط رأس المال الخاص الطفيل، تضخم نشاط قطاعات الخدمات والسمرة والمضاربة وعمليات الاستيراد على حساب قطاعات الانتاج السلمي في الزراعة والصناعة والبناء، التي يعمل فيها معظم المستغلين، والنتيجة هي حلول الحيف بهم لمصلحة المتنفذين في قطاعات الخدمات والتجارة الخارجية وغيرها.

وبدلاً من رعاية العمال العرب وتحسين ظروف حياتهم وحمايتهم، وتطوير معارفهم ومؤهلاتهم، نجد مناهضة الاقطار العربية الغنية للعمال العرب، وتفضيلها العمالة الاجنبية، وخاصة الآسيوية (من حيث العدد والانتشار)، وللغربية (من حيث شغل مراكز الادارة والتوجيه والقران).

وبدلاً من توجيه الجهود العربية للوقوف في وجه الاطماع الاقتصادية والسياسية والتوسعية الصهيونية، وجدنا انكفاء وتراجعا لدى الكثير من الانظمة والقوى الرجعية العربية، ولم يمنعها من الاستمرار في هذه الطريق، حتى الانتفاضة الباسلة للشعب العربي في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، بل لعل هذه الانتفاضة حفزت هذه الانظمة والقوى على مواصلة نهجها.

ذلك بعض ماجرى ويجرى، ولاشك أنه يؤثر تأثيراً سلبياً متعاطفاً على مسيرة الشعب العربي والعمال العرب بانتهاء انجاز عملية التحرر والتقدم الاجتماعي والتطور الاقتصادي والتكامل والوحدة العربية.

وهذه التأثيرات السلبية زادت أضعافاً في السنوات الاخيرة وخاصة بدءاً من عام 1989، بسبب التحولات العميقة العاصفة على المستوى الدولي، وعلى المستوى العربي أيضاً.

ب - ان تطورات عاصفة تجرى في مناطق مختلفة في العالم، ولعل مايسمى بـ «البريسترويكا» في الاتحاد السوفياتي ودول اوربا الشرقية (التي ادت عملياً الى حدوث انقلاب جذري على التوجه الاشتراكي في هذه الدول لمصلحة التوجه والنظام الرأسمالي مجسداً في المقولة الملطفة «اقتصاد السوق»)، والثروة التكنولوجية والمعلوماتية في الدول الرأسمالية المتقدمة، والتنافس الجارى بين مراكز رأس المال العالمي، وتوحيد ألمانيا، واقترب انجاز الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وفشل خطط التنمية في معظم البلدان النامية، وتعاطف مديونية اغليها وبلوغها أرقاما خيالية، وتعاطف تدخل الدول الرأسمالية واحتكاراتها متعددة الجنسية وصندوق النقد الدولي بهدف زيادة نهب هذه البلدان

وتصغية كل اتجاه تقدمي فيها، وتوجيه تطورها في الطريق الرأسمالي التابع . . . وضافة الى كل ذلك، ونتيجة له، تقام التوزيع غير العادل لثروات العالم وطاقاته وامكانياته، وتعمقت الفجوة بين دول المركز الرأسمالي من جهة والبلدان النامية - التخوم والاطراف - التي انضمت اليها مؤخرًا دول أوروبا الشرقية، من جهة اخرى. ان العالم يتحول، عمليا، من نظام القطبين، بزعامة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الى نظام القطب الواحد بزعامة الولايات المتحدة التي تسعى الى تكريس نظام دولي جديد يتقدم مصالحها اولا ومصالح الدول الرأسمالية والاتجاه الرأسمالي عموما، نظام قطب واحد يحاول بسط سيطرته على العالم اجمع، ويمكن القول، من زاوية اخرى، ان النظام الدولي الجديد لايعني عمليا ازالة انقسام العالم الى قطبين رئيسين :

الشمال الغني، والجنوب الفقير، بل انه، ولطبيعة النظام الرأسمالي ذاته، يكرس هذا الاستقطاب ويزيده عمقا، لقد كان وجود الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية في اطار المعسكر الاشتراكي سندا قويا للجنوب، للعالم النامي، في مواجهة النهب الامبريالي وبناء حياته الاقتصادية والاجتماعية وفق مصالح شعوبه، وان انهيار هذا المعسكر جعل الجنوب وجها لوجه تجاه دول المركز الرأسمالي المتقدم - الشمال الغني .

ان وضع حد للحرب الباردة وسياسة المجابهة بين الدول الكبرى، والمباشرة في عملية نزع السلاح وتخفيض او الغاء أنواع معينة من الاسلحة، والاتجاه نحو حل النزاعات الاقليمية وغيرها بالطرق السلمية، ورفع شعار « تحويل الصناعات العسكرية الى صناعات مدنية » . . . ان كل هذا امر إيجابي وجيد ومطلوب، ويجب ان يمهّد الطريق لقيام تعاون دولي حقيقي - نظام اقتصادي دولي جديد (كما قررت الجمعية العامة للامم المتحدة في اواسط السبعينات) على اساس المنافع المتبادلة ومساعدة البلدان المتخلفة على النمو، والمساواة، واحترام السيادة الوطنية، وليس على اساس تحقيق مصالح الغرب في سعيه للهيمنة المطلقة على العالم، سيما بعد أن ساهم بصورة نشطة في تحولات أوروبا الشرقية الجذرية، وراح يضاعف جهوده، من خلال ادواته، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، لواد كل اتجاه او فكر تقدمي او اشتراكي في البلدان النامية، وتكريسها تابعا ورديفا، ومصدر ثراء له .

وعلى الرغم من خطوات الانفراج الدولي التي تحققت، بقيت القضايا الاساسية على حالها. فالصراع بين مراكز رأس المال قائم، والنهب الامبريالي مستمر، والفقر واليؤس يتعمقان وحالات احتلال اراضي دول اخرى مازال قائمة، ومشكلات وأزمات البلدان النامية مازال دون حل وتفاقم .

ان التطورات الضخمة التي حدثت على الصعيد العالمي قد أثرت تأثيرا مباشرا على وضع فصائل الطبقة العاملة في مختلف البلدان والاقاليم . فقد فرضت وتفرض عليها برامج تقشف وتناكل القيمة الحقيقية لاجورها، ويجري تخفيض اجزاء متزايدة من الاموال المخصصة للخدمات العامة في موازنات العديد من الدول، وتزايد نسب البطالة الكاملة والجزئية، التي شملت ولاول مرة منذ عدة عقود من السنين، عمال الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية . . . ونضيف الى ذلك أن التأثيرات السلبية للتطورات والتحولات الضخمة الجارية لا تقتصر، في تأثيرها على العمال وحدهم، وان كان تأثيرها عليهم اكثر من غيرهم، بل شملت وتشمل الاوضاع العملية والمعيشية لسائر الكادحين في المدن والارياف بمختلف مواقعهم وفتاتهم .

وطبيعي ان الوطن العربي لم يبق في منأى عن هذه التطورات الجارية على الصعيد العالمي ، بل تأثر بها بصورة كبيرة ، وساعدت عوامل داخلية على تعاضد هذا التأثير ، وبرزها الاجتياح العراقي للقطر الكويتي واحتلال أرضه ، وما نجم عن ذلك من حرب كارثية مدمرة كان ضحيتها الاساسية الشعب العراقي وأرضه وطاقاته الاقتصادية والعسكرية ، وكان من نتائجها تكريس وتنامي الوجود العسكري الاجنبي ، والامريكي خاصة ، في أقطار الخليج وفي مناطق أخرى من الوطن العربي ، وبات الوجود الاقتصادي والعسكري وغيره للدول الامبريالية وجودا مباشرا ، ولا يتم بـ « الواسطة » عن طريق الكيان الصهيوني كما كان يجري في السابق غالبا ، مع ما يحمل كل ذلك من مخاطر للوطن العربي ويؤثر على القرار الاقتصادي والاجتماعي ، وحتى السياسي ، العربي ...

ج - ان كل ما جرى ويجري على الصعيد العالمي والصعيد العربي من تطورات وتحولات يتطلب من العمال العرب ومن منظماتهم النقابية دراسة هذه التطورات والتحولات دراسة معمقة في مظاهرها وأسبابها ، وفي علاقاتها المتبادلة وتأثيراتها الايجابية والسلبية ، ليضعوا على اساس ذلك الخطط والبرامج والاساليب اللازمة لتعزيز الدفاع عن مصالحهم ومصالح الشعب العربي ، وأيضا مصالح عمال وشعوب البلدان الاخرى ، ذلك ان عملية التحويل الجارية في العالم تتطلب المزيد من تدويل نضال العمال العرب من خلال الاتصال ووضع برامج عمل وتعاون واتخاذ مواقف مشتركة مع منظمات ومراكز نقابية عمالية اخرى ، دولية واقليمية ووطنية .

ان دراسة المستجدات المطلوبة وفق منظور عالمي عربي ، وبالاتفاق من المبادئ والقناعات الراسخة ، التقدمية في ميناها ومعناها ، التي تضمنتها دستور وثائق المنظمة النقابية القومية الام - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، وشكلت اساس نضاله التقدمي المتواصل منذ تأسيسه قبل ستة وثلاثين عاما .

تلك مهمة نقابية بالغة الاهمية في الوقت الحاضر ، ذلك أن مجمل التطورات والمستجدات يزيد زيادة ضخمة في مسؤولية الحركة النقابية العربية ، قطريا وقوميا ، لانها في مواجهة تحديات ضخمة لاتطال العمال العرب وحدهم بل تطال الامة العربية ومستقبلها .

ان كثيرا من الاقطار العربية ، ومنها بعض الاقطار ذات التوجه التقدمي ، وقع ، بسبب مشكلاته وأزماته الاقتصادية والاجتماعية والديون الضخمة المترتبة عليه للخارج ، ضحية املاء الشروط من جانب دول المركز الرأسمالي من خلال « وصفات التكيف » التي يقدمها لهذه الاقطار صندوق النقد الدولي ، الذي يعمل والبنك الدولي ، باسم المصالح القوية - مصالح نادي باريس ولندن والدول السبع الاغنى « كما تقول لوموند ديبلوماتيك (42) . (ولقد تضمنت فقرة « الدائنية والمديونية العربية » شرحا مختصرا لسياسات الصندوق واساليبه ، والنتائج المترتبة على الاخذ بوصفاته ، وخاصة بالنسبة الى الجماهير الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة) .

ثم ان مواقع القطاع العام تراجع في اقطار كثيرة ، حتى في تلك التي كان يشكل فيها مركز الثقل في الاقتصاد الوطني ، وتتفاقم مشكلاته وأزماته ، ويتدرى باضطراب مستوى معيشة العاملين فيه . وفي مقابل ذلك تنعز وتزول باضطراب مواقع رأس المال المحلي وغير المحلي وتتزايد بسرعة في مختلف

فروع الاقتصاد الوطني، حتى في الفروع التي كان القطاع العام هو المسيطر فيها كليا أو له فيها النظم الرئيسي. وبدأت تنمو بسرعة المشروعات المشتركة مع رأس المال الخارجي... وطبيعي أن مشاركة رأس المال الخاص في عملية البناء الاقتصادي والتنمية ظاهرة موضوعية وطبيعية، والتعددية الاقتصادية ظاهرة موضوعية مثلما هي الحال بالنسبة إلى التعددية السياسية، ولكن بشرط أن يتم ذلك في إطار خطة للاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية العلمية والمتوازنة بإشراف الدولة وبقيادة القطاع العام، خطة تتضمن مؤشرات لقطاعات الملكية المختلفة يجب تنفيذها بما يؤمن التطور المتكامل، ذلك أن رأس المال الخاص، وبحسب القوانين التي تحكم نشاطه، يهدف أساسا إلى تحقيق الأرباح السهلة والسريعة والكبيرة، وهذا ما يتجلى بالدرجة الأولى قطاعات الخدمات والسمرة والوساطة والتجارة الخارجية... حيث ينشط رأس المال الطفيل بالدرجة الأولى. لقد كثرت، في الآونة الأخيرة، وفي مختلف الأقطار، اتجاهات وسياسات تشجيع الاستثمار الخاص وتقديم التسهيلات المغرية لأفراد القطاع الخاص، ولكن بدون أن يرافق ذلك، غالبا، بتقديم تسهيلات مماثلة للقطاع العام. وأن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على مثل هذه السياسات ذات أثر سلبي على التنمية المتوازنة وعلى مصالح الجماهير الواسعة، ويجرى في الآن ذاته، شن هجوم متواتر ليس فقط على الملكية المجتمعية العامة ممثلة في القطاع العام، بل أيضا على مجمل التوجه الاقتصادي - الاجتماعي التقدمي في بعض الأقطار العربية، هجوم على الفكر الاشتراكي وتزيين، في الآن ذاته، للاقتصاد السوق أي للنظام الرأسمالي، مع الزعم بأن هذا هو سبيل الخلاص من المشكلات والأزمات، وتوفير الانتعاش والتطور الاقتصادي. ويستغل المهاجرون، في هذا السياق، وبحماسة بالغة، التحولات الانقلابية - انصح التعبير - في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية...

والعمال، وحركتهم النقابية، يدركون أن خلاصهم وخلاص شعوبهم الحقيقي إنما يتم في طريق التحولات الاقتصادية والاجتماعية التقدمية، المؤدية إلى بناء الاشتراكية في آخر المطاف. وعلى ذلك فإن فشل التطبيق الاشتراكي في دولة أو مجموعة دول لا يعني أبدا سقوط الاشتراكية كمقيدة وهدف لدى مئات الملايين من عمال وكادحي الوطن العربي والعالم.

د - ليس في الامكان وفي إطار دراسة مكثفة، وليس في نيتنا أن نقدم مجموعة من المهات للمنظمات النقابية العربية، وذلك لسبب بدهي وهام هو أن صياغة مثل هذه المهات من مسؤولية واختصاص المنظمات النقابية نفسها، وخاصة المنظمة القومية الام - الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ولدينا قناعة راسخة بأنها وأنه على قدر هذه المسؤولية الجلية الشأن، حسبنا هنا أن نقترح بعض العناصر - انصح التعبير، بعض المظاهر والظواهر التي يجب التوقف عندها وتحليلها وصياغة المهات واتجاهات العمل النقابي إزاءها على المستويين القطري والقومي، ونقول « بعض » ولا نقول « كل » ليس فقط لأنه ليس بقدرة دارس واحد الاحاطة بها، بل أيضا، وهذا هو الالم، لأن الحياة في حركة دائمة، وهي تقدم في كل يوم ظواهر جديدة تستحق الدراسة والتحليل والتحديد للمهات والسياسات المناسبة. ان مجمل ماسبق يبين ان العمل النقابي يقدو اكثر عمقا وتعقيدا، وبالتالي يجب في اساليب النضال النقابي ان تغدو اكثر تنوعا وديناميكية وشمولا. ان واقع العمل والنضال النقابي

الذى ارتكز على معطيات اقتصادية واجتماعية شبه مستقرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية على مدى سنوات طويلة و« تكيف » معها، يواجهه في الوقت الحاضر تحديا نوعيا كبيرا بسبب المستجدات الضخمة التي حدثت في بضع السنوات الاخيرة.

ان المتغيرات الجذرية على صعيد العالم قد أثرت على الحركة النقابية في العديد من البلدان، وخاصة في اوروبا الشرقية، كما أثرت على بعض المراكز النقابية الاقليمية والدولية والمهنية الدولية. فقد حدثت انقسامات كبيرة في صفوف الكثير من المنظمات مع ما ترتب على ذلك من توجهات وسياسات متباينة، واحيانا متناقضة، وهذا الامر يتطلب من العمال العرب ومنظماتهم النقابية دراسة هذه المستجدات بهدف تنسيق العمل والمواقف مع العديد من المنظمات المذكورة بما يليى طموحات واهداف الطبقة العاملة بشكل عام.

وان الانفتاح الواسع على رأس المال المحلي والاجنبي والمحاولات الجادة لتصفية القطاع العام في العديد من الاقطار باعتبار ذلك السبيل الوحيد لتخطي الصعوبات وتحقيق التنمية، كما يزعم اصحاب هذا النهج، يتطلب التركيز على دراسة مسائل التعددية الاقتصادية، ودور القطاعات المختلفة في الاقتصاد، مع التنويه بأن البنى الاقتصادية، ولا سيما الفروع القاعدية الاقتصادية في الاقطار العربية انما اقيمت تمهيدا، وبدرجة حاسمة من قبل الدولة وبواسطة القطاع العام. والدولة لجأت الى هذا الاسلوب بعد فشل، أو لنقل « عدم اقدام » القطاع الخاص على المساهمة في بناء هذه الفروع القاعدية لعدم وجود مصلحة مباشرة له فيها. ان رأس المال هو الاقدم تاريخيا. في اقطارنا كما في باقي البلدان، وان ولوج الدولة ميدان العمل الاقتصادى قد تم أساسا وفي الاقطار العربية جميعا، بسبب احجام هذا الرأس مال عن تحقيق تنمية متوازنة، ومع ذلك فان هذا لايعني فقط الدفاع عن القطاع العام باعتباره الوعاء الأساس لتحقيق عملية التنمية والمليى الرئيس لاحتياجات الجماهير والوعاء الواسع لتأمين فرص عمل جديدة، بل يعني ايضا ضرورة كشف ونقد التشوهات والعقبات التي اعترت القطاع العام وأدأت الى ترهل الكثير من مؤسساته، والعمل على ازالتها، وتأمين مستلزمات تطوره بنجاح.

ومن جهة اخرى فان انتشار الأنشطة الفردية الخاصة يتم اساسا عبر منشآت وورش صغيرة ومبعثرة يستخدم كل منها عددا غير كبير من العمال، وهذا لايعني بالطبع عدم قيام منشآت كبيرة نسبيا بصورة شركات خاصة أو مشتركة، تضم اعدادا هامة من العمال، الأمر الذى يتطلب في الحالتين جهودا كبيرة من النقابات كي تتعرف على مواقع عملهم وتدرس اوضاعهم وتجاهلهم الى العمل النقابى المنظم.

وبعيدا عن الضبابية واختلاط الأوراق والرؤى حول سبل التطور الاقتصادي والاجتماعي، فانتا نرى ان التطور الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي يرتكز اولا، وبالدرجة الحاسمة. وعلى تطوير فروع لانتاج المادى (خاصة الصناعة والزراعة) وتمهيدتها على اساس الاعتماد على الذات، واستهداف مصالح الجماهير. وفي مقدمتها العمال والكادحون الآخرون وخاصة في الريف، لان ذلك هو الأساس لتطوير الاقتصاد الوطنى برمته، وتحقيق تحرره من التبعية، وإرساء القاعدة الحقيقية لتطوير فروع الاقتصاد الأخرى وفي مقدمتها فروع الخدمات، وتحقيق العدالة الاجتماعية. وطبيعى انه

يوجد للتقنيات أو يجب ان يوجد دور بالغ الاهمية تؤديه او يجب أن تؤديه من اجل تحقيق تنمية كهذه تؤدى في آخر المطاف الى بناء مجتمع التقدم والاشتراكية، وعلى ذلك فإن النضال النقابي يتحقق عبر قنوات متعددة ومتوازنة متكاملة لبعضها بعضا، فالمطالب العالية والنقابية لا تنحصر، ولا يمكن ان تنحصر في اطار تحقيق العمالة الكاملة، والاجور المتطورة غير المتأكلة، وفي توفير شروط الصحة والسلامة المهنية، وتأمين الخدمات اللازمة للعمال في اماكن العمل الخ... لان الاكتفاء بمثل هذه المطالب يعني، في الواقع، اعطاء صك براءة وديمومة للعلاقات الرأسمالية التي تتعزز حاليا، ذلك أن جملة المطالب السابقة وغيرها هي، في اساسها، مطلوبة، وان تحقيقها، ولو تم بصورة كاملة، لن يغير، في الحقيقة، من طبيعة العلاقات الرأسمالية السائدة او التي تسود، وسيبقى العمال أجراء، وسيبقى الاغنياء أرباب عمل مستغلين، اى سيدوم الاستغلال.

فهذا النضال المطلي يرفده او يجب ان يرفده ويكملة نضال على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي، وعلى المستوى الفكرى، بهدف تحقيق أهداف العمال وسائر الجماهير الشعبية في آخر المطاف.

ان ثمة ضرورة قصوى للتصدى للقوى المناهضة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي ولفكر هذه القوى. وهذا ما يتطلب دراسة مناحي هذا الفكر وتحليلاته، اضافة الى ذلك ضرورة الدراسة المعمقة للادوات والاليات التطبيقية لهذا الفكر، ومنها، مثلا، فهم وتوضيح آلية الاستغلال الرأسمالي والسبل المؤدية الى تعطيلها، وكشف الاسباب الرئيسية لظاهرة تفاقم المديونية للخارج ولـ « ايداع » الاموال العربية في الخارج وكيفية استعادتها، وتحليل عناصر وصفات صندوق النقد الدولي الخاصة بـ « التكيف واصلاح المسار الاقتصادي » وتوضيح اسس واساليب التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، بما في ذلك تبيان أهمية تدخل الدولة الاقتصادي عن طريق القطاع العام كسبيل رئيسي للتخلص من التخلف والتبعية، وتحليل وضوح سبل المواجهة لمصالح وسائل ضغط وابتنزاز القوى الخارجية، ومن ضمنها الكيان الصهيوني الدخيل، وتحليل اسباب تصاعد الصراعات المذهبية، وكذلك القومية المتعصبة، وتحديد اساليب التصدى لها، باعتبارها إحدى ادوات الامبريالية لالهاء اشعوب عن مشكلاتها الاساسية، وعن طريق تطورها المستقل وتعميق وتأييد تبعيتها (وهذا ما يلاحظ بصورة خاصة حاليا في الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وغيرها)، وتبيان آليات قيادة وإدارة الاقتصاد الوطني وسبل تحقيق المشاركة العمالية والنقابية فيها، وآليات العمل الاقتصادي العربي ومؤسسته وأداته في جامعة الدول العربية وفي اطارها، وسبل الاستفادة منها لتحقيق التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي في اطار ثنائي او متعدد الاطراف أو جماعي وصولا الى التكامل الاقتصادي العربي، وسبل الضغط على الحكومات العربية لتنفيذ ما التزمت به في مؤتمرات القمة العربية، وخاصة في مؤتمر القمة الذي انعقد في عمان عام 1980. وبصورة اخص لتنفيذ ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي تبناه المؤتمر...

تلك بعض العناوين، او بعض المظاهر والظواهر التي تستحق مع غيرها وقفة جدية مطولة بهدف استنتاج المهام المناسبة للحركة النقابية العالية على المستويين القطري والقومي ليتمكن، بالتعاون مع قوى المجتمع العربي الأخرى، بالتقدم والتحرير الاقتصادي والرخاء الاجتماعي، ويتمحق التكامل والوحدة العربية في آخر المطاف.

الهوامش

- (1) مجلة « العمال العرب » العدد 287 ايار 1989 ص 76 - 77
- (2) مستقاة من دراسة الدكتور محمد محمود الامام « دراسة نقدية للتجارب التنموية في الاقطار العربية » التي قدمها الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب الكويت 8 - 10 / 2 / 1988
- (3) د. عبد الله حمد المجمل الصناعة في الوطن العربي (الانجازات والتحديات) « دراسة قلمت الى المؤتمر الثامن لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 8 - 10 / 2 / 1988) ص 5
- (4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1984 و 1986
- (5) « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 » الجداول 3 / 3 ص 240
- (6) المصدر السابق
- (7) المصدر السابق، و د. عبد الصاحب علوان « أزمة التنمية الزراعية العربية ومآزق الامن الغذائي العربي » (دراسة مقدمة الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب - الكويت 8 - 10 / 2 / 1988) ص 5
- (8) د. حسن فهمي جمعة « القطاع الزراعي وقضايا التنمية في الوطن العربي » ص 5 دراسة مقدمة الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 8 - 10 / 2 / 1988)
- (9) « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 »، الجداول 6 / 1 ص 307
- (10) المصدر السابق
- (11) المصدر السابق ص 310
- (12) د. رمزي زكي « العالم العربي بين فغ الاستنادة المقرطة وفغ الدائنية الضعيفة » دراسة قلمت الى المؤتمر العاشر لاتحاد الاقتصاديين العرب (الكويت 8 - 10 / 2 / 1988) ص 5
- (13) « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 » ص 312 و 314
- (14) المصدر السابق ص 138
- (15) المصدر السابق ص 139
- (16) د. رمزي زكي ص 56 - 59
- (17) رأى للدكتور اسحاق سفر في « الندوة الدولية حول اوضاع العمال المهاجرين والمتقنين العرب في اوربا » التي انعقدت في مونس في بلجيكا في آذار 1985، انظر مجلة « المستقبل العربي »، العدد 79 (1985/9)، ص 152
- (18) د. جورج القصيفي « نحو سياسة لتنمية القوى العاملة الموطنة في مجلس التعاون الخليجي » مجلة المستقبل العربي، العدد 114 (8 / 1988)، ص 66
- (19) د. عمر الخطيب « التنمية والمالة الأجنبية في دول الخليج العربية » مجلة « شؤون عربية »، العدد 42 (6 / 1985)، ص 186 - د. هنري عزام « تنمية القوى العاملة في الجماهيرية العربية الليبية »، مجلة « المستقبل العربي » العدد 67 (9 / 1984) ص 123.

- (20) المصدر السابق (د. عمر الخطيب) ص 186 و 177 (والباحثان هياج. بيركس وك. سنكلير)
- (21) المصدر السابق (د. عمر الخطيب)، ص 186 و 177 (والباحثان هياج. بيركس وك. سنكلير)
- (22) يقدر الباحث المغربي د. مصطفى قباح أنه يشتغل في أوروبا الغربية أربعة ملايين عامل و 200 ألف كفاءة عملية عربية (انظر التقرير عن « أعمال الندوة حول أوضاع المهاجرين العرب في أوروبا »، المنشور في مجلة « المستقبل العربي » العدد 79 (9 / 1985)، ص 158). ويقدر البروفيسور الفرنسي ادمون جون العدد ب 4,5 ملايين عامل و 200 ألف كفاءة علمية عربية (المصدر السابق) ص 153 - 154
- (23- 26) المصدر السابق، ص 153 - 156
- (27) « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986 » ص 191
- (28) المصدر السابق، ص 192
- (29) المصدر السابق
- (30) « التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1990 » ص 374
- (31) الملمش 27، ص 197
- (32) « الأهرام الاقتصادي » العدد 903/أيار 1986
- (33) الملمش 30، ص 369
- (34) المكتب المركزي للإحصاء : المجموعة الإحصائية الفلسطينية العدد الرابع 1983، ص 32
- (35) أحمد أسعد « التوجه الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة » مجلة الحديد حيفا حزيران 1987، ص 40 (وارد ضمن دراسته ابراهيم عبد الكريم « التنمية والتبعية في ظل الاحتلال الإسرائيلي » مجلة الوحدة « أيار 1988، ص 122 - 123
- (36) ابراهيم عبد الكريم « التنمية والتبعية في ظل الاحتلال الإسرائيلي » مجلة « الوحدة » أيار 1988، ص 123.
- (37) المصدر السابق، ص 126
- (38) الملمش 30، ص 177
- (39) صحيفة الدستور الأردنية، 1986/11/29
- (40) الملمش 30
- (41) صحيفة الدستور، 1986/11/29
- (42) ابراهيم عبد الكريم . . . بالنسبة الى نسبي عام 1867، أما نسبتا عام 1981 فمأخوذتان من دراسة د. محمد النحال « الشعب الفلسطيني : ارقام وبيانات وإحصاءات ».
- مجلة « شؤون عربية » العدد 44، كانون الأول 1985 ص 144.
- (43) الملمش 30
- (44) الملمش 30
- (45) نقلا عن صحيفة « البعث » السورية، العدد 1257 تاريخ 1991/10/1

رؤية نقابية لتوجهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية

إعداد الأستاذ : أديب مبرو

مقدمة :

تعتبر أزمة المديونية الخارجية وخاصة تلك المترتبة على البلدان النامية من أخطر المشكلات التي تواجهها هذه البلدان ، وامتداد أضرارها وآثارها الراهنة والمحتملة على شعوب واقتصاديات وتنمية هذه البلدان وتفاقمها لحد التهديد بشيخ أزمة اقتصادية ونقدية تطلال الاقتصاد العالمي بمجمله ، وخاصة مايمكن أن تلحقه هذه الأزمة بالاليات وهي - اصلاحهشة - التي كانت وما زالت تسير الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

إن وقوع الاقطار العربية بشكل خاص والبلدان النامية بشكل عام في فخ المديونية أدى لعجزها عن تسديد أصول الديون والوفاء حتى باقسط الفوائد المترتبة عليها .

وتشير بعض الوثائق الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة « بأن حجم المديونية المتزايد باستمرار قد بلغ 1022 مليار دولار في عام 1987 » وتنامى ليصل إلى 1341 مليار دولار في عام 1990 .

وقد جاء هذا الفخ وبهذا الحجم الكبير من المديونية وبهذه النتائج المحدودة والقاصرة التي نجمت عن توظيف واستثمار وانفاق الديون في البلدان النامية المستدنية نتيجة عدد من الدوافع والاسباب يمكن ان ندركها ونستوعبها اذا تعرفنا على خلفية وحقيقة دوافع وواقع واهداف وظروف الدائنين والمدينين ، ولصالح من كانت هذه الديون ؟ وأى الاشكال أخذت ؟ وكيف وأين استثمرت أو انفقت ؟ وما هو نصيب التنمية الاقتصادية والاجتماعية منها ؟ وما هو نصيب الطبقات المنتجة والشعبية من ثمار توظيفها أو انفاقها ؟

وماهي الخطوات العملية لاختراج اقطارنا وبمجل البلدان النامية المدينة من هذا المأزق الكبير ؟ وماهي رؤية وموقف الطبقة العاملة ومنظمتها النقابية من هذه الازمة التي تنعكس عليها وعلى حياتها بشكل أساسي ومباشر ؟ ؟ .

في ظروف نشأة وأسباب وآثار المديونية :

انطلاقاً من مجمل هذه التساؤلات وفي صدد محاولة إعادة بناء وتركيب الاطار العام الشمولي لفهم هذه الازمة وبالتالي امكانية الاجابة عن التساؤلات المطروحة التي تدخل في اطار اهتمامات ومهم عملنا وحركتنا النقابية لا بد لنا من التأكيد على عدد من الحقائق التي تناولها وأشار إليها العديد من الباحثين المختصين وهما :

1 - اقدمت الجهات الدائنة على المسارعة والتباري لتقديم القروض والادانة وبهذا الحجم نتيجة حاجة الدول الصناعية المتقدمة والاقتصاد الرأسمالي العالمي الى تنشيط استرجار وتصريف انتاجها وتوسيع حدود ملكياتها المالية وترسيخ وتطوير امبراطورياتها المالية العالمية

2 - حاجة ومتطلبات التنمية المشوهة والتابعة في البلدان النامية المستدنية .

3 - السياق الاقتصادي الاجتماعي السياسي الذي تتم فيه علاقات الدائنة والمديونية وموقع ودور الدائنين والمدينين في الاقتصاد العالمي وعلاقات التبعية والنمو اللامتكافئ السائدة في ظل السيطرة الأجنبية والتبعية للخارج ومع الاقتصاد العالمي .

4 - بروز ظاهرة التدويل المتعاطم لرأس المال ونشوء حالة من التوليف والاندماج والوحدة المتشابكة بين وحدات الانتاج على المستوى العالمي وبينها وبين المؤسسات المصرفية العالمية وتعتبر صيرورتها وتناميها في حالة أزمت تراكم رأس المال في العالم الرأسمالي كما حدث في السبعينات من هذا القرن .

5 - نشؤ أزمة انتاج فائض القيمة ومظاهر تدويل عملية إعادة الانتاج والدور المتزايد للشركات الاحتكارية الدولية في الاقتصاد الرأسمالي وتشكل رأسمال نقدي فائض في الفروع الانتاجية ذات الديناميكية العالية وحاجة نمو رأس المال المالي الى اسواق وساحات واستثمارات خارجية كمجالات للتراكم والربح .

6 - ان معاناة الرأسمالية الاحتكارية والدول الصناعية المتقدمة من أزمة الكساد التضخمي منذ بداية السبعينات دفعها لاستخدام القروض لتخفيف أزمة الكساد ذلك ان القروض الضخمة التي قدمتها للبلدان النامية كانت المدخل وقد أدت عملياً الى زيادة صادرات السلع الغذائية والاستهلاكية، وبعض ادوات ومستلزمات الانتاج المصنعة من الدول الدائنة الى الدول المدينة ذلك لان الجزء الاعظم من تلك القروض كان مقيداً ومشروطاً بشراء سلع وخدمات من الدول المانحة للقروض .

7 - طبيعة التشكيلات الاقتصادية - الاجتماعية في البلدان النامية كامتداد طبيعي للرأسمالية وكأطراف متخلفة تابعة ومتوضعة على النطاق العالمي للرأسمالية، وكذلك طبيعة المؤسسات والاسواط الحاكمة المسيطرة في هذه البلدان النامية وسياساتها وتوجهاتها الاقتصادية والانائية وعلاقتها بالداخل والخارج وتعاطم اتفاقها الحكومي وغير المنتج يقودنا الى الاعتراف بأن مسؤولية الازمة الراهنة للمديونية الخارجية للبلدان النامية تقع على عاتق الدائني المستغلين تاريخياً لشعوب وخيرات البلدان النامية أولاً، ولكنها تقع ايضاً على عاتق المدينين، وخاصة الاسواط الحاكمة والبيروقراطية الحكومية والطبقات، والفئات الطفيلية، والكومبرادوية غير المنتجة .

8 - ان الحجم الفعلي للديون الخارجية للبلدان النامية المدينة ومنها اقطارنا العربية أكبر من الأرقام المنشورة من قبل الهيئات المتخصصة والمتاحة اعلاميا وذلك لانها لا تتضمن عدة عناصر واشكال من الديون هذا بالإضافة لحجم الديون العسكرية المترتبة على العديد من هذه الاقطار.

ففي الوقت الذي نشرت المعطيات الاحصائية بان الديون الخارجية لاقطار العربية في عام 1987 مثلا بلغت 123 مليار دولار كان الرقم الفعلي للديون في العام المذكور يبلغ حوالي 200 مليار دولار وقد ذكر اتحاد البنوك العربية والفرنسية في باريس في دراسة سرية اجراها بان مجموع ديون العالم العربي يبلغ حوالي 208 مليار دولار في حين ان اصوله في الخارج تبلغ 670 مليار دولار.

9 - التأثير المتبادل للعوامل الخارجية والداخلية المسببة لازمة المديونية الخارجية لاقطارنا العربية مع أهمية وموضوعية التأكيد على الحقيقة المرة القائلة بأنه رغم أهمية العوامل الخارجية وضرورة التصدي لها إلا أن العوامل الداخلية والأوضاع القطرية والعربية هيأت المناخ المناسب لفعل العوامل الخارجية وسهلت مهمتها في الحاق الأذى والضرر بالمواد الاقتصادية والبشرية والمالية العربية وان النمو المتصاعد في اعباء خدمة الديون الخارجية متركز على مجموعة محددة من الاقطار العربية وتتطلب من هذه الاقطار المدينة تخفيض نسبة كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي لمواجهة خدمة الدين (الاقساط + الفوائد) مما يؤثر على معدلات نمو ناتجها وعلى معدلات التنمية ويدفعها الى المزيد من الاقتراض الخارجي وهذا الاقتراض سيعمق ويقاوم الآثار السلبية للفروض الخارجية على الاقتصاد المدين اجمالاً وعلى بعض المتغيرات والظواهر الاقتصادية الهامة وخاصة التالية :

أ - الأثر على معدل الادخار المحلي .

ب - وعلى عجز ميزان المدفوعات .

ج - وعلى القدرة الذاتية على الاستيراد .

د - وعلى الانتقال الصافي للموارد الأجنبية .

هـ - وفي هيمنة قطاع التجارة الخارجية على النشاط الاقتصادي وتطبيق السياسات الفاشلة في التجارة الخارجية والنقد الأجنبي وتهريب الأموال للخارج والاتجار بالعملة الصعبة في السوق السوداء والانخفاض الكبير وعدم ثبات أسعار الصرف المالية .

و - والتضخم الداخلي وانخفاض الطاقات الانتاجية للبلدان الراحة تحت عبء الديون وتأثير ذلك ليس على الصادرات فحسب بل وعلى إجمالي الناتج العام .

ز - فشل وتغير انماط ونتائج التصنيع والتنمية القطرية المجزأة واستئثارها للتبعية والتكامل مع البلدان الغربية الدائنة والاقتصاد الرأسمالي العالمي بدلاً من توجيهها وامكانية تكاملها مع اقتصاديات الاقطار العربية الأخرى .

ح - اثر الاقتراض على المواد الغذائية وغلاء المعيشة وانخفاض المستوى الحياتي للجماهير الشعبية وفوق الدخل المحدود بشكل عام الطبقة العاملة في المدن والأرياف بشكل خاص .

10 - يشكل نظام التجارة الدولية والتبادل غير المتكافئ العقبة الكأداء في امكانية وفاة الدول النامية بالتزاماتها المالية والتدلي المريع لاسعار المواد الأولية الرئيسية التي تصدرها الاقطار النامية حيث اثبتت

دراسة لمنظمة الزراعة والاغذية التابعة للامم المتحدة بأن السعر الحالي لبعض المنتجات الاساسية التي تصدرها البلدان النامية هوائي مما كان عليه قبل عشرين عاما وإن الممولين والبلدان الصناعية المتقدمة يمارسون سياسة تصليب وتعت في مفاوضاتهم مع البلدان النامية في مجال التبادل لصالحهم ويصرون على ضمانات مشددة ويقحمون « صندوق النقد الدولي » في تدخلات متواصلة لتوجيه اقتصاديات البلدان النامية المدينة وقد حلل الرئيس الكويتي / فيديل كاسترو في كتابه الازمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم « هذا الوضع منوها بأن البلدان الرأسالية المصنعة تستغل واقع مماثل به البلدان النامية من وطأة الديون الخارجية الخلق نوع جديد من التبعية المبطنة مما ينال من سيادة الدول النامية ، « والواقع أن اقطار العالم الثالث تعاني عجزا في موازينها التجارية لدرجة ان ثمة خبراء متخصصين يرون أنه لايمكن لهذه الاقطار ان تستطيع تسديد ديونها الخارجية مالم تمهلها الدول المتطورة لتحقيق فائض تجاري سنوى في حدود 60 مليار دولار.

لكن مثل هذه المقترحات اصطدم وبعطدم بمواقف وسياسات البلدان الصناعية الدائنة التي ترسخ النظام غير العادل للتجارة الدولية والتبادل غير المتكافئ» .

ويؤكد بعض الباحثين بأنه ما من بلد نام الا وتعرض اقتصاده لموجة تدهور الاسعار مما قاد الى تقلص مريح للعائدات وزاد من حدة الآثار المترتبة على ارتفاع الفوائد على القروض الدولية والغلاء الفاحش لأسعار المنتجات المصنعة التي تبيعها الولايات المتحدة الامريكية والمنظومة الاقتصادية الاوربية واليابان .

ولعل من بين أكثر الدلالات وضوحا بهذا الصدد تقديرات سكرتير مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية الذي قال :

« لو تم تصنيع عشر من المنتجات التي صدرتها البلدان النامية عام 1975 على شاكلة منتجات شبه محضرة لحصلت هذه الاقطار على عوائد في حدود 45 مليار دولار عوضا عن 9 , 17 مليارا تلقتها مقابل تلك الصادرات . »

هذا وكان المؤتمر الاول لرؤساء وحكومات البلدان غير المنحازة قد حدد مهام البلدان غير المنحازة (وهي من البلدان النامية) على انها ازالة عدم المساواة في المجال الاقتصادي الناجمة عن التركة الاستعمارية والامبريالية واقامة علاقات عادلة في مجال التجارة ووضع نتائج الثورة العلمية التقنية في خدمة التطور الاقتصادي بهدف اعادة العدالة الاجتماعية في الساحة الدولية . «

ومنذ ذلك الحين اصبح النضال من أجل القضاء على الاستثمار الاقتصادي احد الانجماهاات الاساسية لنشاط حركة عدم الانحياز وخاصة في غضون المرحلة التي باتت تشد البلدان الغربية والمؤسسات المالية الدولية التابعة لها أكثر فأكثر انشطة الديون الخارجية القاسية حول عتق العالم الثالث بشكل عام وجماعية الشعبية وعياله وفلاحيه بشكل خاص .

اضواء على حلول ومعالجات المديونية الخارجية :

ان تراكم وتفاقم المديونية وامتدادات وتشابك أثارها ونتائجها على البلدان المدينة والدائنة وعلى

يجمل العلاقات الاقتصادية الدولية بالاضافة الى ان الاحداث والايام قد تكشف لجميع الفرقاء المعنيين استحالة حل هذه المسألة من قبل فريق واحد بمفرده وحسابه دون تعاون وتجاوب بقية الفرقاء وأخذ مصالحهم وأوضاعهم بعين الاعتبار بالاضافة الى ثبوت استحالة حلها بالحيل الفنية المصرفية والمالية والاقتصادية كل ذلك مع ما شكلته مسألة المديونية من خطورة على النظام الاقتصادي العالمي قد أدى الى تحول هذه المسألة من مسألة اقتصادية فنية بحثة الى مسألة سياسية تمس جميع الدول بما فيها الدول الرأسمالية ذاتها ومن هنا فقد تعددت وتنوعت الحلول المطروحة واختلفت في مضامينها وخلفياتها وفي النتائج التي يمكن ان تسفر عنها هذه الحلول باختلاف الفرقاء المعنيين وتباين مصالحهم ويمكن القول بأن هذه الحلول المطروحة تندرج حسب رأي بعض الباحثين تحت عناوين الاتجاهات التالية :

- 1 - الحلول الاقتصادية الفنية
- 2 - الحلول السياسية الجذرية
- 3 - اقتراحات حلول سياسية وسيطة

واذا كانت المصارف والشركات الرأسمالية والمؤسسات المالية الدولية الاحتكارية لم تستطع أو بتعبير أدق ليست راغبة وقادرة ان تقدم وتطرح حولا ومقترحات معقولة ومقبولة للبلدان النامية المدينة ذلك لانه من خلال ركضها وراء امتيازاتها ومصالحها والارباح هي غير قادرة على إيجاد حل مقبول حتى لها .

وفي المقابل طرح بعض القادة والمنظرين الثوريين بان الحل الجذري هو إلغاء الديون والتصدي الجماعي من قبل الدول النامية المدينة لمشكلة إلغاء ديونها الخارجية بل وإقامة الجبهة الموحدة فيها من أجل هذا الحل ومن أجل التصدي للاستعمار الجديد كحل نهائي .

ولكن في منتصف المسافة الفاصلة بين هذين البعدين (حلول فنية تصب في صالح الدائنين وديمومة استغلالهم ونظامهم الاقتصادي الجائر من جهة وإلغاء الديون وجبهة ثورية من المدنيين للقضاء على الاستعمار الجديد من جهة مقابلة) ظهرت مقترحات ذات طبيعة معتدلة لحل أزمة الديون وتلوح هذه الاقتراحات في إطار « النظام الاقتصادي الدولي الجديد » الذي دعا اليه الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في مؤتمر عدم الانحياز عام 1974 .

ومن أجل إلقاء المزيد من الضوء على الخطوط العريضة لكل من هذه الاتجاهات المطروحة كحلول سنحاول في الفقرات التالية استعراضها بإيجاز .

اتجاهات الحلول المقترحة من الدول الغربية المدينة « ووصفات »

صندوق النقد الدولي :

كثرت المقترحات والمشاريع المقدمة من المؤسسات والهيئات المعنية في البلدان الغربية الدائنة ومن الباحثين الذين يدورون في فلكها ولخدمتها من أجل حل أزمة المديونية وهذه المشاريع صحيح أنها كانت عديدة وكثيرة ولكن الأعمال الملموسة والاجراءات المتخذة فليس فيها شيء مما يذكر .

ويمكن القول بأن مضمون ومجاور هذه المشاريع والمقترحات كانت تدور في إطار عدد من الحلول والاجراءات التي ستأتي على الاشارة إليها وبالاتجاهات التالية :

1 - زيادة مقادير قروض البنوك التجارية وصندوق النقد الدولي الى 15 دولة من كبريات الدول المدينة في العالم ولكن في حالة ما اذا وافقت هذه البلدان على اجراءات تغييرات في بنيتها الاقتصادية بهدف توسيع نطاق اقتصاد السوق .

2 - تم طرح فكرة تخفيض عبء الديون عن تلك البلدان التي ابدت استعدادها لاجراء الاصلاحات وقد حظيت هذه الفكرة التي طرحها السناتور بيلي بريدي على تأييد واسع في الكونغرس الامريكي عام 1986 بيد أن هذه المبادرة تحطمت على صخرة لامبالاة وموقف البنوك والاحتكارات المتعددة الجنسيات التي لا ترى في هذه القضية مصيبة بقدر ما هي فرصة جيدة لتحقيق مخططاتها البعيدة المدى تحقيقاً عملياً .

3 - طرح المصري ريمردي فريس فكرته الخاصة لايجاد ماساء « أفضل » طريق لخراج افريقيا من أزمة الديون بفكرة « حصص الاسهم » ولقت فكرته تأييداً وقبولاً واسعاً أثناء الاجتماع السنوي لممثلي كبريات البنوك الأمريكية واقروا « ان السبيل الوحيد المقبول لديهم هو مواصلة استراتيجية الديون ببدعة جديدة هي تحويل التزامات ديون بلدان العالم النامي ومنها الافريقي الى حقائق للتوظيفات الاستثمارية » .

ويعني التحويل استبدال جزء من الديون الخارجية - مع خصم لا يستهان به عادة - برزمة اسهم أي شركة كانت في البلد المدين - وغالباً مايكون ذلك مشروعاً من مشروعات الدولة - وهذا المستثمر المالي الاجنبي (الذي يكون الاحتكار المتعدد الجنسيات) يسوى حساباته الخاصة بمظروف الاسهم هذا ليس مع البلد وانما مع مقرضه .

وينظر الباحثون المتخصصون لقضايا تنمية البلدان النامية ومصالح شعوبها بان هذه الافكار والمشاريع والحلول وفي ظل هذا التشابك والتداخل بين الرأسمالي الصناعي والرأسمالي المصرفي الاحتكاري بهذه الدرجة السائدة والذي غالباً ماتكون هذه العملية من الشؤون الداخلية للبنوك والاحتكارات المتعددة الجنسيات ، ويربح من هذه العملية الجميع ماعدا الطرف المدين وهو البلد النامي الذي يعاني البؤس والفاقة والعجز ويؤكد المختصون على أن تغيير وجهة المديونية الخارجية للبلدان النامية المدينة على اساس عملية التحويل يعني بالنسبة إليها ليس واحداً ممايلي فقط بل جميع وسلسلة التحولات والغايات التالية :

أ - تقليص قطاع الدولة وتخفيض نفقات الدولة والانقاص من مبادرات الدولة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

ب - ارتفاع الضرائب وتجميد الاجور وتخفيض قيمة العملة الوطنية .

ج - تقليص النفقات على الحاجات الاجتماعية وانخفاض مستوى معيشة جماهير الكادحين وتزايد البطالة وعدم الاخذ بعين الاعتبار الابلاردونية المالية بالنسبة لتقييم عمل ونتائج المؤسسات والمشروعات .

د - تطوير نشاط الملكية الخاصة .

هـ - دعم تكوين وتنشيط البرجوازية (الكبرادودية والبيروقراطية والطفيلية) كقوى مسيطرة اقتصاديا وسياسيا في مجتمعاتها وكقوى مساعدة في تعميق العلاقات الاستغلالية للاستثمار الجديد في البلدان النامية.

و- ضمان ظروف مواتية لتوظيف الرأسمال الاجنبية.

ز - اعادة توزيع المواد الى الفروع الاقتصادية التي تصدر السلع الى الخارج.

اتجاهات الحلول المقدمة من قبل الدول النامية الحديثة :

وبالمقابل تقف البلدان النامية موقفا آخر من حل مشكلة ديونها الخارجية وطرحت عددا من المطالب التي تتمحور اساسا حول :

أ - اعادة تنظيم النظام المالي الدولي.

ب - مسؤولية البلدان النامية عن اصلاح امور اقتصادها.

ج - رسم برنامج أولويات الإصلاح الاقتصادي الواقعية باتجاه ماليي :
1 - النهوض بالزراعة.

2 - حل البرنامج الغذائي.

3 - تشجيع الاستثمارات الانتاجية الصغيرة وغير ذلك من الاجراءات.

د - وضع مسؤولية التباطؤ في قضية حل مشكلة الديون الخارجية على عاتق الدول الغربية والمؤسسات الدائنة.

هـ - تبني المطالب العادلة التي تقدمت بها دول مجموعة « 77 » النامية وخاصة حول اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وضرورة عقد مؤتمر دولي حول ذلك وحول مسألة ازمة الديون الخارجية وقد اصررت الدول الافريقية على عقد مثل هذا المؤتمر في عام 1988 .

استخلص بعض الباحثين التقدميين عددا من الملاحظات الجوهرية في دراستهم لمسألة المديونية وفي رؤيتهم لطبيعتها ولعلاقاتها وآثارها ونتائجها مؤكدين « ان ثمة علاقة جدلية خبيثة بين التخلف والمديونية ، كلاهما يشكل في الوقت ذاته سببا للآخر ونتيجة له » .

وان هناك فارقا نوعيا بين حالي الاقتراض والمديونية ، ويمكن تحديد لحظة التحول من الحالة الاولى الى الحالة الثانية بتلك اللحظة التي يتم فيها الانتقال من القروض الاصلية المعدة لتمويل مشاريع حقيقية الى قروض هدفها تمويل الالتزامات المستحقة لتسديد الفوائد والاقساط المتوجبة على القروض السابقة ، وهنا تتحول الفوائد المتراكمة ذاتها الى اصول رأسمالية تنضاف الى القروض الاصلية التي تتضخم وتتجسد في مديونية متنامية بقوتها الذاتية وهذا يؤدي بدوره الى تعطل جدلية الاقتراض - التنمية بنتيجة نشوء الحاجة لقروض عاقرة اقتصاديا .

ويرى هؤلاء الباحثون ضرورة التفريق بين امرين : المديونية كأزمة والمديونية كمشكلة مؤكدين بانه اذا كانت المديونية كأزمة هي ما يهيئ النظام الرأسمالي فيحاول تفاديا بمعالجة اسبابها المباشرة عن

طريق إعادة جولة الديون الا أن هذا النظام لا يكثر كثيرا بالمديونية لمشكلة ولا لأسبابها العميقة كالمشكلة نابعة أصلا من بنية النظام الرأسمالي وتتناقض ذاتها كما لا يكثر بتنتاجها الوخيمة على « شعوب البلدان النامية » ويرون بصدد الحلول والمعالجة بأنه اذا كان النظام الرأسمالي قد يمكن في السنوات الأخيرة من تفادي انفجار كارثة المديونية بالملجأ الى :

أ - إعادة جدولة الديون .

ب - وتقديم المزيد من القروض للدول المعسرة .

ج - وتخفيض قيمة الدولار .

د - وتخفيض معدلات الفائدة .

هـ - وتخفيض قيمة النفط .

ولكن رغم كل هذه الاجراءات وغيرها التي لجأ اليها النظام الرأسمالي فما زال قائما السؤال الذي يطرحه هؤلاء الباحثون : هل يعني ذلك أن مشكلة المديونية قد وجدت حلها النهائي ؟

وهم يتصدون للاجابة موضحين بأنه ليس لمشكلة المديونية من حل حقيقي في اطار هذا النظام : لذا فإن المديونية تتفاقم عاما بعد عام والازمة إذ يتم تأجيلها لأمد الا أنها تبقى معلقة في الأفق ومنذرة بالانفجار بتأثير أية صدمة شديدة وغير متوقعة متولدة داخل النظام أو خارجه .

وهنا يثار السؤال الملحق والهام : أليس من حل لمشكلة المديونية إذن ؟ ويعقبه السؤال المتمم التالي : وهل نستطيع ان طريق التنمية وحل مشكلة المديونية يمر بالضرورة عبر الانطلاق من الذات ورفض التعامل مع البلدان الرأسمالية ؟

ويبقى السؤال الجوهرى قائما أبدا : ما العمل ؟

على طريق الاجابة على هذه التساؤلات نختمر لهؤلاء توضيحهم بان تطور الحضارة لم يكن يوما بانعزال الشعوب بل انه تم دائما عبر التبادل والتعارف والاحتكاك وانتقال العلوم والفنون والبضائع بين البلدان والحضارات .

وصحيح ان هذا الاحتكاك وهذا التبادل ادى ايضا احيانا الى الغزو والهيمنة كما ان التخلف ذاته ليس في نهاية المطاف سوى ثمرة هذا الاحتكاك وهذا التبادل .

ولكن المسألة هي في كيفية حل هذا التناقض ، . . . في كيفية اقامة علاقات متكافئة في كيفية الاستفادة من الآخر دون الخضوع له . . . وتحقيق تنمية وطنية مستقلة وهنا يطرح السؤال التالي : هل هذا ممكن ؟

رؤية نقائية وتوجهات على طريق المعالجة :

بعد استعراضنا لما نعتقد أهم السيات والدوافع والعوامل الخارجية والداخلية لازمة المديونية التي تنقل كاهل عدد من اقطارنا العربية بشكل خاص وبقية البلدان النامية عامة وانعكاساتها السلبية على اتجاهات ومضامين وإنهاط التنمية في اقطارنا العربية وعلى حياة ومستوى معيشة الطبقة العاملة والجماعات الشعبية للنتيجة في الوطن العربي كان لا بد من محاولة استنباط وصياغة عدد من التوجهات الاولى على طريق معالجة أزمة المديونية وذلك وفق رؤية نقائية عمالية .

واننا اذ نستعرض هنا اهم هذه التوجهات فإن هدفنا ومبتغانا ان نضعها في متناول البحث والمناقشة تمهيدا لان نضع بين ايدي كوادرنات النقابية عددا من مفاتيح النضال الاقتصادي والنقابي واهم ساحات ومناحي العمل في مجال موضوع معالجة أزمة المديونية والتي نعتقدنا وفق الآتي :

1 - تشديد نضال منظمتنا النقابية العربية الاعضاء وعيالها في الساحات القطرية وتطوير دورها ومسؤولياتها في الحياة الاقتصادية وفي الاسهام والمشاركة في رسم وصنع القرار الاقتصادي والسياسي والتعاون مع كافة القوى والهيئات السياسية والشعبية والرسمية باتجاه تحقيق السياسات التنموية الوطنية والدفاع عن منجزات ومكتسبات العمال والجمهير الشعبية وتنفيذ هذه التوجهات في اقطارها .

2 - تعزيز وتطوير العمل النقابي العربي المشترك في المجال التنموي على المستوى القومي والعمل مع كافة الهيئات القيادية السياسية والاقتصادية والقوى والجهات المعنية قطريا وقوميا من أجل ايجاد وتنفيذ الحلول العلمية والمعالجات الموضوعية لازمة المديونية الخارجية للاقطار العربية وفي خدمة التنمية العربية من أجل حاضر ومستقبل عمالنا وجمهيرنا الشعبية وامتنا العربية وتحسين واستقلالية القرار السياسي والاقتصادي العربي .

3 - اتباع السياسات التنموية الكفيلة بزيادة معدلات النمو من خلال الموارد الذاتية القطرية والعربية وليس من خلال الاستثمارات والقروض الخارجية . ذلك ان مثل هذه السياسات التنموية الوطنية تضمن بقاء ثمار التنمية في الداخل ولصالح عمالنا وجمهيرنا المنتجة وامتنا العربية في حين ان السياسة التنموية المعتمدة اساسا على الخارج تؤدي الى انتقال ثمار التنمية من فوائد واقساط وتحويلات الى الخارج وارتفاع نصيب العالم الخارجي كما هو الحال في نمط الانفتاح وكذلك ضرورة توضيح ثبوت الحقيقة الاقتصادية التي اكدت على ان استثمار المدخرات العربية في المشاريع العربية هو افضل استثمار وأكثر جدوى للاقطار العربية المستمرة والمضيفة على حد سواء .

4 - ضرورات توظيف علاقات المديونية والدائنة للاقطار العربية لخدمة التنمية والتحرر الاقتصادي وبناء الذات الوطنية والقومية وبالاعتدال على القدرات والامكانيات والاموال العربية وتنشيط وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية البينية فيما بين الاقطار العربية والانطلاق من حقيقة ان علاقات المديونية والدائنة للاقطار العربية وصلت الى مستوى مقلق يدعو للأسف ويؤدي الى تبعية متزايدة مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي .

5 - التنبيه الى خطورة مايتعرض له مجموعة الاقطار العربية الفقيرة المدينة من عمليات المضايقة والعجز عن الوفاء بعبء الديون وفوائدها وحصار شامل من جانب الدائنين وصندوق النقد الدولي وغيره واثار ذلك على حرية القرار الاقتصادي والسياسي لهذه الاقطار من جهة وكذلك مايتعرض له مجموعة الاقطار العربية الغنية الدائنة من تآكل أرصدها الخارجية المودعة في المصارف او المستمرة بشكل غير منتج ورشيد بالإضافة الى احتمالات تجميد أرصدها أو الحد من أوجه التصرف بها من جهة ثانية الامر الذي يفرض تطوير العمل العربي المشترك فيما بين الاقطار العربية الدائنة والمدينة

وفيا بين الغنية والفقر على اسس معادلات محسوبة للنفع المتبادل والكسب القرمي للوطن العربي ككل اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا .

6 - تسقي وتكامل السياسات التقدية والمالية والتجارية للاقطار العربية وكذلك توحيد موقفها من أزمة المديونية ومن شروط صندوق النقد الدولي والتعاون لمواجهة ما يتعرض له الاقطار العربية المدينة من نوع من الازهاب الدولي الرامي الى اخضاع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية لرقابة اجنبية خارجية ودفعها باتجاه تخفيض مستمر ومتكرر للقيمة الخارجية لعملتها الوطنية .

7 - العمل على تحقيق استعادة التوازن الاقتصادي الناجم عن التخفيض من عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة للدولة باتباع وسائل ضبط التجارة الخارجية ودعم قطاع الصادرات وترشيد المستوردات ومنع الكيالية والتضخيم منها والكف عن سياسة تخفيض العملة وضرورة اقامة نظام الرقابة على الصرف وترشيد الانفاق العام ورفع الكفاءة الانتاجية وزيادة الانتاج كليا وكيفيا وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بما يحقق التقدم وتلبية الحاجات الاساسية للسكان وتوظيف المدخرات الوطنية المتاحة .

8 - مواجهة التخلف والتبعية وعلاقات التبادل غير المتكافئة التي تربطها اقطار الوطن العربي مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي باعتبار ان مواجهتها هو المدخل الاستراتيجي للخلاص النهائي من مأزق المديونية ومن الحاجة الى الاستدانة والاقتراض من الغير ومن صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات والمنظمات المالية والدولية .

9 - مواجهة وصايا ووصفة صندوق النقد الدولي الرامي اساسا للتأثير على اتجاهات ومضامين التنمية في اقطارنا العربية وضرب القطاع العام والحكومي ومرافق الخدمات العامة وتخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي وزيادة العبء الضريبي على الطبقات الشعبية وتجميد اجور قوى العمل وانعكاس كل ذلك سلبا على حياة ومستوى معيشة الطبقة العاملة والجاهل المنتج من جهة وارتفاع معدلات الارباح والدخول بالنسبة للقطاع الخاص والرأسمالية الطفيلية والشركات الاجنبية ومتعددة الجنسيات من جهة أخرى تمهيدا لترسيخ أو بناء نمط تنموي رأسمالي تابع ومستغل ومشوه .

10 - تنظيم معارضة شعوب البلدان المدينة التي ترزخ تحت وطأة عبء الديون الخارجية وأزمة تسديد اقساط القروض وفوائدها المنهكة واحداث جبهة موحدة من هذه البلدان المدينة في مواجهة سياسة صندوق النقد الدولي الاقتصادية والمالية المدمرة ومحاربتها كنظام يحل محل الاستعمار القديم وكشكل اداة في خدمة الاستعمار الجديد .

11 - دعم وتطوير التعاون الاقتصادي في شتى المجالات بين الاقطار العربية استثماريا وتجاريا وتكنولوجيا وتقنيا وبينها وبين البلدان النامية المدينة وتوحيد المواقف تجاه المشكلات الاقتصادية الدولية وفي مقدمتها أزمة المديونية الخارجية والسعي من أجل ترسيخ وبناء التكامل الاقتصادي العربي والوحدة الاقتصادية العربية والوحدات الاقتصادية الاقليمية في اطار مجموعة البلدان النامية .

12 - دعوة وتشجيع البلدان النامية على التحرر من التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي وتطوير صيغ التعاون وإنشاء الاتحادات النوعية وجميعات منتجي المواد الأولية فيما بينها وتعزيز وتطوير الاتحادات والجمعيات ومؤسسات التنسيق القائمة وذلك في مواجهة نفوذ الشركات والمؤسسات الدولية الاحتكارية وفي سبيل تحقيق عائدات مجزية لأسعار منتجاتها الأولية وكسر طوق تحكم السوق الرأسمالية العالية بالأسعار العالمية لهذه المواد، والتعاون من أجل دعم وتطوير الزراعة وتوفير الأمن الغذائي للبلدان النامية مع دعم اتجاهات التصنيع العقلاني فيها وتطوير الصناعة الوطنية.

13 - العمل من أجل إنشاء نظام نقدي عالمي جديد لانتحكم فيه مجموعة صغيرة من العملات ويقوم على المساواة في الحقوق بين كل البلدان ويتجه نحو تحقيق الفائدة المتبادلة لكافة الاطراف والسعي والتعاون مع الحركة النقابية العالمية من أجل تنظيم حملات نقابية اعلامية حول هذا الموضوع.

14 - تنظيم حملة نقابية عالمية من أجل إيجاد حلول عادلة وناجعة لازمة الاستدانة وإعادة النظر في البنية والطريقة اللاديمقراطية لإدارة النظام النقدي الدولي وتكثيف الجهود والتعاون لانشال خطط الصندوق التشفيفية وسياسته الانكماشية المؤدية للاحاق الضرر الخطير بالانطلاق الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية المستدنة والتدخل في شؤونها الداخلية وما تؤدي اليه من خطر الانفجار الاجتماعي وقمع الدولة المنظم الذي تواجه به الطبقات الحاكمة وسلطاتها انتفاضات العمال والجماهير الشعبية المتضررة من تطبيق سياسات وإجراءات صندوق النقد الدولي.

ويمكن القول ختاماً بان نضالنا العمالي النقابي والوطني والقومي وبالتعاون مع كافة العمال وشعوب البلدان النامية والقوى العمالية والسياسية والتقدمية المستقلة في العالم يجب ان نسعى لتكثيفه وتواصله في سبيل التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة المتوازنة وفي سبيل إعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية على اسس جديدة عادلة متكافئة كونها تمثل الشرط الاساسي في احداث التغيرات الجذرية في بنية اقطارنا العربية وفي البلدان النامية وموقع هذه البلدان في التقسيم الدولي للعمل باعتبار كل ذلك هو المدخل ليس لمعالجة ازمة المديونية فحسب بل ولمعالجة ازمة الامن الاقتصادي العالمي وبالتالي الامن والسلم الدوليين وتحرر وتقدم البشرية.

وهنا لا بد من الاشارة الى ان تمويل الدول الامبريالية لسباق التسلح العالمي ومخططاتها في خلق وتصعيد بؤر التوتر وتسعير خلافات الحدود الثنائية والصراعات الاقليمية فيما بين البلدان النامية كان ومازال يتم على حساب تنمية هذه البلدان وعلى حساب شعوبها وطبقاتها الكادحة ومايؤدي الى استمرار الاستدانة وتوريد الاسلحة وتغطية نفقات الاقتتال القبلي والطائفي والحروب الاهلية والثنائية والاقليمية وتسبب ذلك في تدهور مستوى حياة شعوب هذه البلدان وانتشار المجاعات والبؤس والامراض بين صفوف علة مليارات من سكانها بل حتى بين صفوف عدد من ملايين السكان الفقراء والماعطين عن العمل في البلدان المتقدمة والمنفقة على سباق التسلح وغزو الفضاء وعلى دعم وتقديم المساعدات والهبات للكيانات العنصرية في فلسطين المحتلة وغيرها وللطغفات العسكرية والمالية والرجعية الحاكمة في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية الامر الذي كان ومازال

يدعو الى البقطة تجاه هذه الاساليب والمخططات وبالتالي تفويت الفرصة على ان يتم توظيفنا في البلدان النامية ادوات لتنفيذها وذلك من خلال تعزيز وتطوير روابط الاخوة والتعاون والصداقة وحسن الجوار ورعاية المصالح المتبادلة داخل وطننا العربي الكبير وداخل بلداننا النامية، من الحرص على التعامل الموضوعي في علاقتنا الدولية بما يحقق سيادة وحقوق شعوبنا وحاجتنا الماسة الى معالجة وحل خلافاتنا الداخلية فيما بيننا في القطر الواحد وفي الوطن العربي الواحد وفيما بين البلدان النامية بالحوار والتفاهم المتبادل ومراعاة الخصوصيات والمصالح المشروعة لكل القوى والاطراف وبالطرق السلمية دون انتقاص من حقوق شعوبنا وسيادتنا الوطنية في الوطن العربي وفي البلدان النامية.

وقد آتينا على التذكير بهذا الجانب نظر: لاهميته وتأثيره الملموس في تحديد مدى احتياجات بلداننا للاستدانة وفي بنية وتركيب هذه القروض فيما اذا كانت تستهلك كليا أو جزئيا في نفقات التسلح والقتال والحرب ام في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وكذلك لحرصنا على عدم هدر طاقات وامكانات واموال ودماء شعوبنا وخبرات بلداننا في اتون الاقتتالات والحروب الاهلية والجانبية التي يتم تسعيرها وفرضها علينا لصالح الامبريالية ومخططاتها في تأمين وفتح وتنشيط اسواق لتصدير وسائل الحرب والدمار وتصريف منتجات احتكارات صناعاتها العسكرية تدفعه الشعوب ثمنا باهظا من دمائها ومواردها وامكاناتها ويكون الربح الاخير في نهاية المطاف المؤسسات العسكرية من بيع الاسلحة بأسعار مرتفعة الى الدول النامية المستورد الاكبر للأسلحة والتي تبلغ حصتها - للأسف - 75 ٪ من مجمل الأسلحة المستوردة في العالم.

نفقات واجواء التسلح هذه التي نحدثنا عنها ومن أجل القمع والقتال الداخلي ومن أجل الحروب الاهلية والجانبية تلح علينا بجانب توضيحنا السابق لدورها في حرق المال العربي وهدر الارصدة النقدية لمن كان ولن كان ومازال يملك وترسيخ اتساع الحاجة للاستدانة لمن كان ولن كان ومازال لا يملك فائضا ماليا من الاقطار العربية نقول ان هذا يلح علينا لتوضيح جانب آخر في تأثيرات النزاع العربي العربي - قديمه وحديثه - على سياسات ايداع واستثمار وتوظيف المال العربي داخل الوطن العربي وحتى داخل جغرافية القطر العربي الواحد وتوزع مناطقه ومحافظاته ولاياته.

من حيث خلق مناخات سياسية واقتصادية غير مناسبة لتحقيق توفير شروط وعوامل جذب رأس المال الوطني والعربي وتشجيعه للاستثمار واقامة المشاريع في المناطق والاقطار العربية وبحيث تصبح الخصومات وانعدام الاعمال العنف والقتال العسكري والفلاقل السياسية والاقتصادية المبرر والذريعة للابتعاد وعدم قيام تعاون بين اقطار الفوائض المالية واقطار العجز المدينة العربية وقصور وتناقض في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية التي تتبناها وتطبقها الحكومات العربية.

ومن المؤلم القول والاشارة الى ان الاموال العربية عدا عن غيابها الضار عن العمل التنموي العربي المشترك فهي لم تحقق تنمية اقتصادية فعلية لكل من الاقطار العربية المالكة لهذه الاموال والموظفة داخلها كما ان ارصدها المالية الفائضة المتراكمة والمودعة والمستثمرة خارج الوطن العربي في صورة ايداعات في البنوك الاجنبية استثمارها بالعقارات والخدمات واشكال اخرى خارج الوطن

العربي لم يتحقق لها العائدات المناسبة والنمو المطلوب بل تعرضت للتآكل وانخفاض قيمتها الحقيقية بل وأحيانا للتجميد لعدد من الأسباب التقليدية والاقتصادية والسياسية.

الامر الذي يدعونا في الحركة النقابية العالية العربية لان نؤكد على ضرورة واهمية تجاوز الخلافات الرسمية العربية وإيجاد الفصل الموضوعي والحكيم بين ضرورة ومصلحة احتياج كل من اقطارنا بل احتياجنا العربي الجماعي للتعاون والتنسيق والتكامل النقدي والاقتصادي من جهة وبين ومد وجزر اختلاف وتباين وجهات النظر والمواقف الحكومية السياسية العابرة في حياتنا السياسية العربية من جهة أخرى.

وبتعبير اقتصادي كما يقول الباحثون الاختصاصيون التأكيد على ضرورة تعاون بلدان العجز مع بلدان الفوائض المالية واستعادة الاموال الموظفة في البلدان الغربية وتنمية التجارة العربية ودعم صندوق النقد العربي.

والتعاون والتنسيق من أجل حل أزمة المديونية الخارجية ومواجهة سياسات وإجراءات صندوق النقد الدولي.

وفي هذا المجال الأخير يرى الباحث د. رمزي زكي بان أزمة الديون يجب ان يدور حلها حول محورين رئيسيين :

1 - المحور الاول : يتمثل بزيادة موارد البلدان المدينة من العملات الاجنبية من خلال تشجيع صادراتها الى البلدان الدائنة وحصولها من هذه الاخيرة على قروض ميسرة.

2 - المحور الثاني : يدور حول المطالبة باعادة جدولة الديون مع تخفيض اعبائها وبشروط معقولة تختلف عن الشروط المجحفة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ونادي باريس.

وكذلك امكانية الغاء بعض الديون الناجمة عن قروض عسكرية أو قروض مولت مشروعات فاشلة أو ماشابه ذلك. ويمثل هذا الحل من وجهة نظرنا نموذجا للحلول الوسيطة ذات الطبيعة المعتدلة التي تركز الاهتمام على مسألة المديونية بما يحقق اسهام ومسؤولية الفريقين (المدينين والدائنين) في الحل والمعالجة.

أما الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في دعوته لبناء نظام اقتصادي دولي جديد يتم في اطاره معالجة أزمة المديونية وتبناه مؤتمر عدم الانحياز عام 1974 وتبنته الامم المتحدة ذاتها، وغدا موضوعا دوليا رئيسيا تتناوله باستمرار الاديبات الاقتصادية والمؤتمرات الدولية، فان هذا الاقتراح الموضوعي والشامل وفق مآثره يعتمد على :

أ - تصحيح اسعار المواد الأولية واستقرارها.

ب - وتحسين شروط التبادل التجاري لصالح بلدان العالم الثالث.

ج - ومطالبة البلدان الصناعية بفتح اسواقها للسلع الصناعية التي تنتجها البلدان النامية وتصديرها الى تلك الاسواق.

د- واحد من احتكار التكنولوجيا وتحسين شروط بيعها الى البلدان النامية بما في ذلك تخفيض اسعارها الاحتكارية.

هـ- تزويد البلدان النامية بقروض انائية ميسرة.

ويعد مايزيد عن عقد من الزمان وتحديدا في عام 1986 وامام نفس مؤثر دول عدم الانحياز اثار الرئيس الكوبي فيديل كاسترو نفس الموضوع وبالتحديد ازمة المديونية فعاد وأكد اقتراحه بضرورة الغاء الديون بشكل جماعي من قبل البلدان المدينة وموضحا مايلي :

« يدفعنا التحليل الرياضي والتأملات الجديدة الى الاستنتاج التالي : لا يمكن لبلدان العالم الثالث تسديد الديون الخارجية ولا يمكن تحصيلها منها (وهو يعني تحصيلها منها بالقوة) ، ولا يمكنها ذلك من وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاخلاقية ».

واضاف الرئيس كاسترو مذكرا بان « البلدان الرأسمالية قد وفرت في عام 1985 وحده ما لا يقل عن 120 مليار دولار بفضل تخفيض اسعار النفط وهو مبلغ يكفي لتسديد ديون العالم الثالث عن هذه السنة، كما يكفي ثلث النفقات السنوية التي تهدر لتلبية الحاجات العسكرية من أجل تسديد هذه الديون وتمويل اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومن شأن ازدياد قدرة العالم الثالث الشرائية ان يوسع التجارة الدولية ويساعد البلدان الرأسمالية على التغلب على ازمته الاقتصادية... »

اما بالنسبة للوطن العربي وفي اطار رؤية وصوت احدى منظماتنا النقابية العربية من خلال المذكرة التي اعدتها الامانة العامة للاتحاد العربي لعمال المصارف والتأمينات والاعمال المالية حول صندوق النقد الدولي وازمة المديونية وقدمتها للدورة العادية الثالثة للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المنعقدة في تونس عام 1990 فقد اشارت هذه المذكرة الى ان المهتمين بالسياسات الاقتصادية يؤكدون انه بإمكان الوطن العربي تفادي مشاكل هاتين المؤسستين صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للبناء والتعمير في حالة :

أ- وجود رؤية عربية قومية واحدة.

ب- استفادة العرب من النفط.

ج- الوصول لمشاركة شعبية حقيقية في صنع القرار السياسي.

د- العمل بالاتفاقيات الجماعية والثنائية على مستوى الوطن العربي التي تنظم التبادل التجاري فيما بينها.

هـ- وجود ارادة ثورية تصنع التحول وتقهقر الاستغلال وترفض الهيمنة.

وترى المذكرة بان المواجهة أو الحل وفق مايلي :

1- وضع خطة تمكن من اندماج اقتصادي عربي وتبنى هذه الخطة على :

- حرية انتقال السلع والاموال والافراد والغاء الحواجز الجمركية بين مجموع الاقطار العربية.

- الاستعجال بخلق عملة عربية موحدة.

- توجيه مايسمى بالفائض بالاقطار النفطية للاستثمار في الاقطار العربية غير النفطية.

- اعطاء اهمية للتخصص في ميادين الفلاحة والصناعة بشكل تكاملي.

2 - عدم التصريط بالقطاع العام .

3 - اتباع خطة تعتمد الحد من استهلاك الحاجيات غير الضرورية والحد من الاستيراد بالاعتدال على الذات .

وفوق كل ذلك يبقى الحل الامثل الذي يناضل من أجله العمال العرب هو تحقيق دولة الوحدة العربية الشاملة .

باستعراضنا للحلول والمعالجات التي اشير اليها في مذكرة الاتحاد العربي المذكور بالاضافة للحلول المطروحة من عدد من القادة والباحثين والاقتصاديين الاخصائيين المخلصين لشعوب وجماهير وعمال البلدان النامية والحريصين على تنميتها واستقلالها حرصنا من خلال هذا الاستعراض الموجز ان توفر نقاط استناد ودعم واكبال لجهودنا المتواضع في هذه الدراسة التي حاولنا ان نشع بعض تصوراتنا حول سلسلة متعددة ومتكاملة من التوجهات التي توفر ارضية حلول ومعالجات مشكلة المديونية الخارجية متوخين ان تساهم - قدر الامكان - في ان تمتلك كوادرننا النقابية وطبقتنا العاملة قاعدة معلوماتية اوسع عن الموضوع ونوافذ رؤية لحلول ومعالجات مقترحة من عدة اطراف يمثلون بشكل مباشر وغير مباشر وجهات نظر وآراء وبالتالي مصالح وقضايا الفرقاء المعنيين بمسألة المديونية الخارجية محاولين ان نكون فيما عرضناه من تصورات وجهات نظر آمنين ومدافعين في الحاصل النهائي عن قضايا ومصالح عمالنا وجماهيرنا المنتجة في الوطن العربي ومتضامنين مع عمال وشعوب البلدان النامية باتجاه تحقيق تحرر وتقدم وامن امتنا العربية والبشرية جمعاء وبناء عالم جديد تنتمي فيه كافة اشكال وألوان الظلم والاستغلال الطبقي والقومي والدولي .

المراجع

- 1 - التقرير الاقتصادي : من وثائق المؤثر العام الثامن للاتحاد الدولي لتقنيات المعال العرب، من منشورات الاتحاد عام 1989 .
- 2 - أدب ميرو : الأمن الاقتصادي الدولي، دراسة مقدمة في ندوة الأمن الاقتصادي الدولي في موسكو عام 1987 .
- 3 - أدب ميرو : توجهات أولية على طريق معالجة أزمة اللدونية، مشروع مقدمة مذكرة بهذا الخصوص للدورة العادية للمجلس المركزي للاتحاد الدولي لتقنيات المعال في تونس عام 1990 .
- 4 - د. صالح ياسر حسن : ملاحظات حول اللدونية الخارجية وأثارها على تناقص الموارد الغذائية، دراسة مقدمة لدورة الأمن الغذائي في المعهد العربي للثقافة المعالية بالجزائر عام 1991 .
- 5 - د. رزق الله هيلان : اللدونية حصان طروادة للاستعمار الجديد في البلدان المخلفة، مطابع مؤسسة الوحدة دمشق 1987 .
- 6 - فيديل كاسترو : الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في العالم كتاب منشور في هافانا .
- 7 - د. بن حسين محمد الأخضر : سياسة الاحتكارات الدولية تجاه الدول العربية والتنمية دراسة . منشورة في مجلة المعال العرب العدد / 269 / لعام 1987 .
- 8 - د. رمزي زكي : الديون الخارجية وتعميق التبعية « قضايا فكرية » الكتاب الثاني 1986 .
- 9 - د. رمزي زكي : أزمة الغروض الدولية، الأسباب والحلول، دار المستقبل العربي القاهرة 1987 .
- 10 - لوموند ديبلوماتيك : دول الجامعة العربية التي تواجه خطر نزاعات شرق السويس عدد خاص من المجلة المذكورة نوفمبر / تشرين الثاني عام 1990 .
- 11 - عبد القادر عيسى : أزمة الديون في افريقيا، دراسة منشورة في مجلة المعال العرب العدد / 273 / لعام 1987 .
- 12 - فيديل كاسترو : مجموعة مقابلات صحفية ورسمية ومدخلات في مؤتمرات جريدة غرانبا 3 / 9 / 1986 .
- 13 - د. رمزي زكي : اعباء الديون الخارجية وأثارها على الخطط التنموية العربية حلقة نقاشية بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت 1983 .

تطور الأزمة الاقتصادية والنقدية في النظام الاقتصادي العالمي ونشوء ظاهرة المديونية

الاتحاد العام لتقنيات عمال مصر
ادارة العلاقات الدولية

تفاقت في الآونة الأخيرة مشكلة الديون الخارجية ويتأكد مع مرور الوقت حقيقة عدم إمكانية تسديد الجانب الأكبر منها بما دعا المفكرين في الدول الدائنة الى ضرورة معالجتها في ضوء المصالح الاستراتيجية العليا للنظام الرأسمالي العالمي وعدم تركها للمعالجات الفنية والمالية للاقتصاديين، وذلك تجنباً للآثار المدمرة لكل من الدول المدينة والدائنة على السواء .

وفي الواقع، فلا يكفي تفسير الأزمة من خلال النظريات الاقتصادية التقليدية (حركة رؤوس الأموال الدولية، نظريات الفائض والعجز وآليات تسويتها، .. علاقات الاختلال الداخلي بالاختلال الخارجي ... الخ) حيث انها تفترض ان العالم يتكون من وحدات (دول) متجانسة أو على قدر كبير من التجانس ويحمل علاقات التبعية والنمو اللامتكافئة ولا يأخذ في اعتباره الدور الذي لعبه ولا زال يلعبه « تصدير رأس » بالإضافة الى ماطراً على الاقتصاد الرأسمالي العالمي في بنيتة وتحويل رأس المال في ظل تعاظم الشركات عبر القومية، وحدث نوع من التآلف بين وحدات الانتاج على المستوى العالمي وبين المؤسسات المصرفية العالمية .

وعلى ذلك يمكن تفسير التحولات التي طرأت على الديون الخارجية على ضوء ظاهرة تصدير رأس المال وتطورها وهي ظاهرة ترتبط بظهور الرأسمالية وتطورها .

1 - المرحلة الاولى - مرحلة رأسمالية المناقشة (1780 - 1880)

وهي المرحلة التي تمكنت فيها الدول الرأسمالية من التغلب على تناقضاتها الداخلية أي تناقضات تراكم رأس المال والتصدير وإعادة الانتاج . وتعتمد هذه المرحلة على المبادلات السلعية في استيراد الدول الرأسمالية للمواد الخام والزراعية وتصدير منتجات استهلاكية ومصنعة، ونظراً للنمو غير المتكافئ بين هاتين المجموعتين من الدول وانخفاض مستويات الأجور في البلاد الأقل تقدماً، تمكنت الدول الرأسمالية من استنزاف جزء هام من الفائض الاقتصادي الذي كان يتحقق في الدول النامية، وفي نفس الوقت تمكنت من تعريف الانتاج الذي عجزت الأسواق المحلية في الدول الرأسمالية من استيعابه .

على ان هذه الفترة لم تشهد اختلالات هيكلية في موازين المدفوعات للدول النامية نظراً لما كانت توفره آليات قاعدة الذهب وثبات سعر الصرف من ضمان لتحويل الموارد بين هاتين المجموعتين بسهولة وبكميات غير محدودة .

2 - المرحلة الثانية - مرحلة الاحتكار التنافسي

مع ارتفاع احجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم، في الوقت الذي تنخفض إمكانات استثمارها بالداخل وانخفاض معدل الربح، اتجه تصدير رؤوس الأموال الى الدول النامية في شكل الاستثمار لانتاج المواد الخام. خاصة مع الظروف المواتية للمناخ الاستثماري من حيث توافر الثروات الطبيعية ورخص الابدن العاملة وانخفاض اسعار الأراضي بالاضافة الى فتح اسواق استهلاكية واسعة.

وقد لعب الاستثمار الخاص في هذه الفترة دورا حاسما في تقسيم العمل الدولي وتكوين التخلف في هذه الدول ودجها باحكام في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وشهدت هذه الفترة تكوين الامبراطوريات الامبريالية وتقسيم العالم الى مناطق نفوذ، وبداية ظاهرة المديونية نتيجة اقتراف بعض الحكومات لتمويل مشروعات البنية الاساسية وتغطية النفقات العامة الادارية والخدمية. كما دخل الاستثمار العسكري الى بعض هذه البلاد عبر الاستدان الخارجية، مثل دخول الاستثمار الانجليزي مصر عبر ديون الحديوي سعيد والحديوي اسماعيل في اواخر القرن التاسع عشر.

عل ان ثقل اعباء الديون في تلك الفترة لم يكن بسبب مشكلات حادة نظرا لوجود فائض في الميزان التجاري لهذه الدول (باستثناء حالات نادرة) وذلك بسبب تعاطف قطاع الصادرات واقتصاد الواردت على عدد محدود من السلع الاستهلاكية والغذائية. وقد خلق التنافس الاحتكاري بين الدول الرأسمالية على مناطق الاستثمار والسيطرة عبر البحار صراعا ادى الى قيام حربين عالميتين.

3 - المرحلة الثالثة - مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية.

وهي المرحلة التي فرضت فيها تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي ضرورة تدخل الدولة في طريقة خلق واستيعاب الفائض الاقتصادي من خلال التحالف بين الاحتكارات وجهاز الدولة. وظهرت انماط جديدة للمديونية الخارجية مصدرها القروض الحكومية الثنائية، وكذلك القروض التي تدفقت من المنظمات والمؤسسات الدولية المتعددة الاطراف مثل مجموعة البنك الدولي والبنوك الاقليمية، وهي منظمات تسيطر عليها اساسا حكومات الدول الرأسمالية، واصبح تصدير رأس المال الحكومي يهدف الى تأمين المصالح العامة السياسية والاقتصادية والعسكرية بالاضافة الى تأمين المناخ المضمون للاستثمارات.

وبعد الحرب العالمية الثانية، حدثت عملية انبهار واسع المدى للنظام الاستعماري بحصول كثير من الدول النامية على استقلالها، واستدعت دول اوروبا الغربية فائض رؤوس الأموال الامريكية، على أن مديونيات هذه الدول النامية عقب استقلالها كانت ضئيلة للغاية، بيد ان تحويلات ارباح ودخول هذه الأموال كانت تمثل عنصرا هاما في تسريب النقد الاجنبي، وفي فترة المد التحرري (الخمسينات والستينات) تعرضت الاستثمارات الاجنبية الخاصة للتأميم والمصادرة وقرض الحراسة

الى آخر مثل هذه الاجراءات، ورفض الكثير من قادة التحرر إستقبال مزيد من الاستشارات، وفضلوا عليها القروض نظرا لسهولة الحصول عليها، بما ادى إلى التراخي والعجز في مواجهة التحدى الحقيقي وتعبئة الفائض الاقتصادى الممكن.

على اى حال استطاعت هذه الدول مواجهة اعباء خدمة ديونها الخارجية وعجز موازين المدفوعات من خلال :

- استخدام الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية .

- استخدام الارصدة المتراكمة لها بالخارج

- فرض الرقابة على المصرف الاجنبى .

- التحكم فى التجارة الخارجية من خلال فرض الرقابة على الواردات .

واذا كانت هذه الاساليب قد شكلت فى وقت ماخطوط دفاع لا بأس بها ازاء اخطار تقلبات السوق الرأسمالى العالمى، الا انها سرعان ما فقدت فاعليتها لانها لم تعتمد على جبهة قوية لتغيير هيكل التخصص وتقسيم العمل الدولى الذى اندجعت فيه فى العقود الماضية، ولم تستند على ايدولوجية تنمية مستقلة تهدف من خلال العمل - لا الشعارات - الى اضافة اقتصاد وطنى حقيقى يعتمد اساسا على سوقه المحلى يتميز بتنوع الهيكل الانتاجى وترتفع فيه درجة الاعتماد على الذات وفى الواقع فإن هذه القضايا لن تحكمها القوانين والحسابات الاقتصادية الضيقة الاقن التي يتسلح بها الاقتصاديون المحترفون، بل يحكمها اساسا الاختيار الواعى السياسى والاجتماعى من جانب القيادة السياسية .

ورغم ذلك، ففي خلال هذين العقدين ومن خلال الاجراءات السابقة استطاعت الدول المدينة ان تحقق درجة من النمو والاستقرار والذي يرجع ايضا إلى الاستقرار المعقول فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى وذلك لم تسجل موازين مدفوعاتها عجوزات خطيرة مثلما هي عليه الآن . الا أن هذا النمو والاستقرار النسبي جعل هذه الدول تتوهم انه يمكن الاسراع فى عجلة التنمية من خلال تزايد القروض الخارجية والاستثمارات الاجنبية دون ان يستند ذلك على تعبئة المدخرات المحلية الممكنة أو حتى الاستعداد لدفع فاتورة الديون الخارجية حينها تحمل اجال السداد . وظلت هذه الدول تستورد وتستهلك وتستثمر بشكل يفوق كثيرا عما تنتج وتذخر وتصدر.

وتجدر الاشارة هنا الى ان نموذج التصنيع الموجه للاجلال الواردات الذى طبقته هذه البلاد، لم يستهدف خلق صناعات شعبية بديلة للمواردات أو خلق صادرات جديدة وانما اتجه الى اضافة وتنحية تلك الفروع المنتجة لسلع الاستهلاك الترفى ونصف الضرورى التي كانت تستورد من قبل لصالح اصحاب الدخول المرتفعة (صناعة السيارات - الثلاجات اجهزة التكييف والتلفزيونات . . الخ) وكانت هذه الايدولوجية التنمية تتفق تماما مع مصالح الشركات الاجنبية الدولية النشاط التي تولت تنفيذ وقبول بل وادارة هذا النموذج من التصنيع لصالح التقسيم العالمى الجديد للعمل والذي يتوافق تماما مع مصالحها واهدافها .

وكان هذا النموذج من اهم العوامل التي اسرعت في تفاقم مشكلة الديون، لانه ادى الى زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل الحصول على معدات انتاجية عالية الكثافة الرأسمالية، بالاضافة الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة لانتاج هذه الصناعات، والتأثير على طريقة تخصيص الموارد المحدودة بالتحيز لصالح هذه الصناعات وضد مصالح القطاعات المنتجة للاستهلاك الشعبي والتي زادت الواردات منها فيما بعد نتيجة لتأخر النمو فيها وزيادة السكان والدخول التقدي.

وبالاضافة الى ذلك، ادى الى اشاعة نمط استهلاكي ترفى بما كان له من تأثير قوى على اضعاف قوى الادخار وزيادة الميل الى الاستهلاك.

ومهما يكن من امر، فقد كانت الديون الخارجية للدول النامية خلال حقبة الستينات تتطور بمعدلات معقولة، من 21,6 بليون دولار عام 1961 الى 60,9 بليون عام 1969.

4 - المرحلة الرابعة - مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية :

وهي المرحلة التي اصبح رأس المال المالي الدولي يلعب دورا متميزا عن الدور الذي يلعبه لكل دولة رأسمالية يتبعها على حده. فهذا رأسمال متحالף يتمثل في الشركات الدولية النشاط ويستقل العالم بصفة جماعية لاتنافسية. على ان هذا التدويل لم يمنع التناقضات بين اقطاب الرأسمالية الكبرى (بمجموعه دول غرب أوروبا - اليابان - الولايات المتحدة) وذلك نظرا لقاعدة التطور اللامتكافئ الذي يحكم نمو الرأسمالية على النطاق العالمي.

ويمكن تفسير التطور المخيف لازمة المديونية الذي بدأ في نهاية عقد السبعينات بمتابعة التطورات السريعة التي حدثت خلال تلك الفترة وتتلخص في :

- سقوط نظام النقد الدولي بعد اعلان الولايات المتحدة الغاء تحويل الدولار الى ذهب، وتعويم اسعار الصرف وتزايدت الايداعات الدولارية خارج الولايات المتحدة بما يعرف بظاهرة البرودولارونت على نحو متخم نتيجة تأثير تعاضم العجز الدائم لميزان المدفوعات الأمريكي وخاصة خلال سنوات حرب فيتنام.

- تزامنت هذه الظاهرا مع ظاهرة ما يعرف بالبرودولار نتيجة الانتفاع المفاجيء في اسعار الطاقة واجتذاب الدول الرأسمالية لهذه الفائضات الربحية المهولة بشتى الوسائل مستغلة حالة الضعف والتبعية التي تتسم بها انظمة هذه الدول وعجزها عن توظيف فوائضها النفطية في خدمة بناء التنمية الاقتصادية.

- تعاضم ظهور ظاهرة الكساد التضخمى بالدول الرأسمالية وهي ظاهرة جديدة في طريقة الاداء الاقتصادى الرأسمالى. فهي ليست مجرد دورة من دورات الركود الاقتصادي المؤقت كما حدث في الثلاثينات. وانما هي تغيير في النظام الهيكلي بسبب التطور الرهيب للتكنولوجيا وتتسم هذه الازمة بـ :

• فقد الاسعار لفاعليتها، فلم تعد هناك علاقة بين الارتفاع الاسعار وتخفيض الطلب أو تخفيض الاسعار وزيادة المبيعات، ففي الوقت الذى عم فيه الكساد بما يستوجب انخفاض في مستويات الاسعار اتجهت الاسعار للارتفاع المستمر.

• القاعلة هوان ترتفع البطالة في ظل الكساد الاقتصادي ثم تقل وتزداد الاجور مع الانتعاش الاقتصادي كما حدث في الثلاثينات. الا انه في هذه الازمة ومع بداية الانتعاش الاقتصادي في بداية الثمانينات استمرت معدلات البطالة في الارتفاع وخاصة في الصناعات الضخمة التي أصبحت تقليدية مثل صناعات الصلب والسفن والنسيج والسيارات. وانجحت العمالة نحو مجالات اخرى خدمية وادارية.

• ونمت تأثير ظاهرة التدويل في مجال الانتاج والتجارة والمال على مستوى الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فقد تميزت هذه الازمة بسرعة انتشارها وتزامن وقوعها وتوزيعها المتساوي بين العالم الرأسمالي. وذلك الاول مرة منذ الكساد الاقتصادي العظيم في الثلاثينات. هذه العوامل ضمن عوامل اخرى، رسمت المعالم الرئيسية لصورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي.

ومع الهبوط الشديد لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية مع معدلات البطالة والتضخم. بدأ يترسخ في وعي الاوساط الرأسمالية الاحتكارية حقيقة الفشل الذريع لفلسفة ادارة رأسمالية الدولة الاحتكارية التي وضع اصولها العالم الاقتصادي «جون كيتز» فقد عجزت هذه الفلسفة بشقيها النظري والتحليل عن فهم الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة، كما عجزت الأدوات الاقتصادية المنبثقة عنها في مواجهة الكساد التضخمى. وبدأ الجناح اليميني في الفكر الاقتصادي يهاجم الكينزية ويدعو للتدخل عنها وتبنى سياسة جديدة تعرف بمدرسة شيكاغو، ومحاول العودة للرأسمالية الى اصولها الاولى ايام نشأتها في القرن الثامن عشر ورفع شعار الحرية الاقتصادية وآليات السوق الطليقة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.. وبالإضافة الى ذلك فإنه يعطى للمقود أهمية قصوى في تفسير وعلاج كافة المشكلات بالنظام الرأسمالي.

وقد شهدت الفترة الاخيرة من عقد السبعينات وبداية الثمانينات في عدد لا بأس به من الدول الرأسمالية (انجلترا - الولايات المتحدة - ألمانيا - النمسا...) سقوط الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية التي كانت تتبنى السياسة الكينزية وصعود الاحزاب اليمينية والمحافظة التي رسمت برامجها الاقتصادية في ضوء التوجيهات العامة للمقودين وقد تبنى نظام الحكم اليميني استراتيجيته الجديدة لمواجهة التضخم الكسادى والتي تمثلت في :-

أ - على الصعيد الداخلى

تبنى سياسة انكماشية تعتمد على

• تقليص برامج الانفاق الحكومى الموجه لخدمة الفقراء ومعدودى الدخل.

• ضغط الانفاق العام الموجه للاستثمارات العامة.

• بيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص.

• تخفيض الضرائب على دخول رجال الاعمال وعلى رأس المال لتشجيع القطاع الخاص. وقد زعم التقديرون (اصحاب هذه المدرسة) تبريرا لهذه البرامج انها بمثابة جرعات حرة للدواء الشافى من الازمة.

الا انه لوحظ بعد مرور خمس سنوات ان الدول التي تبنت تطبيق هذه البرامج لم تنجح في

مواجهة الازمة فقد ادت هذه السياسة الى تعميق الانكماش وزيادة حالات الافلاس وتخفيض معدلات الطاقة الانتاجية الامر الذى انعكس على تزايد معدلات البطالة كما ذكرنا وانخفاض نمو الانتاجية وتدهور معدلات النمو الاقتصادي . بيد ان البعض من هذه الدول الرأسمالية مع تطبيقها للمعتمد لهذه السياسة الانكماشية بدأ يميل فيها معدل التخضم الى الانخفاض مؤثرا ، الا انه ذلك قد صاحب كلفة اجتماعية باهظة .

وقد لجأت الولايات المتحدة - كما اوصى التقديرون - الى رفع اسعار الفائدة بشكل غير عادى مالبث ان انعكس على اسعار الفائدة في اوروبا وياقى الدول الرأسمالية ، ومن ثم على اسعار الفائدة للقروض التى تقدمها للدول النامية .

ب - على الصعيد الخارجى

كان على الدول النامية ان تدفع الثمن .

فمع النمو الانعجاسى لودائع اليورو دولار والبيرو دولار خلال حقبتى الستينات والسبعينات تراكمت مبالغ هائلة فى بنوك لندن ونيويورك وباريس وبون ، وشجع ذلك على فتح فروع لها فى مختلف الاماكن لجذب هذه الودائع .

ولما كان الطلب على هذه الاموال ضعيفا من جانب الدول الرأسمالية نظرا للكساد التضخمى وانخفاض معدلات الربح فى قطاعات الانتاج المادى وركود الاسواق ، كان لا بد من توجيه هذه الاموال لاقرض دول العجز وعلى وجه الخصوص الدول النامية .

وهكذا نشأ تصدير اموال اليورو دولار والبيرو دولار الى الدول النامية من خلال اخطبوط البنوك التجارية الدولية النشاط فى حقبة السبعينات .

ولا يمكن اعفاء الدول النامية من المسؤولية ، فقد اغرت سهولة الاقتراض الى التراخي الشديد فى تعبئة الموارد المحلية الممكنة (الاعتماد على الذات) لتنمية اقتصادية حقيقية بما يتلاءم مع كل دولة . وتوهمت هذه الدول انه بالامكان التمتع بمستويات استهلاكية عالية على المدى القصير والمتوسط مع امكان استمرارية التنمية دون حدوث مشاكل فى السداد .

وحدث مايمكن ان يسمى بهستريا الاقتراض ، الا ان هذه القروض والثى فاقت فيها معدلات الاستثيار على الادخار لم تستخدم الاستخدام لمناسب كم ذكرنا .

وعلى اى حال ، فعلى ضوء الحركة الواسعة للبنوك التجارية الدولية النشاط يمكن فهم دور رأس المال الحالى بعد تدويله فى المرحلة الراهنة .

وظاهرة البنوك فيها وراء البحار ظاهرة قديمة منذ عصور الامبراطوريات الاستعمارية حيث كانت الدول الاستعمارية تعتمد الى فتح فروع لبنوكها فى مستعمراتها لتسهيل آليات دخول رؤوس الاموال وخروج الأرباح فضلا عن خدمة المواطنين الاجانب . وكان دورها ثانويا او مكمللا لحركة التصدير السلعي وتصدير رؤوس الاموال الباهظة عن ربح عالى .

اما فى ظل تدويل رأس المال فقد تغير الدور الذى يلعبه على النحو التالى : -

1 - ان رأس المال المالى من خلال حركة توحده فى البنوك التجارية الدولية ، يحاول ان يحل مشكلة تراكم رأس المال فى البلاد الرأسمالية وان يلعب دورا هاما فى التلطيف من حدة الازمات الاقتصادية التى تحمل به . وذلك عن طريق تصديره الى الدول النامية بمعدلات ربح اعلى من بلاده الاصلية . ولما كان الهدف يبقى دائما التحول الى رأس مال صناعى ، فقد نشأت العلاقة الوثيقة بينه وبين الشركات الانتاجية والتوزيعية الدولية (الشركات عبر القومية) وبذلك فهو يلعب دورا هاما فى تدويل الانتاج وتدويل الاسواق ورسم طريق الهيمنة العالمية التى تمارسها المراكز الرأسمالية القوية (امريكية - اوروبية - يابانية) وقد تمكن هذا الرأسمال الدولى بقوته الهائلة من ابتزاز سلطة جهاز الدولة فى تلك المراكز والسيطرة على الاشكال التنظيمية المتعددة الاطراف للاقتصاد الرأسمالى العالمى (صندوق النقد - البنك الدولى - منظمة الجات - الاونكتاد . الخ) واعتمد فى توغله الى مختلف بلاد العالم على المصالح التى يخلقها للفئات الاجتماعية المرتبطة به .

2 - ان معدلات الربح التى يغلبها رأس المال الحالى تفوق كثيرا معدلات الربح المستمر بما اعطاه دورا رئيسيا فى الهيمنة على سائر قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى .

3 - ان هذه الاموال تلعب دورا هاما فى التلطيف من حدة الازمات الاقتصادية فى دول العالم الرأسمالى . فنجد ان هذه القروض ترتبط بزيادة حجم التصدير السلى للدول النامية . . ولولا توغل هذه الاموال فى عقد السبعينات لكانت صورة الكساد التضخمى بالدول الرأسمالية اسوأ كثيرا مما كانت عليه .

4 - ان رأس المال المالى الدولى بتوغله الاخطبوطى الى البلاد النامية ، اصبح من اهم وسائل الهيمنة والسيطرة على تلك البلاد لخدمة نمط الانتاج الرأسمالى فى مرحلته الراهنة . . اى مرحلة الاحتكارات الدولية وكان من نتيجة ذلك ان برز شكل جديد من تعميق التبعية واحكام قبضة الاحتكارات الدولية على موارد تلك الدول والتأثير على توجهات تنميتها بحيث تبقى خاضعة لشروط حل مشكلات تراكم رأس المال . وتتمثل هذه الهيمنة فى النتائج التى اسفر عنها اغراق البلاد النامية فى الديون ، ومنها :

- تمثل اعباء خدمة الديون نسبة هامة من اجمالى حصيلة صادرات السلع والخدمات .
- لجوء بعض الدول المدينة للضغط على الواردات لمواجهة مشكلات السيولة الخارجية .
ولما كانت هناك علاقة بين مستوى الواردات ومستوى الاستهلاك الجارى والانتاج والاستثمار والتوظيف فقد ادى ذلك الى انكماش خطير أبرز مفعله تدهور مستوى المعيشة وتزايد البطالة والتضخم وتعطل الطاقات الانتاجية بما ادى هذه الدول الى مواجهة هذه المحنة من خلال الافراط فى الاستدانة الخارجية القصيرة الاجل والباهظة التكلفة .

- تعثر هذه الدول فى سداد الديون مع تفاقم العجز وصعوبات الاقتراض . لجأت هذه الدول الى الاستجداء فى جدولة الديون وتأجيل السداد بما عرضها لضغوط شديدة من جانب الدائنين والخضوع لتنفيذ الشروط الصارمة لصندوق النقد الدولى حيث تتعهد باجراءات تعديلات جوهريه فى سياساتها وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية تنتهى بفرض نمط انفتاحى يتميز بدرجة عالية من

الديبلوماسية وتحطيم سلطة جهاز الدولة في توجيه الاقتصاد القومي . بالإضافة الى مايرتبط به تنفيذ البرنامج من حدوث اضطرابات داخلية ومايرتبط ذلك بصدور قوانين استثنائية وتزايد معاداة الحريات والقمع والاضطهاد .

.. أن تقاوم اعباء الديون الخارجية قد تحول ليصبح احد الاسباب الجوهرية في استمرار ونمو العجز في موازين المدفوعات لهذه الدول من خلال تزايد مدفوعات القوائد وتزايد اعباء الاقتساط . وهكذا انفتحت أمام هذه الدول حلقة تراكمية وخبيثة لأن عجز موازين المدفوعات يتطلب الاستدانة باستمرار، كما ان الاقتراض من خلال نمط اعباء خدمته اصبح يزيد من العجز وهكذا دواليك . . . وهذا هو بالدقة الفخ اللعين الذي نصبه رأس المال الدول للدولة النامية ليسهل عليه بعد ذلك زيادة استغلالها وتعميق تبعيتها .

يتضح مما سبق الظروف العالمية التي نشأت وتضخمّت فيها ازمة الديون الخارجية . . . ويتبين لنا ان الازمة هيكلية لانها ذات علاقة وثيقة بطريقة اداء الاقتصاد الرأسمالي العالمي في عصر ازمته الراهنة . وهو موقف خطير معرض للانفجار على نحو اشد فداحة مما حدث في فترة الكساد العظيم (1929 - 1933) لان اسلوب التوازن الذي يقره الرأسمال العالمي حاليا هو توازن هش . فليس من المعقول الاستمرار في تقديم الهجوم الكافية من القروض الجديدة التي تمكن البلاد النامية من تحويل اعباء خدمة ديونها الخارجية وتحويل عجز موازين مدفوعاتها بشكل لانهائي .

لهذا لم يكن غريبا في السنوات الاخيرة ان يتزايد القلق والخوف والاضطراب بين صفوف الدائنين والمدنيين على السواء مع استمرار تفاقم الازمة . بما ادى ذلك الى قبول اسقاط بعض الديون أو تسهيل اعادة جدولتها لبعض الدول المدينة ، وهو امر في رأينا غير كاف الا اذا كان بالقدر الذي يتيح فرصة للاعتداع على الذات والتخلص من التبعة ، وهذا مانشك في ان تقبله الدول الدائنة .

فهرس الكتاب

5	• مقدمة
7	• الازمة الاقتصادية والتقديرية في النظام الاقتصادي العالمي الراهن ونشوء ظاهرة المديونية والدائنة
14	• نظرة أولية لشروط ومركزات مواجهة أزمة الديون الخارجية ومعالجتها وامكانات تحقيق الاعتماد على الذات وتحقيق التنمية المستقلة
21	• طبيعة علاقات المديونية الخارجية للبلدان العربية مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ومؤسساته المالية الدولية وآثارها الاقتصادية - الاجتماعية
51	• أزمة المديونية الخارجية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية
55	• أضواء على بعض مسائل الاقتصاديات العربية ومهات المنظمات النقابية
87	• رؤية نقابية لتوجيهات أولية على طريق معالجة أزمة المديونية
103	• تطور الازمة الاقتصادية والتقديرية في النظام الاقتصادي العالمي ونشوء ظاهرة المديونية

رقم الاصل: 45

343

339



0527563

ماي 1992